

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



تأثير التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي على الحركة القومية الكتالونية ما بعد نهاية الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص الدراسات المتوسطة

إشراف الأستاذ:

أد. بوكركب عمر

من إعداد الطالب :

سلاماني محمد أمزيان

أعضاء لجنة المناقشة:

أد. سي باشير محمد رئيسا: جامعة مولود معمري

أد. بوكركب عمر مشرفا: جامعة مولود معمري

أد. عطيش يامينة مناقشا: جامعة مولود معمري

أد. لراي علي مناقشا: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2015 م - 2016 م

الشكر و العرفان

الشكر و العرفان

أولاً نشرك الله عزوجل على نعمة العلم
أتقدم بالشكر الخالص و العرفان إلى الأستاذ المشرف
عمر بوكركب على كل النصائح و الإرشادات التي
قدمها لنا منذ بداية هذا العمل و على قبوله الإشراف
على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم السياسية
بتيزي وزو على تأطيرهم لنا منذ بداية مشوارنا
الدراسي .

محمد أمزيان

الإهداء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبيي سلاماني محمد

السعيد

إلى أمي و زوجتي

إلى أبنائي أنيال و يالاس

محمد أمزيان

ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحركة القومية الكتالونية و مدى تأثيرها على مسارات التكامل الأوروبي ، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة . استعرضت ايضا في إطارها المفاهيمي و النظري مختلف المقاربات النظرية التي تناولت مفهوم القومية ، مع إسقاطها على "الكيانات القومية بدون سيادة في أوروبا الغربية". وهذا منذ تبني معاهدة ماسترخت التي فتحت المجال للأقاليم الأوروبية ، للعب ادوار سياسية على المستوى الفوق قومي. مع العودة إلى الواقع السياسي، "للقوميات التاريخية الاسبانية" .

كما اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة الموجودة بين أوروبا الأقاليم و كتالونية خاصة و أن الاتحاد الأوروبي أصبح فضاء هاما للأقاليم الساعية لإسماع مطالبها القومية.

و حولت هذه الدراسة ، التطرق إلى إقليم كتالونيا ضمن سياقاته التاريخية ، السياسية، و القانونية داخل الدولة الاسبانية وخارجها. مع تبيان الرهانات السياسية، الاقتصادية، و الثقافية للقومية الكتالونية. وصولا لتصور سيناريوهات محتملة لمستقبل هذا الإقليم.

توصلت هذه الدراسة، إلى جملة من النتائج يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

-تشكل الكيانات القومية الإقليمية بدون سيادة، هاجسا يطارد غالبية الدول الأوروبية الغربية.

-يمثل الاتحاد الأوروبي فضاء استراتيجيا ، للحركة القومية الكتالونية الساعية إلى الإنعتاق من اسبانيا.

-تتميز القومية الكتالونية بوجود ثلاث أبعاد متوازية و هي المرتكزات السياسية، الاقتصادية، و الثقافية.

المطالب الانفصالية الكتالونية تجد العديد من الحدود سواء على الصعيد الإسباني أو الأوروبي. فالإتحاد الأوروبي هو تجمع قائم في الأساس على مفهوم الدولة القومية كفاعل أساسي، فإذا ما تمكن إقليم كتالونيا من الانفصال سيكون ذلك إذعان للقوميات الأوروبية الأخرى للمطالبة بنفس الإمتيازات، فمن الصعب التنبأ بمستقبله.

الكلمات الدالة : القومية الكتالونية، الاتحاد الأوروبي، الإقليمية ، اسبانيا، التكامل الأوروبي

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للقومية

المبحث الأول: مفهوم القومية

أولاً- تعريف القومية

ثانياً- جذور القومية

ثالثاً- أثر القومية في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للقومية

أولاً - النظرية البدائية

ثانياً- نظرية الحدائة

ثالثاً- النظرية الإثنية الرمزية

المبحث الثالث: الكيانات القومية بدون سيادة في أوروبا الغربية

أولاً- معاهدة ماستريخت و القوميات بدون سيادة في أوروبا الغربية

ثانياً- الإتحاد الأوروبي كفضاء للحوارات الإقليمية

ثالثاً- القوميات التاريخية الإسبانية

الفصل الثاني: أوروبا الأقاليم و الحركة القومية الكتالونية

المبحث الأول: أوروبا الأقاليم التاريخ، و المؤسسات

أولاً- تاريخ أوروبا الأقاليم

خطة الدراسة

ثانيا- دور المؤسسات الأوروبية في تنمية الأقاليم

ثالثا- الإتحاد الأوروبي كفضاء للأقاليم الأوروبية

المبحث الثاني: الحركة القومية الكatalونية

أولا- موقع كatalونيا و ميلاد القومية

ثانيا- المطالب الكatalونية في إطار إسبانيا

ثالثا- أهمية الإتحاد الأوروبي بالنسبة لكatalونيا

المبحث الثالث: أبعاد القومية الكatalونية

أولا- الأبعاد السياسية

ثانيا- الأبعاد الإقتصادية

ثالثا- الأبعاد الثقافية

الفصل الثالث: تأثيرات القومية الكatalونية على الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: رهانات القومية الكatalونية ضمن الإتحاد الأوروبي

أولا- أجنادات العمل السياسي

ثانيا- الرهانات الإقتصادية

ثالثا- الرهانات الثقافية

المبحث الثاني: حدود المطالب الكatalونية على الصعيد الأوروبي

أولا- محدودية الوسائل السياسية

خطة الدراسة

ثانيا - محدودية المعايير الإقتصادية

ثالثا- محدودية المطالب الثقافية

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقومية الكتالونية ضمن الإتحاد الأوروبي

أولا- سيناريو الوضع القائم

ثانيا- سيناريو الانضمام للإتحاد الأوروبي

ثالثا- الإقصاء كدولة عضو

الخاتمة

مقدمة

غيرت حركة التكامل الأوروبي الديناميكيات السياسية في أوروبا، موازاة لهذا المسار برزت العديد من الحركات الإقليمية ذات الأبعاد السياسية، و الاقتصادية. حيث راحت هذه الحركات القومية تطلب المزيد من الحكم الذاتي مقابل الدولة المركزية. في نفس الوقت، اعتبرت الدول المركزية هذه الحركات تهديدا مباشرا لسيادتها . عبر هذه الدراسة سوف نحاول تحليل الحالة الكتالونية و سنبرز كيف يتعامل الإتحاد الأوروبي مع الأقاليم التي تطمح لمزيد من الحكم الذاتي، لاسيما و أنها تحاول تجنب النزاعات بين الأقاليم و الدول المركزية بإنشاء ديناميكية تسمح بمد أبعاد جديدة للعلاقات داخل الدولة و الإقليم.

منذ بداية سنوات التسعينات تداعت المسائل الدولية التي سمحت بتقوية مساعي اللامركزية داخل الدول، ففي سنة 1997 تمكنت أقاليم إرلندا الشمالية و بلاد الغال وإسكتلاندا من إفتكاك برلمانات إقليمية ضمن فضاء المملكة المتحدة البريطانية . و تبعتها فرنسا في 2003 عندما تبنت تعديلات دستورية لتكمل بهذا مسارا طويلا ضمن ظهور اللامركزية الذي بدأ سنة 1982 بمرسوم قانون "ديفير" Deferre ثم مرسوم 2015 الذي يعيد تنظيمها. كما تمكنت بلجيكا من تأسيس حكومة جديدة 2011 بعدما كادت أن تنفجر وحدتها القومية إلى ثلاثة أجزاء أمام الإنسداد السياسي الناتج عن تكوين الحكومة الفيدرالية الذي دام

23 شهرا من المفاوضات . من جهتها تبنت إسبانيا منذ نهاية السبعينات إطارا نصف

فيدرالي. وضعت الحكومة نظاما يمنح السلطة المركزية صلاحيات تخولها للكيانات

الإقليمية، على شكلة الدول الفيدرالية، لكن تبقى على المراقبة في تسيير.

في 14 ديسمبر 2009 تم إستدعاء الهيئة الناخبة في كتالونيا للإجراء إستفتاء

رمزي يتعلق بحق تقرير المصير، نظم هذا الإستفتاء من طرف جمعيات مدنية كتالونية .

ورغم الطابع الغير الرسمي للمبادرة غير أنها تمكنت من إحراج الحكومة الأسبانية، و تمكنت

من إيصال صدى القوميين على صعيد الساحة الدولية.

فأنت سنوات التسعينات وما بعده ا بالكثير من التحول عكس سنوات الثم انينات

فملاحظ ، تعزيزا لأطر الإندماج الأوروبي ، التي عمقت من مسارات التكامل الأوروبي.

حيث تعتبر معاهدة ماسترخت 1992 الانطلاقة الرسمية للاتحاد، فقد كان عدد دول الإتحاد

الأوروبي قبل 2004 حوالي 15 دولة ليصل اليوم إلى 27 دولة. بالإضافة إلى العدد الكبير

من الإتفاقيات التي أبرمت في هذه الفترة آخرها معاهدة ليشبونة . أمام هذه الوضعية أصبح

من الأهمية بمكان معرفة طبيعة سلوك الإتحاد الأوروبي في التعامل مع حاجيات الأقاليم

الأوروبية في وظائفه و بناءه. وأمام زيادة المطالب الجهوية داخل دول الإتحاد نرى أنه من

الفائدة العلمية إستقراء علاقات التأثير في مسار التكامل الأوروبي، و المطالب القومية.

خلال القرن 20 تبنت أكثر من 24 دولة أنظمة ذات خصائص فيدرالية . فهل هذا يشكل تهديدا لنظام "الدولة الواسطالية" و إستقرار النظام الدولي؟ خاصة و أنه نلاحظ تراكم متزايد للإعتماد المتبادل في إطار العولمة الشئ الذي يؤدي بالشعوب للعودة إلى هويتها القومية و في نفس الوقت تدمج في إطار "القرية العالمية" حسب تعبير مكلوهان McLuhan.

تعتبر الحركة القومية الكتالونية من الحركات الانفصالية التي لها أهمية حقيقية في الفضاء السياسي الأوروبي. و قد أتى المعطى الانفصالي في كتالونية كمطلب جديد نسبيا بينما أن القومية الكتالونية هي أقدم من ذلك، و مصادر القومية الكتالونية قوية جدا الشيء الذي أدى بها لان تحضى بلهتمام في الدوائر الوطنية الإسبانية و في الإطار الأوروبي بكل أبعادها السياسية، الإقتصادية، و الثقافية.

و في عام 2014 تمكنت ثلاثة أقاليم من إجراء إستفتاءات متعلقة بإمكانية إستقلالها و هي : فينتو، إسكتلندا و كتالونيا، ففي البندقية عبر أكثر من 89% من الأصوات أظهرت رغبتهم في الانفصال، أما في إسكتلندا أين تم إجراء إستفتاء رسمي في سبتمبر 2014 عبر أكثر من 55% من الناخبين عن رفضهم الانفصال عن بريطانيا العظمى. أما في كتالونية أين تم إجراء إستفتاء غير رسمي في نوفمبر 2014 طرح على الكتالونيين سؤالين الأول هل تريد أن تصبح كتالونيا دولة؟ ، أما السؤال الثاني ، هل تريد أن تصبح كتالونية دولة مستقلة؟ صرح 80% من المشاركين برغبتهم في إنشاء دولة كتالونية مستقلة.

تشكل الدول في أوروبا منذ عدة قرون كان قائما على إرادات الإندماج لمختلف الجماعات و الثقافات تحت راية واحدة، على سبيل المثال ضمت فرنسا أقاليم مختلفة، كالأكيان، بلاد الباسك الفرنسي، أوكسيتانيا و جزيرة كورسيك...تمتلك هذه الأقاليم شعور بالهوية الإقليمية لكنها لا تطمح للانفصال بالتالي استطاعت الهوية الوطنية الفرنسية أن تخلو من هويات الإقليمية الأخرى، و تبرز هذه الأخيرة في اللغة، العادات ، التقاليد...إلخ . فنجد العديد من الدول الأوروبية تتشابه بالنموذج الفرنسي. لكن في إسبانيا الوضعية تختلف بحيث استطاعت كتالونية أن تحافظ على هوية إقليمية قوية لتجسد أحد الحركات الجهوية الأوروبية التي تملك أهمية سياسية حقيقية داخل الإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى القومية الإسكتلندية و في إقليم فلوندر.

المطالب الانفصالية الكتالونية تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر لكن الهوية الكتالونية تعود إلى العصور الوسطى . و تفاقمت اليوم مطالب الحكم الذاتي لتتحول إلى الانفصال الشيء الذي يشكل مفارقة داخل الإتحاد الأوروبي.

ففي القرن 19 عشر عادت الحركات القومية الكتالونية إلى الواجهة لتطالب بالحكم الذاتي. و على مر القرن 19 عشر طالبت هذه الأحزاب بالحرية و الإنعتاق من الأنظمة الديكتاتورية إما من نظام ميفال بريمو دي ريفيو Meguel di primo de Verra أو فرانشيسكو فرانكو Francesco Franco بعد وفاة هذا الأخير 1975 حدث تغير في الحركة

القومية الكتالونية , و بعد مرور العشرية الأولى من القرن 21 أصبح مطلب الحركة القومية الكتالونية الانفصال عن إسبانيا.

أولاً- الإطار المنهجي للدراسة:

❖ إشكالية الدراسة:

بعد نهاية الحرب الباردة زادت علاقات الإعتماد المتبادل على الصعيد الدولي خاصة مع بروز العولمة الإقتصادية التي صاحبت تشكل كتلات فوق قومية عابرة للحدود و الهويات على شكلة الإتحاد الأوروبي، الساعي إلى إحداث الإندماج السياسي. لكن و في نفس الوقت تبرز في واجهة الأحداث المطالب القومية داخل البناء الأوروبي الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على إستراتيجيات التكامل الأوروبي الساعية لبناء "أوروبلسياسية قوية".

و بناء على ما سلف ذكره نطرح إشكالية الدراسة التي مفادها ما يلي:

كيف يمكن أن تأثر الحركات القومية الأوروبية في ضوء النموذج الكتالوني على

مسار التكامل للإتحاد الأوروبي؟

❖ الفرضية الرئيسية:

تشكل الحركات القومية داخل الإتحاد الأوروبي إشكالية جوهرية في مساره الإندماجي، فإذا تمكنت كتالونيّة من إفتكاك إستقلالها سوف تشكل نموذجا للقوميات الإقليمية الأخرى الأمر الذي يعيد طرح مفهوم الهوية الأوروبيّة و الأقاليم.

❖ الفرضيات الفرعية:

- ✓ كلما زادت علاقات الإعتماد المتبادل في إطار العولمة و التكامل الإقتصادي الفوق قومي، كلما زادت المطالب القومية الإقليمية .
- ✓ تمثل القومية الكتالونية بأبعادها السياسية، الإقتصادية و الثقافية نموذج عن النزاعات الإقليمية داخل الإتحاد الأوروبي.
- ✓ تطور مسارات المطالب القومية لإقليم كتالونيّة سيكون رهانا ذات تداعيات و أبعاد على الوحدة الوطنية الإسبانية، و حالة متميزة في إطار البناء الأوروبي لتشكل الهوية الأوروبية المستقبلية.

❖ حدود الدراسة:

- ✓ الحدود الزمنية: تشمل دراستنا على الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى 2016 بحيث شهدت هذه الفترة تحولات و تغييرات عديدة في تطور المطالب القومية للحركة إنفصالية الكتالونية على الصعيدين الإسباني و الأوروبي .

✓ الحدود المكانية: تركز دراستنا على إقليم كتالوني الذي يقع في شمال شرق المملكة الإسبانية، بالتالي كجزء من الجغرافية السياسية للإتحاد الأوروبي.

❖ أهمية الدراسة و أهدافها:

✓ أهمية الدراسة:

-موضوع الدراسة الذي يتمحور حول إشكاليات النزعة الانفصالية في جنوب أوروبا و

إنعكساتها على التكامل الأوروبي تكتسي أهمية أكاديمية علمية، في تعداد مختلف

الجوانب التي يمكن بها دراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة ببناء الهويات.

-تبرز أهمية هذا الموضوع في إستخدام النظريات المتعلقة بالقومية سواء التقليدية أو

الحديثة، و التي توضح ملامح بلورة الروح القومية و تجلياتها في القرن 21 و من الأوجه

التي تبرز أهمية الموضوع تبيان المفارقة الموجودة بين محددات العولمة و الفراغ

الهوياتي، التي تؤدي إلى توقع في مرجعيات النزوح نحو الإقليمية "تحت الدولاتي".

-أهمية إقليم كتالونيا كرقعة جيوسياسية محورية في المعادلة القومية الإسبانية الأوروبية

على حد سواء تؤثر بشكل مباشر على مقدرات البناء الأوروبي.

✓ أهداف الدراسة:

-تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء بقدر الإمكان على ظاهرة عودة القوميات بصفة

عامة و النزاعات الانفصالية بصفة خاصة في أوروبا القرن 21.

- كما تسعى هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الإتحاد الأوروبي بمؤسساته السياسية وأهدافه

الإقتصادية و رهاناته الأمنية بإشكاليات هواجس عودة الأنانيات القومية، و الصراعات

الإثنية و تنامي النزاعات الانفصالية.

- ستحاول هذه الدراسة إلى تفكيك الأدوار و تحديات القومية الكتالونية كنموذج للدراسة في

3 مستويات رئيسية: السياسية، الإقتصادية، و الثقافية.

- ستتطرق هذه الدراسة أيضا إلى تصور مستقبلي لمسارات الحركة القومية في الإقليم

الكتالوني، و تأثيره على التوجهات العامة للاتحاد الأوروبي و في نفس الوقت على

مستقبل النظام السياسي و الدولة الإسبانية.

❖ أسباب إختيار الموضوع:

جاءت هذه الدراسة وفقا لكوكبة من المبررات الموضوعية و الذاتية، و التي يمكن إجمالها

في نقاط التالية:

✓ الأسباب الموضوعية:

- تدخل هذه الدراسة ضمن إهتمامات الدراسات المتوسطة التي تبرز مختلف الرهانات

التاريخية الآنية و المستقبلية لمختلف التفاعلات في الفضاء المتوسطي.

- موضوع القوميات في أوروبا يكتسي أهمية محورية فلقد إكتوت أوروبا في القرن 19

و من ثمة القرن 20 بتبعات الحروب و النزاعات الناتجة مباشرة من أفكار التطرف

القومي و تبني الإيديولوجيات كإطار لهوية الدول.

الأطر النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة تربط بين متغيرات المقاربات القومية في إطار العلاقات الدولية، وإشكالية الهوية في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى نموذج الدراسة المتعلق بالحركة الانفصالية الكتلونية، مع إستقراء مدى تأثيرها على مسار التكامل الأوروبي.

-يعتمد الإتحاد الأوروبي في سياساته التكاملية على السياسات الدنيا مع إعتبار الإقتصاد كمحرك ديناميكي و مؤسسي لمحو الحدود و فتح مجالات الحوار . بالإعتماد على الديمقراطية المشاركة و إحترام حقوق الإنسان مع المطالبة بحق الأقليات المضطهدة في إسماع صوتها . لكن الإشكاليات القومية و الإثنية تشكل نقطة ضعف و مفارقة في "الخطاب الإنساني" للمركزية الأوروبية في فهم العلاقات الدولية.

✓ الأسباب الذاتية:

تعود هذه الأسباب إلى اهتماماتي بموضوع تأثير عامل الهويات و الحركات القومية الأوروبية على الدول الأوروبية خاصة و الإتحاد الأوروبي عامة. و أن المبدأ العام الذي يقوم عليه المسار الأوروبي يتنافى مع وجود هذه العوامل التي تعتبر معرقة لمبادئ التكامل و الاندماج.

- كما أن دراسة إشكالية القوميات في أوروبا سينبأ بمدى أهمية هذا الموضوع في تداعياته على الإتحاد الأوروبي. بالتالي معرفة كيف تتعامل المؤسسات و البنى السياسية والقانونية للإتحاد الأوروبي مع المطالب الجهوية، و إبراز العلاقة الموجودة بين مسارات الإقليمية

و العولمة و التكامل في الإتحاد الأوروبي كنموذج معرفي و علمي سيكون بمثابة مرجع و مصدر تستقى منه الدروس في كيفية معالجة المشاكل المتعلقة بالاثنيات و الهويات الجهوية.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع باللغة العربية التي تناولت موضوع الحركات القومية المعاصرة.
- النقص الكبير الذي لقيناه في مجال الدراسات التي تتناول موضوع القومية الكتالونية في المراكز البحثية في العالم العربي.
- مختلف الأدبيات التي تناولت النزعة الانفصالية الكتالونية، بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته إسبانيا تناولته في إطار رهانات الهوية الوطنية الإسبانية، ولم تأخذ بعين الإعتبار البعد الأوروبي لإقليم كتالونيا.

❖ الدراسات السابقة:

قبل التوغل في دراسة الحركة القومية الكتالونية، و تداعياتها على التجربة الوحداوية الأوروبية، كان لازما علينا التطرق إلى الدراسات السابقة التي حلت مثل هذه المواضيع المتعلقة ب بروز الحركات الانفصالية . يمكن إجمال ثلاث مقاربات بحثية كبرى تدرس أسباب بروز الحركات الانفصالية: هناك خبراء يعتبرون أنّ الحركات القومية تتغذى من المعطيات الثقافية التي تستمدّها في إطار إقليمها، بينما يرى الجمهور الثاني من الباحثين، بأن

المعطيات الإقتصادية هي التي تؤدي إلى تقوية المطالب القومية . في حين يرى الباحثون الآخرون، بأن جذور الحركات القومية تعود إلى أسباب و معطيات سياسية.

-دراسة "أنطوني سميث **Anthony Smith 1979**: في دراسة تحت عنوان "القوميات و

الحدائة"⁽¹⁾، أين يدافع عن النظرية القائلة بأن الثقافة هي العامل المؤثر الأساسي في بزوغ

الحركات الانفصالية. و يسوق سميث مجموعة من الدلائل في هذا الشأن على رأسها أن أي

حركة ذات توجه إثني تستوجب إطارا خلفيا قائم على "الجماعة التاريخية"، التي تعود إلى

الذاكرة و الثقافة المشتركة كأساس للوحدة الهوياتية. و تعمل هذه الكيانات من أجل إسترجاع

المجد الضائع، أو الذي تم تقليص حجمه بفعل العوامل الخارجية، و بالتالي بناء ثقافة

إستقلالية بعيدا عن الدولة المركزية . و في الأخير ينوه إلى أمر مهم في كون المطالب

القومية هي في حقيقته مبنية عن مفهوم "الجماعة الإثنية".

على عكس الدارسين الآخرين يؤكد سميث بأن العوامل الإقتصادية رغم دورها المنطقي في

تتمية النزاعات الانفصالية إلا انه ينتقد النظرية القائلة بأن تجاهل الدولة المركزية للأقاليم

هي سبب سوء التنمية. يمكن تطبيق مثل هذه المقاربة في كتالونية، إقليم الباسك، الفلوندر و

إسكتلندا... إلخ.

1- Smith Anthony D, **Nationalism and Modernism : A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism**, New York,Routledge,1998.

-دراسة مورينو و أريبا و سيرانو Moreno, Arriba and Serrano 1998¹: هؤلاء

الباحثين أيضا ينتمون إلى التيار الذي يرى في العوامل الثقافية العامل الأساسي في تنمية "الإثنية-الإقليمية" و التي تؤدي بدورها إلى الانفصالية و إستدلو ا في ذلك إلى دراسات ميدانية على إقليم كتالونيا، بلاد الباسك ، أوستريا و قاليسا في إسبانيا . وجودوا أن الهوية المزدوجة للإسبانيين ناتجة عن كثافة المحددات الثقافية يستقونها من أقاليمهم بمقابل العلاقات بالدولة المركزية الإسبانية . الشيء الذي أدى إلى بروز حركات قومية ذات طابع إنفصالي. فمقابل العلاقات الجد وثيقة بهوياتهم الثقافية الجهوية، هنالك نقص و ضآلة في علاقات الولاء بالدولة المركزية . الأمر الذي يؤدي إلى تراكم في الأفكار القومية و تصلبها لتتحول إلى حركات إنفصالية . فالمناطق الإسبانية الكبرى لكتالونيا بلاد الهاسك، و قاليسيا تؤمن بمبدأ الإقليمية و علاقات الولاء و الهوية أكبر و أوثق إقليميا مقارنة بمثل هذه العلاقات مقابل القومية الإسبانية.

و الشيء الذي زاد الأمر تعقيدا هو ضعف الدولة الإسبانية المركزية و إقرارها بالأقاليم اللاتينية و بالخصوصيات الثقافية لهذه الأقاليم الشيء الذي أدى إلى بروز مفهوم "الهوية الثقافية" لغالبية الإسبانين.

¹ - Moreno Luis, Ana Arriba & Araceli Serrano "Multiple identities in decentralized Spain: The case of Catalonia," *Regional & Federal Studies* 8:3 (1998): 65-88.

-دراسة ستانلي باين Stanley Payne بعنوان "القومية الكتالونية و الباسكية " (1) أين قام

بتحليل و دراسة الأسباب الكامنة للقومية الثقافية و النزاعات الإقليمية في إسبانيا من القرن

19 عشر الى 1991. و لقد اعتب بأن الخصوصيات الإثنية الإسبانية تلعب دورا في بروز

"القوميات الجزئية" لك القومية الكتالونية و الباسكية . يعتبر طبيعة النظام الملكي اللامركزي

الإسباني، بإضافة إلى عدم مشاركة إسبانيا في الحروب العالمية، و بطء وتيرة التحديث

وزيادة إلى غياب الأخطار الخارجية التي تهدد المجتمع الإسباني بعد هزيمة نابليون، أدت

إلى شردمة الهوية الإسبانية . هذا الضعف في القومية الإسبانية فتح الباب "القوميات

الجزئية". و يؤكد باين بأن القومية الكتالونية في منتصف القرن 19 كانت كرد فعل أمام

فشل مسار التحديث و الليبرالية في إسبانيا، و يؤكد أيضا أن ال نهوض بلاشعور القومي

مرهون بوجود الاضطهاد الخارجي أو هزيمة عسكرية، أو التحديث الثقافي و الإقتصادي

الذي يهدد القيم التقليدية الهوياتية.

-دونالد أورفيتس 1981 Donald Horowitz "في دراسة بعنوان "القوميات و النزاعات

الإثنية في إسباني"(2) يفسر بأن رغبة أي جماعة إثنية في الانفصال لا تجد جذورها في

المؤثرات الثقافية بل هي تعود إلى العوامل الاقتصادية، " ظه ور مشروع حركة إنفصالية فهو

مربوط بالسياسات الداخلية، و بالعلاقات بين الجماعات و الأقاليم داخل الدولة " . و بالتالي

¹ -Journal of Contemporary History, Vol. 6, No. 1, **Nationalism and Separatism**, (1971),

pp. 15-51

² - Horowitz, Donald, 1985, **Ethnic Groups in Conflict** (Berkeley: University of California) Press, 1985.

أي حركة إنفصالية تبحث عن هذه الأهداف مرهونة بالمحددات السياسية و القوى الدولية خارج الدولة . و يقوم بتصنيف الجماعات الإثنية إما متخلفة في إطار إقتصاد إقليمي ضعيف أو متخلفة في إطار إقتصاد إقليمي متطور، متطورة في إقتصاد إقليمي متخلف، أو متقدمة في إقتصاد إقليمي متطور كما هو الشأن في كاتالونيا و بلاد الباسك . و يحدد هذه الجماعات الإثنية حسب مستويات التعليم، المداخل و طبيعة العمل . و يرى بأن الجماعات المتطورة هي أكثر إرتقاء في هذه المؤثرات ، و يعرف الإقتصاديات الإقليمية بأنها أقل فعالية بمقابل الإقتصاديات المحيطة بها . و يعتبر الإقتصاديات الإقليمية المتطورة بأنها تلك التي لها نجاعة إقتصادية من الإقتصاديات المجاورة.

-دراسة إيفان أوسبورن **Osborn Ivan** بعنوان "القومية الإثنية و العوامل الإقتصادية"⁽¹⁾ يعتبر بأن العامل الإقتصادي هو العامل الأساسي في بروز الحركات الانفصالية الإثنية و بشكل أكثر دقة، يرى بأنه عندما تكون الجماعات الإثنية لديها الحرية الإقتصادية في تطبيق سياساتها الإقتصادية تكون أقل نزوحاً نحو تقبل الأفكار الانفصالية.

-دراسة ميشال فريمان **Freeman Michael** بعنوان "الديمقراطية و النظريات القومية"⁽²⁾ يعتبر من المؤيدين للطرح الثالث المتمثل في العوامل السياسية التي تؤدي إلى بروز ظواهر القومية. يعتبر بأن النزعة الانفصالية يمكن أن تنتج أثناء عملية الإنتقال من نظام سياسي تسلطي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

¹ - Ivan Osborne, **Economic freedom ethnic separatism, and ethnic conflict**, London the journal of developing areas, 2010.

² - Freeman Michael. **Theories of Secession**. London: Routledge, 1998. 12-31.

و يقول في هذا الشأن "تفتت النظام السياسي التسلطي أو الشمولي يمكن أن يدفع الجماعات الإثنية ذات التنظيم السياسي، الإقتصادي و الثقافي بالمطالبة بحقها في تقرير مصيرها بسبب غياب الأمن الهوياتي".

ثانيا - مناهج الدراسة

لقد إعتمدت هذه الدراسة على المناهج العلمية الأكثر إستخداما في مثل هذه البحوث و هي كالتالي:

-**المنهج التاريخي**: إعتدنا على هذا المنهج لتتبع تداعيات التحولات و التغيرات الدولية الحاصلة التي ميزت سياق نهاية الحرب الباردة و تحليلها . و أيضا لتفسير تداعيات الصراع الفكري داخل و خارج التيارات القومية الإقليمية في أ وروبا وكتالونية على وجه الخصوص، وأثرها على بناء التجربة التكاملية الأوروبية. حيث يعتبر البعد التاريخي في فهم القومية الكتالونية كبعد أساسي لتحليل رهاناته و لفهم توجهاته، كما يعتبر من أفضل المداخل لتفسير لبيانات التكامل الأوروبي عبر مراحل المختلفة.

-**منهج دراسة الحالة**: تكمن أهميته في تناوله لدراسة حالة أو عينة مختارة و في حالتنا هذه إختارنا إقليم كتالونيا الذي يجسد نموذج للحركات ال قومية ذات الطابع الإثني في جنوب أوروبا و مسارات الإقليمية داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، بإستقراء الأبعاد السياسية و الإقتصادية و الثقافية للحالة الكتالونية .

-المنهج الإستقرائي: سيتم إستخدام هذا المنهج للوصول إلى السيناريوهات المستقبلية و

سنحاول من خلالها البحث عن الأفاق و تحليل واقع أزمة الهوية القومية الكتالونية في

داخلها الإسباني و تأثيراتها على المستقبل الإندماجي للإتحاد الأوروبي.

ثالثا: الإطار المفاهيمي

سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من المصطلحات و المفاهيم كالتالي:

➤ القومية:

هي مبدأ أساسي ظهر في نهاية القرن 19 عشر و الذي يشير إلى شرعنة "الدولة-القومية"

لكل الشعب ، و تم نشر هذا المبدأ السياسي في أوروبا خلال القرن 19 و بداية القرن

20⁽¹⁾.و هو كمتعقد سياسي قائم على "الوعي الجماعي" لوجود الأمة بسبب وجود عناصر

هذه الجماعة. و التي تطالب بحق تشكيل أمة مستقلة ، و القومية تؤكد على خصائص و

قيم الأمة و التي تعتبرها كمبادئ عليا⁽²⁾.

¹- سامي زيدة، "القومية مرض العصر أم خلاصه"، بيروت: دار الساقى، ط1، 1995.ص 21.

²- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، (تر: غازي عبد الرحمان القصيبي)، السعودية: د د ن ، ط 2، 1984، ص 43.

و حسب قاموس " لاروس " Larousse " هي النظرية السياسية التي تأكد على علو المصالح الوطنية في مواجهة مصالح الطبقات و الجماعات المشكلة للأمة أو في مقابل الأمم الأخرى و أمام التجمعات الدولية"⁽¹⁾.

في معجم المعاني الجامع تعرف القومية كونها:

" صلة إجتماعية عاطفية تنشأ من الإشتراك في الوطن و اللغة ووحدة التاريخ و الأهداف".
وكمبدأ سياسي " هي الإعتقاد السائد لدى الشعب في أنه يشكل جماعة متميزة ذات سمات خاصة تميزه عن الآخرين، مع توفر الرغبة في حماية هذا التميز و الإرتقاء به ضمن حكومة ذاتية"⁽²⁾.

و تعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية القومية بأنها :

" إنتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ واحد مشترك و لغة واحدة و ثقافة مشتركة في أرض الوطن و الشعور بالمصير و الأهداف و المسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين " ⁽³⁾.

¹- حسين عبد الله الفلاح، التدخل في لبنان: دراسة في القانون الدولي ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون، 1999، ص 208.

²- كريستوفر كرين وود، "هل هناك حق التدخل لأهداف إنسانية؟" عرض السياسة الدولية ، العدد 115، كانون الثاني، 1998، ص 25.

³- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"، عربي-إنجليزي ، دار النشر الوعي، 2010، ص 336.

بالإضافة إلى أنها "عبارة عن شعب" Ethnos و شعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم و سلوكهم بفكرة الولاء و الإلتناء لأرض معينة، و لديهم شعور بالجماعة و فضائلها و قد يؤدي هذا إلى الغلو و التطرف Chauvinism والخوف من الأجانب Xenophobia لكن الشعور القومي يوحد الجماعة".

➤ الأمة:

هي جماعة يكون فيها الأعضاء مرتبطون بكيان واحد، و في إقليم محدد و هي أيضا جماعة إنسانية موسعة تربط بين أعضائها روابط إثنية إجتماعية، تاريخية و سياسية⁽¹⁾.

يعرفها قاموس المصطلحات السياسية بكونها:

"جماعة إنسانية تربط بين أعضائها علاقات التضامن المادية و المعنوية و الروحية،

و الذين يحتفظون بوعي بوجود كيان مميز"⁽²⁾.

¹ - جهاد عودة، "الصراع الدولي : مفاهيم و قضايا"، ط1، دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005، ص 57.

² - Charles Debbasch, **Lexique de politique**, 7^{ed}, paris, France ,p276.

أما في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية:

"الأمة تعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة و يشترك أفراده في ماضي

وتراث مشترك و آمال واحدة، و يتحدثون لغة واحدة دين واحد، و لديهم نفس المصير، و قد

تكون الدولة مكونة من أكثر من أمة، و قد تنتشر الأمة على أكثر من دولة⁽¹⁾.

لقد اختلف منظرو الأمة حول مكوناتها لكن هناك إجماعاً على مكون رئيسي هو الإقليم.

والاختلاف مكنه عناصر الأمة فهل كل مجموعة عرقية تسمى نفسها أمة لها الحق في

المطالبة بإقامة دولة؟⁽²⁾.

و هناك علاقة واضحة بين الأمة و العرقية وضحا "راسموسن" Rasmaussen في

نقطتين:

1- هناك علاقة افتراضية مشتركة أو مسلم به ا، لعلاقة الأم بالأعضاء و يمكن أن تكون

رابطة الدم حقيقية لكن عادة ما تستتبط من الخيال.

2- ميراث ثقافي مشترك: و هذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة و ينسجم مع القيم

العاطفية إلى درجة أن أي إعتداء عليها ينجم عن شعور - العنف⁽³⁾. و يتضح من هذا

¹- ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية و مشاريع النفطية ، سلسلة الأفاق، عدد 5، دار الشؤون الثقافية، بغداد،

1994، ص 84.

²- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية،

القاهرة 1985، ص 25.

³- وصال نجيب الغزاوي، "القضية الكردية في تركيا" ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1994، ص

التعريف أن الأمة لها علاقة بتاريخ الأفراد و لا يمكن بناء الأمم بدون ميراث ثقافي، لأن العناصر العرقية تلعب الدور الأساسي في ظهور الأمم.

و حسب أنطوني سميث **Smith Anthony** فإن لب المذهب القومي مبني على الفرضيات الآتية: العالم مقسم إلى أمم هي مصدر السلطة السياسية و الإجتماعية . و الولاء للأمة يتفوق و يتطلب على كل الولايات و الإنسان يجب أن يتعرف على هويته على الأمة إذ أراد أن يكون حراً، و الأمة يجب أن تكون حرة و آمنة خاصة إذ كانت هناك إرادة طغيان على الحرية و العدالة في العالم⁽¹⁾.

➤ الحركات القومية

هي تلك الحركات التي قامت أصلاً في أوروبا خلال القرنين 18 عشر و 19 عشر لتكوين الدولة. و فرض إتجاهات الأمة على الدولة، و تحولت لتفرض الدولة إتجاهاتها على مبدأ الجنسية في العالم⁽²⁾.

و الحركات القومية كما عرفها فرانسوا غولم **Gaulme François**:

"هي قائمة على القرابة الإثنية التي تطبع الروابط الثقافية و تنعكس على روابط

المجموعات وكذا الدول ..."

و قام غولم بوضع مصطلح القومية في قلب المتغيرات المفاهيمية الأخرى كالسلالة،

¹- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1995، ص 350.

²- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، " الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"، المرجع السابق، ص 168.

الأقلية، العرقية، و التي تشكل كيانات سياسية تسمى بالحركات القومية (1):

■ العنصرية أو السلالة، تعود إلى شعور جماعة معينة بتفوقها على غيرها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها المشترك .

■ القومية هي الشعور بهوية إجتماعية مشتركة، بفعل متغيرات الدين، اللغة.

■ الأقلية : تتباين في العدد بين الجماعات المنتمية إلى دولة واحدة و تتمايز فيما بينها

ب عوامل حضارية ، فعندما نقول أقلية دينية أو لغوية، فالمعنى هنا مرتبط بتباين في الكم إستنادا لمقارنة بين الجماعات.

■ القومية العرقية: مازالت أمم بعرقيتها عامل مؤثر في العلاقات الدولية و إستقرار الدول.

➤ الأقلية القومية " Minority Group "

"هي مجموعات عرقية تختلف عن الأغلبية في المجتمع و لكنها تنخرط في القوى

السياسية المركبة التي تعمل على المستوى القومي"(2).

¹- محمد نجيب بوطالب، " سوسولوجية القبيلة في المغرب العربي "، أطروحة الدكتوراه ، رقم 14، بيروت: مركز

الدراسات للوحدة العربية، جوان 2002، ص 82.

²- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 51.

و يعرفها ويرت "L . Wirth" بأنها :

" مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة، و معرضين للإضطهاد و مغربين و

منعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع، و ذلك بسبب الخصائص الفزيولوجية و الثقافية التي

تميزهم عن باقي الجماعة⁽¹⁾.

و عرف مقرر الأمم المتحدة حول الأقليات كابورتولي " Caportole " الأقليات

القومية في دراسة حقوق الأقليات بأنها :

" مجموعة عددها أقل من باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة و يملك

أعضائها الخصائص العرقية و الدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي السكان و تتمسك بوعي

التضامن الموجه نحو المحافظة على الثقافة و الدين و اللغة⁽²⁾.

و منذ نهاية الحرب الباردة زادت المطالب العرقية من أجل الإعراف بخصوصيتها

و تميزها الثقافي، و لتفادي مشكل الأقليات في أ وروبا عقد مؤتمر هلسنكي حول حماية

الأقليات الأوروبية و حق ممارسة شعائرها الدينية⁽³⁾.

كما عقد المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا، إذ نص

على أن "المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان يؤكد بأن من واجب الدول السهر على حماية

¹ - حيدر طالب عبد الجبار، المسألة الكردية في الوثائق العراقية ، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون و السياسة، 1992، ص 216.

² - البستاني باسل و آخرون، النظام الدولي الجديد : آراء و مواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص 99.

³ - روبرت تيدجار، أقليات في خطر، تر: رفعت سيد أحمد ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 123.

الأفراد المنتمين إلى الأقليات و تمكينهم ممارسة كامل حقوقهم و الحريات الأساسية دون تمييز وفق القانون . و هذا وفقا عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الإثنية الدينية و اللغوية. فالأفراد لهم الحق التمتع بثقافتهم الخاصة، و ممارسة ديانتهم و استعمال لغتهم بكل حرية دون تمييز"⁽¹⁾.

➤ الدولة القومية

هي تلك الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد و قوي و لا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة⁽²⁾.
و مثلت "الدولة - الأمة" جوابا على التحدي التاريخي المتمحور حول إيجاد مرادف عملي للتكامل الإجتماعي في شكله الحديث الآخذ في الإنحلال . و تواجه اليوم تحديا مماثلا. فالعولمة تطرح مشكلات لا يمكن حلها الآن ضمن إطار الدول و إذا سارت الأمور في هذا الإتجاه فقد يفرض تفويض السيادة القومية التاريخية تدريجيا، ووضع أسس لمنظمات سياسية و توسيعها لتتخطى مستوى السلطة القومية⁽³⁾.

¹- صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي : أسسه و أبعاده ، كلية القانون و السياسة، بغداد، 1999، ص 98.

²- إسماعيل عبد الفتاح الكافي، مرجع سابق الذكر، ص 209.

³- مارتن غريفتش و تيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، المعرفة للجميع،

الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2002، ص 215.

فقد يشهد القرن المقبل المزيد من تدهور وضع "الدولة-الأمة" بصفتها المركز الوحيد

للقيادة. كما سيشهد المزيد من تنامي منظمات لا تمت إلى الدولة بصلة، بالإضافة إلى
تمركز القوة الفعلية ضمن المدن العالمية . و تحتل بعض هذه المنظمات مكانة تفوق مكانة
الدولة مثل الإتحاد الأوروبي، و سواه من المنظمات المختلفة تمام الاختلاف كالهيئات
الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، و تتشارك كلها في الاضطلاع ببعض وظائف
"الدولة-الأمة" من جهة، أو التهرب من مراقبتها⁽¹⁾.

➤ الإثنية و العرقية

إن مفهوم العرقية حديث الإستعمال في العلوم الإجتماعية رغم إستعماله في علوم
دراسة البشرية ، حيث لم يظهر في القواميس و المعاجم إلا في نهاية الستينات، و لم تدخل
الكلمة في المنجد الإنجليزي أوكسفورد إلا في سنة 1972 (Oxford Dictionary)⁽²⁾.
و مصطلح العرقية مشتق من الكلمة الإغريقية " Ethos " و التي تعني " القوم أو
الناس"، و إختلف الباحثون بشأن مدلول المجموعة العرقية فليس هناك معيار أو صفة متفق

¹- المرجع نفسه، ص 218.

²- أحمد وهبان، "الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات و الحركات العرقية"، الإسكندرية: دار

الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص 74.

عليها فثمة من لا يشعر حرجا في القول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية (Racial Group) و هناك من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمُدلول الأمة⁽¹⁾. و الجماعة العرقية قد تشترك في بعض المقومات و الخصائص و قد لا تشترك في البعض الآخر كأهم معيار لتمييز المجموعة العرقية عن بعضها البعض. و المجموعة العرقية هي مجموعة الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك "سلالة واحدة" أو تاريخ و ذكريات مشتركة أو ثقافة واحدة أو تجمعهم السمات الفيزيائية أو اللغة و الرابطة القبلية الواحدة .

أما موسوعة كولومبيا الجديدة ركزت على الثقافة كأهم معيار يميز مجموعة عرقية عن أخرى⁽²⁾. و وضع عالم الاجتماع أنطوني سميث ستة معايير يجب توفرها للمجموعة العرقية⁽³⁾:

- وجود إسم للمجموعة العرقية.
- يجب أن يتشارك سكان المجموعة العرقية في الأساطير و الذكريات التاريخية.
- يجب أن يأمن سكان المجموعة بالأصل المشترك.
- لابد أن تشعر المجموعة العرقية بإرتباطها بالإقليم.

¹-Yves Lacoste, *Dictionnaire de géopolitique*, Paris Flammarion 1994,p 623.

²-Stephen Ryan, *Nationalism and Ethnic conflict in Issue in world politics*, Brian White (MacMillan press) 1998,pp 34.

³- بغداددي عبد السلام إبراهيم، "الوحدة و مشكل الأقليات في إفريقيا" ، أطروحة الدكتوراه ، رقم 23، بيروت: مركز دراسة

الوحدة العربية، 1995، ص181.

- تتقاسم المجموعة العرقية نفس الثقافة المبنية على اللغة، الدين، العادات،

التقاليد، القوانين و المؤسسات.

➤ الهوية

مشتقة من كلمة " من هو؟" ، فهي عملية تميز الفرد لنفسه عن غيره من سماته و

الهوية الواضحة هي هوية جواز السفر التي تحدد جنسية الفرد و دياناته، اما مبدأ الهوية المقصود به أن الموجود هو ذاته أو هو ما هو، فالهوية أن يعرف شخص جذوره و ميوله و يؤكد على إنتمائه لهذه الجذور (1). وهوية الشعب تعني الشعور القومي و الإنتماء الفعلي لأمة من الأمم أو لشعب من الشعوب(2).

و يقول ألفرد كروسر Alfred Grosser عن الهوية بأنها :

"من المفاهيم التي حضيت بالتضخم و الإهتمام الذي عرف مفهوم الهوية حيث

أصبحت الهوية شعارا و أصبح بديها أن يحل كل الإشكاليات المطروحة(3).

و مفهوم الهوية ظهر بداية في كتابات الفيلسوف و المؤرخ الألماني و الإجتماعي

فلهم دلتاي و جعله ماكس فيبر (Max Weber) 1920-1864 على مستويين: الأول هو

الصورة الكونية التي تكون الكتلة الأساسية للمعتقدات و المسلمات الإفتراضية على العالم

¹- كنيث والتز، الإنسان و الدولة و الحرب :تحليل نظري ، (تر: عمر سليم النل) ، ط1، 2013، دار مشروع "كلمة" ، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، ص 105.

²- نجدت صبري ناكرتي ، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية ط1، 2000، لبنان: دار الدجلة، ص22.

³- هاني نسبيرة، "مفهوم الهوية بين الثبات و التحول"، منتديات العجاج الأدبية.

الإرادي الذي تضع في الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو الحركية من النواحي الثقافية في الأصل. لكن أيضا النواحي الأخلاقية و الإجتماعية و الثقافية (1).
و تعرف الهوية بأنها :

" مركب من العناصر المادية و الإجتماعية و الذاتية التي تسمح بتعريف خاص للفاعل

الإجتماعي(2).

رابعا :الإطار النظري

تستند هذه الدراسة على مجموعة من النظريات التي من شأنها أن تعطي لنا إطارا

موسعا للتحليل و الدراسة.

و يعرفها كوينسي رايت Quincy Wright على أنها:

" النظرية العامة في العلاقات الدولية تعني وحدة من المعلومات الشاملة الواضحة و

المتماسكة و الذاتية التصحيح تساعد على الفهم و التنبؤ و التقييم و مراقبة علاقات الدولة (3).

¹ - المرجع نفسه.

² -Salim Abou, "L'identité Culturelle suivi de Culture et droits de l'homme ",presse de l'université Saint - Joseph, ed : Dar el Koutub,2002,p 37,

³ - عبد القادر محمد، فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، عمان:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ص 90.

النظرية الواقعية:

تجسد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية⁽¹⁾، و سعت الواقعية إلى دراسة و فهم سلوكيات الدول و العوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض⁽²⁾، و جاءت الواقعية لتدرس و تحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية و تحديدا "سياسة القوة" و "الحرب و النزاعات"⁽³⁾، و لم تهدف إلى تقديم حلول و مقترحات و أفكار حول ما يجب ان تكون عليه العلاقات الدولية⁽⁴⁾.

و قد حاول الواقعيون الحصول على أجوبة لأسئلة مازال يطرحها الأكاديميون و المهتمون بالشؤون الدولية منذ الستينات و حتى يومنا هذا ، إذ هدفت الواقعية إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل و إستيعاب الظواهر الدولية⁽⁵⁾.

و يرى هانس مورغنتاو و هو من أبرز منظري الواقعية الكلاسيكية بأن :

¹ - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، الأردن: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص 25.

² - عاصي جوني، مرجع سابق الذكر، ص 83.

³ - علي محمد شمس، العلوم السياسية، ليبيا : الدار الجماهيرية، 1994، ص 283.

⁴ - محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف: 2002، ص 294.

⁵ - أندرو فنسنت، نظريات الدولة، (تر: مالك أبو شهر، بيروت: دار الجبل، 1998، ص 65.

"السياسة الدولية تتميز و تنظر كفرع أكاديمي عن دراسة التاريخ و القانون الدولي و

الأحداث الجارية و الإصلاح السياسي " (1).

و من أهم المسلمات و المبادئ الفكرية التي ركزت عليها الواقعية الكلاسيكية نجد

ما يلي:

- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصواب.

- و يقولون بأن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية و عن تحليل و فهم التجارب

التاريخية و دراسة التاريخ.

- وجود عوامل ثابتة و غير قابلة للتغيير تحدد السلوك للدولة في محيطها الدولي، فمن الخطأ

المراهنة على المعرفة و الثقافة يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية و في الرأي العام.

- أساس الواقع الإجتماعي هو الجماعة ، فالأفراد يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض

ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة ممثلة في الدولة .

- إعتبار الدولة كأهم فاعل في السياسة الدولية، و بالتالي التركيز على الدول و ليس

المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات كوحدات أساسية للتحليل تساعد على فهم

طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي (2).

¹- هانز مورغانتو، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان و السلام ، (تر: خيرى حماد)، القاهرة: دار القومية

للطباعة و النشر، 1983، ص 24.

²- البيطار نديم، حدود الهوية القومية: نقد عام، بيروت: دار الوحدة، 1982، ص 118.

- الدول تتصرف بعقلانية و تتخذ القرارات وفقا لمصالحها العليا و التي هي موجهة نحو زيادة قدرة الدولة و قوتها، و قد تقوم بعض الدول بذلك رغم إمتلاكها للمعطيات الكافية حول كل الخيارات و البدائل و بالتالي قد تخطئ في إتخاذ القرارات الصائبة⁽¹⁾.
- التأكيد على الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية بغياب سلطة مركزية تحتكر القوة و تستطيع فرض إرادتها⁽²⁾.
- إعتبار العامل الأمني كعامل محوري في سياسة الدول.
- في السبعينات إنتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة في السياسة الدولية، و بالغت في تفسيرها "للمصلحة" و "مفهوم القوة" و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية و علاقاتها في جوانبها الإقتصادية.
- و بالتالي ظهرت الواقعية الجديدة عرفت بالواقعية البنوية بزعامة كينيث والتز و الذي ركز على جملة من المبادئ و المرتكزات لتفسير السلوك الخارجي للدولة.
- الدولة كفاعل أساسي وحدوي و عقلائي و يقول كيسنجر : " تبدأ السياسة الخارجية عندما تنتهي السياسة الداخلية". و تركز الواقعية الجديدة على نموذج "الرجل الإقتصادي" في تحديد أهداف الدولة العقلانية.

¹- وانت ألكسندر، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، (تر: عبد الله جبر العتيبي)، جامعة الملك سعود، 2006، ص

.72

²- المرجع نفسه، ص 73.

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل (1).
- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية و يقول والتر " نظرية العلاقات الدولية تفتقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية (2). بالإضافة إلى أطروحات النظرية الواقعية الهجومية التي تؤكد على مفهوم "القوة و الفوضى" أو الواقعية الدفاعية التي تقلل من خطورة الحالة الفوضوية الدولية و تبنيتها للمقاربات الأمنية(3).
- فالنظرية الواقعية ستساعدنا في فهم أدوار و سلوكات الحركات القومية في مستوى تفاعلاتها مع الدول و المؤسسات الفوق قومية كما هو الشأن في الإتحاد الأوروبي ، و ذلك عبر إستقراء تأثير الحركات الإنفصالية داخل أوروبا على دولها المركزية و في مسار تحديد المصلحة القومية لها . يأخذ بعين الإعتبار البعد الإقتصادي و السياسي للقوة كما جاء في الواقعية الجديدة . و ستساعدنا الواقعية في فهم ما إذا كانت الدولة ستفقد سيادتها، في عالم معولم أم أن هذه الحركة الكوسموبوليتانية ما هي إلا إطار جديد لعلاقات الحرب و السلم في البيئة الدولية.

¹ - مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، شركة بانتهيرت للمعلومات و الخدمات المكتسبة، باتنة، الجزائر، ص 230.

² - ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص 193.

³ - المرجع نفسه، ص 195.

➤ النظرية الوظيفية

في مقابل تراجع النظرية الواقعية برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك عبر كتابات "دافيد ميتيراني" "David Mitrany"⁽¹⁾.

و تعتبر هذه النظرية أن الدولة القومية، كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع . و مرد ذلك أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أبعد من ذلك ، و يعارض "دافيد ميتيراني" الاندماج الإقليمي لان ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البيئة التنظيمية الجديدة(الإقليمية)، و بالتالي القدرة على إستعمال القوة ⁽²⁾. و هو الشئ الذي سيؤدي إلى تحول النزاعات من المستوى الدولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية ، و نقد أيضا المدرسة الدستورية التي عرضت النموذجين الفيدرالي و الكونفدرالي لتنظيم المجتمع الدولي، و في هذا الصدد يرى إينيس كلود " Inis Claud " بأن "تظاهر الدولة بفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدوليو هذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي"⁽³⁾.

¹ - عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 32.

² - حسين نافعة، "تجربة التكامل و الوحدة الأوروبية: هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 135، 1991، ص 44.

³ - عبد الواحد العافوري، العولمة و الجات : التحديات و الفرص، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000، ص 89.

كما ترى النظرية الوظيفية التقليدية بأن القوة لا تؤدي إلا للتفرقة و التشتت بالرغم من المفترض في المجتمع الدولي و الإرادة التعاون و التكامل خاصة في البعد الإقتصادي للعلاقات الدولية ويؤدي ذلك إلى "الإنشار" بالتأثير إيجابيا في صميم النظام الدولي ويرى متيراني بإمكانه إقامة مجتمع دولي خال من الحروب و النزاعات⁽¹⁾. فيكون منطلق التعاون "السياسات الدنيا" (LowPolitics) أي القضايا الإقتصادية و الفنية في مقابل "السياسات العليا" (High Politics) كالشؤون السياسية و القضايا الأمنية .

و يعرف ليون ليندبرغ " Lindber Leon":⁽²⁾:

"عملية تقوم فيها الدولة بإدارة شؤونها الداخلية الرئيسية بإستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا عن ذلك إتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيه المؤسسات جديدة" أما أميتاي إتزيوني A. Etzioni يعرف التكامل بأنه ⁽³⁾:

"حالة ناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها إستعمال أدوات العنف أو الإكراه وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك ير مي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل".

¹ - الرهوان محمد حافظ عبد و آخرون، العلاقات الإقتصادية الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992، ص94.

² - نفس الرجوع السابق ص 102.

³ - Jean Jacques Roche , "Théories des relation Internationales", 5^{eme} ed ,Paris :

Montchrestien E.J.A, 2004, P203.

. فهو يتناول النتائج المترتبة عن التكامل بمعنى أن وجود التكامل سابق على

التوحد ، و يعرف كارل دويتش التكامل بأنه (1):

" إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقا تقوية و واسعة الإنتشار بشكل كاف لضمان

الإستمرار لوقت طويل إعتادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم"

، و يرى دويتش أن غاية التكامل في تكوين "مجتمع آمن" يصنع الوحدات التكاملية

، و تتخفف في إحتتمالات نشوب حرب فيها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة "الإعتماد

المتبادل" و حل النزاعات بالطرق السلمية و يعتبر التكامل "كعملية و حالة" بوجود "الثقة

المتبادلة" بين المستويين الرسمي و القاعدي بوجود رأي عام و مشاركة سياسية (2).

حاول منظرو الوظيفة تطوير أطرها التنظيرية موازاة بنشأة الجماعة الأوروبية

و يعتبر إرنست هاس "Ernist Haas" من أبرز منظري الوظيفة الجديدة (3)

بينما يعتبر روبر شومان "R . Schuman" و جان موني "J. Monnet" من المبادرين

إلى الإهتمام بالجانب العلمي التنظيمي لبناء الأقلية "مؤسسات فوق قومية" (4).

¹ – Dario Battistella, **Théories des relations Internationales**, Paris : université des sciences politiques, 2003, p339.

² – أسامة المحبوب، العولمة و الإقليمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2000، ص 17.

³ – عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية ، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 25.

⁴ – المرجع نفسه، ص 27 .

و كانت الوظيفة الجديدة منهج للتكامل الإقتصادي بالإعتماد على نظرية دويتش الإتصالية الإجتماعية و مفهوم المبادلات الدولية (1).

و هي لا تفصل بين الشؤون الإقتصادية بالمسائل السياسية ووصلت هذه النظرية إلى حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي، بإنشاء نظام دولي على اسس الإقليمية تبدأ بالإقليمية الإقتصادية(2).

تبرز أهمية النظرية التكاملية الوظيفية بشقيها التقليدية و الحديثة محددًا رئيسيا لفهم و تحليل مسارات التكامل الأوروبي و دور الدول و مستويات الإعتماد المتبادل في بناء الإتحاد الأوروبي ، خاصة و قد رجعا إلى دور السیادات و الحركات الإقليمية في بناء "هوية أوروبية" مستقلة.

و من الواضح أن العلاقة المتداخلة بين تطور المسار الوحدوي الأوروبي و تأثير النزعة الإقليمية "القومية داخل الإتحاد الأوروبي" ، يرى لوغين " Loughin " أن : " الحركات الإنفصالية الإقليمية تعتبر الإندماج الأوروبي كفرصة سانحة للخروج من أطر الدولة القومية التي ينتمون إليها (3)، في حين يرى مونيو " Monjo " بأنه : "من الممكن للدول أن ترفع من سقف تعاملها مع أقاليمها و أن تزيل عوائق اللاحقة في هذا الشأن،

¹ - صلاح سالم زرنوقة، العولمة و الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات و البحوث الدول النامية، 2002، ص 17.

² - ناصف يوسف حتي، مرجع سابق الذكر ، ص 288.

³ - Charles Debbasch, *Lexique de politique*, 1ed, Dalloz, 2001, Paris : France, P 37.

بما أن هدف الإتحاد الأوروبي هو السعي إلى إحداث تماثل في المستوى المعيشي للدول⁽¹⁾.

➤ النظرية الإقليمية

يعرف هانس فان جينكل Van Ginkel التكامل الإقليمي بأنه :

" عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين

الإعتبار الجوانب الإقتصادية، الأمنية، و السياسية و كذلك الجوانب الإجتماعية و الثقافية و من يجمع الدول المتفرقة داخل إقليم أوسع و تكون درجات التكامل فيها تعتمد على مدى رغبة و التزام دول ذات السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة⁽²⁾.

ويعرف أيضا التكامل الإقليمي بأنه "التكامل بين أنواع أو فروع مختلفة من

الأنشطة أو الوظائف ذات الصلة بها أو السياسات و القرارات المتخذة بصدها منظورا إليها في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة، أو إقليم محلي في بلد معين أو يتسع ليشمل عددا من البلدان تشكل إقليما جغرافيا"⁽³⁾.

¹ - Yves Lacoste, Géopolitique, La langue histoire d'Aujourd'hui, 1^{er}ed, Larousse, Paris : France, p 215 .

² - رانيا حسين فطاجة، المتغيرات الدولية و الإقليمية و آثارها على مساعي التكامل الإقليمي ، القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي ، 2005، ص 55.

³ - حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر : النظرية و التطبيق ، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998،

ما يمكن إستخلاصه من التعريفين أن هناك رابط و علاقة بين التكامل "الإقليمي" و "الإقليم" و الذي يعد المجال أو الفضاء الجغرافي للتكامل الإقليمي بمعنى تصبح الجغرافيا إطارا طبيعيا للتكامل الإقتصادي بين الدول مشكلة بذلك مجالا أو فضاء حيويا للدول ذات الصلة و التكامل الإقليمي يحتوي على مستويات و هي كالتالي⁽¹⁾:

• المستوى الأدنى (شبه أو تحت إقليمي) Sub – Régional

• المستوى الإقليمي Regional Level

• المستوى الأعلى (فوق الإقليمي) Supra-Régional Level

و مرت الحوارات النظرية التي درست الإقليمية إلى تيارين الإقليمية التقليدية و الجديدة ،فالكلاسيكية ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ووصفت هذه المرحلة "بالمرحلة الذهبية للتكامل" وقد جاءت هذه الحركة متأثرة بإنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية سنة 1951⁽²⁾.

و أهم ما يميز الإقليمية التقليدية أنها⁽³⁾:

¹ - محمد سعيد عابد، التجارة الدولية، مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 260.

² - طروب بحري، "التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد : دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة" ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003، ص 155.

³ - أندريه مورافيسك، "الفيدرالية و السلام: منظور ليبرالي بنيوي" ، مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية ، تر: عادل زقاع، 2005، ص 37.

- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس و تقارب في المستويات الإقتصادية
- بين دول متجاورة لها تجانس و تقارب في المستويات الإقتصادية بين دول متقدمة (شمال-شمال) أو بين الدول (جنوب-جنوب) و هذه الأخيرة معظمها لم تكتب لها النجاح.
- تأكيد التقارب الإجتماعي و الثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي .
- يقوم على إحلال محل الواردات و الإنسحاب من الإقتصاد العالمي .
- الدافع نحو التكامل هو تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.
- الهدف من التكامل هو الوصول إلى وحدة إقتصادية على أمل الوصول إلى وحدة سياسية.

إستمرت هذه الموجة في نهاية الحرب الباردة أين ظهرت مرحلة جديدة للتكامل الإقتصادي.

الإقليمية الجديدة التي ظهرت بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ركزت على مايلي⁽¹⁾:

- تكوين تجمعات إقليمية جديدة مع محاولة إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة⁽²⁾.

• السماح بالخصوصيات والعمل على تفاعلها وتفاهمها كما هو الشأن بالنموذج الكتالوني
الجد متفاعل مع الإتحاد الأوروبي.

- تعتمد على قوى السوق و حرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في تخصص الموارد.

¹ - المرجع نفسه، ص 89.

² - John Baylis , Steve Smith, **The Stabilization of World politics**,3 ed, New York, Oxford

University, Press, 2001,p 250.

- إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء.
- الدافع هو دعم الإستقرار السياسي، كما هو الحال في أوروبا و تحجيم الأصوليين و كل عوامل التذمر و الكراهية إزاء الدول المتقدمة⁽¹⁾.

إنّ الإقليمية الجديدة لا تشترط أن يتم التعاون الإقليمي بين دول متجاورة جغرافيا و لا

تشترط التماثل الثقافي أو الإيديولوجي و السياسي و ليس شرط أن تكون هناك مؤسسة إقليمية ، و يكفي أن توجد ترتيبات لتعاون متعددة الأبعاد⁽²⁾.

يمكن توظيف هذه النظرية الإقليمية لفهم و تحليل العلاقة الموجودة بين الحركات الانفصالية في جنوب أوروبا و حركات التكامل الأوروبي خاصة في جانبها الإقتصادي و علاقتها بالدولة القومية في أوروبا الغربية خاصة مع بروز مصطلحات "الدولة الإقليمية" و "الأمة الإقليمية" **Nation Rigion** " أي وجود جماعات ذات أبعاد الأمة دون دولة كإقليم كتالونيا الذي يعزز علاقاته التبادلية بالإتحاد الأوروبي في مواجهة الدولة القطرية. الإسبانية.

خامسا - تقسيم الدراسة

تم تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول إلى جانب مقدمة و خاتمة.

¹ - طروب بحري، مرجع سابق الذكر، ص 209.

² - صلاح سالم زرنوقة، العولمة و الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2002، ص 13.

سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للقومية عبر ثلاثة مباحث .

ففي المبحث الأول سنتطرق إلى مفهوم القومية ، في المبحث الثاني النظريات المفسرة

للقومية أما في المبحث الثالث تناولنا فيه الكيانات القومية بدون سيادة في أوروبا الغربية.

أما في الفصل الثاني نبين فيه العلاقة الموجودة بين أوروبا الأقاليم و الحركة

القومية الكتالونية و هذا عبر ثلاثة مباحث ، في المبحث الأول سنتناول فيه تاريخ أوروبا

الأقاليم و المؤسسات ، في المبحث الثاني سيخصص للقومية الكتالونية عبر التطرق إلى

الموقع الخاص لكتالونيا داخل الإتحاد الأوروبي .ي. مع تحليل تاريخ و جذور القومية

الكتالونية، و في الأخير تبيان مسارات المطالب الكتالونية في إطار الدولة الإسبانية. و في

المبحث الثالث من هذا الفصل سنتناول فيه أبعاد القومية الكتالونية السياسية، الإقتصادية، و

الثقافية.

و في الفصل الثالث سنعالج تأثيرات القومية الكتالونية على الإتحاد الأوروبي و قسم

هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول يبين رهانات القومية الكتالونية في

أجندات العمل السياسي و الرهانات الإقتصادية و الثقافية. و في المبحث الثاني سنحاول فيه

إيضاح مدى الحدود التي قد تصل إليها المطالب الكتالونية في الحدود المتعلقة بالوسائل

السياسية، و المعايير الإقتصادية ، و محدودية المطالب الثقافية، أما المبحث الثالث

سنحاول رسم السيناريوهات المستقبلية للقومية الكتالونية ضمن الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري

للقومية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للقومية

يعتبر البعد القومي أهم المظاهر المؤثرة بشكل مباشر في طبيعة العلاقات الدولية، كما يعتبر حافظاً و محركاً محوري و أساسي في تعريف الكيانات السياسية كالدولة الأمة والهوية الوطنية.

كما أنّ للمعنى القومي تفرعات كثيرة داخل الدولة الأمة و خارجها. و لقد إنكب الفكر السياسي و الباحثون في حقل الدراسات السياسية، و الإجتماعية لإعطاء تعريف منهجي وموضوعي للقومية. لكنها في حقيقة الأمر كانت كلها تعريفات لديها مدلولات تتأثر بشكل أو بآخر بالسياق الفكري، و الإيديولوجي للباحثين.

و في جانب آخر برزت إلى الوجود العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة القومية. وبما أنّ مفهوم القومية يرتبط تاريخياً بملامح الدولة القومية الأوروبية، الشيء الذي أضفى الكثير من الأبعاد التاريخية و الحضارية لبناء ما يسمى بالإتحاد الأوروبي في إطار سياق عالم تزداد ملامح الاعتماد المتبادل فيه في أشكال العولمة السياسية و الإقتصادية . و أمام هذا المنطق الإندماجي، تطرح تساؤلات محورية حول إشكاليات الهوية الأوروبية. أمام ما يسمى بالإقليمية و العولمة، الشيء الذي يشكل إطار عام لفهم تأثيرات النزاعات القومية للدول في الإتحاد الأوروبي، و الكيانات القومية الجزئية الموجودة في كل دولة. و التي تعتبر الطرح الأوروبي فرصة لإبراز مطالبها في تحقيق إستقلالية قومياتها و الانفصال عن الدولة الأم. و نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث: سنتناول في المبحث الأول إلى مفهوم القومية، المبحث الثاني سنبرز جملة النظريات المفسرة للقومية، أما في المبحث الثالث سننترق فيه إلى بناء الهوية الأوروبية.

المبحث الأول: إتيمولوجية القومية

من الصعب إعطاء مفهوم موحد و شامل للقومية. فقد نجد أنفسنا في متاهة شديدة التعقيد ، فقد يكون من المستحيل ضبط تعريف بشكل علمي في حدود سطر أو سطرين. و هذا يرجع إلى أنّ لكل أمة مفهومها الخاص للقومية، فالقومية الأوروبية تختلف عن القومية في آسيا أو غيرها . باختلاف الجذور التاريخية للعوامل السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية زيادة عن الأبعاد التاريخية التي تدخل في تكوين كل أمة. فالقومية الإيطالية والألمانية تأخرتا من حيث السلم الزمني عن القوميات الأوروبية التقليدية كالفرنسية، البريطانية، الإسبانية (1).

1 1 تعريف القومية

إقترح العديد من الباحثين إعطاء تعريف للقومية يصاغ بشكل أو بآخر، لإعطاء تصور معرفي مقبول لإقتراب المصطلحات العلمية المستخدمة في العلوم السياسية، و من التعريفات نذكر:

تعريف رينان **Renan** و تريشكه **Treitschke** و بارس **Barres** و زنكويل

Zanguill الذين يعتبرون الأمة كائن عضوي هيجلي ، أي هو عبارة عن روح ينبع من تاريخ الإنسان و طبيعته (2).

و بالرغم من أنّ هذا التعريف يبرز رمزية خالصة إلا أنّ الأهمية التاريخية المعاصرة لهذا الرمز لا يمكن غض النظر عنه. فجل القوميون يعتبرون الأمة كائنا سياسي من الأفراد و المؤسسات التي يتكون منها.

¹- بويد شيفر، عرض و تحليل القومية، (تر: عدنان الجميري)، بيروت، مكتبة الحياة، 1966، ص 67 .

²- المرجع نفسه، ص 70.

و يعرف هكسلي Huxle وهدون Haddon الأمة بأنها "مجتمع ألف بينه اعتقاد مشترك بالنسبة لأصوله، ومشاعر عدائية مشتركة بالنسبة لجيرانه"⁽¹⁾.

كما يعرف الإيطالي منشيني Mancini القومية بأنها⁽²⁾:

"المجتمع الطبيعي من البشر، يرتبط بوحدة الأرض و الأصل و العادات و اللغة من جراء الإشتراك في الحياة و في الشعور الإجتماعي".

يعتبر هذا التعريف من التعريفات المشهورة، التي قدمت حول مفهوم القومية لكونه حدد السمات الأساسية لها.

أما فيما يخص المفكرين العرب نجد تعريف الدكتور جورج حنا القومية على أنها⁽³⁾:

" عقد إجتماعي في شعب له لغة مشتركة و جغرافيا مشتركة و تاريخ مشترك و مصير مشترك و مصلحة إقتصادية مادية مشتركة و ثقافة نفسية مشتركة و هذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة "

و في نفس السياق يعرف منيف الرزاز القومية بأنها⁽⁴⁾:

"الرابطة التي تربط أبناء الأمة الواحدة في الوطن الواحد".

نلاحظ أنّ الإشكالية الكبيرة في هذه التعريفات التنوع الموجود من حيث ضبط

المعنى الحقيقي للقومية، مع إبراز جوهر القومية عبر الهوية المجتمعية للأمة.

¹ - المرجع نفسه، ص 71.

² - ساطع الحصري ، ما هي القومية ؟ ، بيروت: دار العلم للملايين، 1963، ص 40.

³ - جورج حنا، معنى القومية العربية، بيروت: دار الثقافة، ب . س . ن، ص 21.

⁴ - منيف الرزاز، تطور معنى القومية، بيروت: دار العالم للملايين، 1960، ص 16.

كما أنّ القومية تتبلور بالإطار الذي يريده القوميون لها من الممكن أن تكون فكرة خالصة ثابتة، بل تشكل كوكبة من العقائد و الظروف و الأسلوب الوحيد لإدراك محتوى

القومية هو تحديد العقائد و هو التعريف الذي أعطاه هرتز **Hertz** (1):

" القومية فكرة تقر بوجود شخصية جماعية للدولة ،تتباين من حيث إحائها والشعور بذاتها وكثافتها بالنسبة للدولة ،فقد تمثل دولة متحدة منقرضة أو دولة متحدة قائمة،وقد تتوجه نحو إقامة دولة متحدة في المستقبل وهي تعتمد في هذا كله على الخصائص الطبيعية الأصلية التي تكون شخصياتها وتبرر إدعائها بالوجود" كما يثير تعريف القومية العديد من التساؤلات و يعتبر عالم الاجتماع دافيد

ماكرون **David Macrone** (2) :

" قضية القوميات تشكل متاهة كبرى "

و يعتبر أن المصدر الرئيسي لهذه التساؤلات يعود إلى " مسألة التعقيد" الموجود في ظاهرة القومية التي تظهر في أشكال متعددة تبرز في البعد التاريخي الذي أبرز العديد من أنواع القوميات ، و برز إلى الوجود قوميات متميزة و خاصة . و غالبا ما تكون الأبعاد الهوياتية المشكل لجوهر القوميات بحد ذاتها تكون إشكالا و رهانا لنزاع ، و على الصعيد الثاني يرى ماكرون بأن القوميات لديها مفارقات . ففي العديد من الحالات من الصعب إيجاد عوامل متقاربة لمختلف مظاهر القومية بسبب وجود تضارب في الأفكار و المبادئ ، و في هذا الصدد يؤكد كريج كلهون **Craig Calhoun** (3):

" بعض القوميات يتم ربطها بالأعمال الوحشية و في الأشكال التي تشوه العمل

السياسي ، و في نفس الوقت تشكل عنصرا هاما في التضامن الإجتماعي و شرطا أساسيا ترتكز عليها الديمقراطية الحديثة."

¹ - ساطع الحصري، آراء و أحاديث في القومية العربية، بيروت: د،ب،ن، 1959، ص 67.

² -David Macrone ,The Sociology of Nationalism, New York, Routledge, 1998,p6.

³ - Craig Calhoun, Nations watter : Culture, History and the Cosmopolitan dream, New York ,Routledge, 2007,p2.

في الأخير نجد أنّ العديد من أبعاد ظاهرة القومية يتم التأثير عليها سلبا بواسطة الإيديولوجية القومية بحد ذاتها . و في هذا الصدد يرى إرنست جرنر **Earnest Gerner** في كتابه " الأمة و القومية " بأنّ القومية ليست على ما تبدو عليه، و بالأخص ما تبدو عليه لك⁽¹⁾. الشيء الذي يبين التنوع التاريخي و التعدد في مظاهر التعريفين للمصطلح و صعوبة إستخدامه في المحددات التحليلية.

1-2 - جذور القومية

إضافة إلى الإختلافات التي نشبت بين الدارسين حول موضوع تقديم تعريفات موحدة للقومية ، ظهرت إختلافات أخرى في تبيان جذورها الأولى و تفسير نشوء الأمم و يمكن تلخيص تلك الآراء إلى تيارين :

✓ **التيار الأول:** يعتبر أنّ الشعور القومي ظاهرة طبيعية تلازم الإنسان و التي صاحبت بناء المجتمع البشري ، و سمات القومية قديمة قدم الإنسانية بحد ذاتها و أنّ التاريخ على مرّ العصور عرف بذور شعور القومية في التمسك العميق للبشر بأرضهم و تقاليدهم و السلطة القائمة في إقليمهم، و يرى إرنست باركر **Ernest Parker**⁽²⁾:
" إن وجود الأمم في أوروبا أولى على بداية التاريخ المكتوب."

✓ **التيار الثاني :** أصحاب هذا التيار يعتبرون أنّ القومية ظاهرة حديثة نسبيًا، و يقول برنارد راسل **Bernard Russel** أنّ⁽³⁾:

"معظم الناس في العصر الحديث يقبلون القومية على أنّها طبيعية ولا يركون إلى أيّ حد هي جديدة، ولعلها بدأت أول ما بدأت بجاندارك في حرب المائة عام ، ثم تلاشت في فترة الحروب الدينية وولدت من جديد في عهد الثورة الفرنسية".

¹ -Ernest Gerner, **Nation and Nationalism**, Ithaca ,Cornell university Bress, 1983,P 55.

² - بويد شيفر، مرجع سابق الذكر، ص 120.

³ - عبد الكريم أحمد، القومية و المذاهب السياسية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970، ص 86.

و يختلف أصحاب هذا الرأي داخل تيارهم حول البدايات الحقيقية للقوميات في أوروبا (*) بين من يرى أنها ظهرت في أواخر القرون الوسطى في الممالك الموحدة في أوروبا ضمن حدود معينة وتسود بينهم لغة رئيسية واحدة كبداية حقيقية لظاهرة القومية، و منهم من يرى أنّ القومية ظهرت قبل ذلك مثل أوغوست تيري **August Thierry**(1):

" إنّ روح القومية الفرنسية كانت قد إستيقضت فعلا في القرن التاسع عشر الميلادي".

و يرى **لونجستون** بداية اليقضة إلى أوائل القرن الثاني عشر، بينما يرى **زانكه** أنّها بدأت بعد ذلك بقرن كامل أي القرن الثالث عشر، بينما يؤكد **جيرنو Gerreau** و **ميشليه Michelet** و كثيرون غيرهم أهمية حرب المائة عام في القرنين 14 و 15 (2). ومن الصعب الفصل بين التيارين و الأخذ بأحد الرأيين فكلاهما يحددان بداية القومية وفق مفهوم مختلف عن الآخر. فإذا أخذنا بمسألة إستحالة قيام الدولة الفرعونية، أو البابلية الكنعانية، على أساس القومية فإلى أي شيء يمكن أن نعزو الروح الجماعية؟ التي قادت هذه الأقسام للدفاع عن أرضها أو سيادتها ضد الغزاة و الأقسام الأخرى و كيف كذلك سنفسر تلك الصراعات القديمة بين الإمبراطوريات المتباينة؟ و ما هي الدوافع التي كانت وراءها لتدفع بها لتلك الصراعات؟ و في نفس الوقت لا يمكننا القول بأن تلك الأقسام كانت تمتلك رؤية سياسية متكاملة حول مفهوم القومية.

وبالتالي يمكن القول بأن فكرة القومية هي فكرة قديمة حديثة ، حيث أنّ الحضارات القديمة، إمتلك شعورا قوميا، (ربما بمفهومها الخاص ضمن تلك الحقبة الزمنية)، و إتخذ هذا المفهوم صور متشعبة على شاكلة الولاء للحكام، التعلق بالأرض، الشعور الجماعي.

*- ينكر هذا الفريق أنّ الرومان مثلا كانوا يعرفون القومية كما هو الشأن بالإغريق.

1- المرجع نفسه، ص 87.

2- المرجع نفسه، ص 87.

بالسمو على الأقسام الأخرى، الإعتقاد بديانة معينة موحدة، أو بمذهب بحد ذاته ضمن تلك الديانات .

مما سبق ذكره من هذه الأطروحات، هي في حقيقة الأمر تمثل بناء المفهوم لفكرة القومية، بعبارة أخرى القومية البدائية . ويمكن القول بأن تطور مفهوم القومية، صاحب التطور التاريخي حتى وصل إلى حالته الحالية . أي يمكن أن نقول أن كل ما أضافه المفكرون القوميون الحديثون هو بلورة مفاهيم موجودة و مطبقة فعلا، و تم تحويلها إلى أفكار تنظيرية لتطبيقها . فإذا ما تناولنا أي دراسة قومية حديثة فهي في حقيقة الأمر تدعو إلى فكرة قومية قديمة ، فعلى سبيل المثال كان **ميكيا فيلي Machiavel** يبلور أفكاره إلى الدعوة إلى الوحدة الإيطالية، من التاريخ العظيم للإمبراطورية الرومانية . أما الفرنسيون إستوحوا أفكارهم القومية من مملكة الغال القديمة، و أمجاد شارل مارتل **Charl Martel** ، وإستلهم الألمان و الإنجليز أفكارهم القومية من ممالك القبائل الجرمانية القديمة، و أكد القوميون العرب في أفكارهم على التاريخ المجيد للعنصر العربي بداية من الوحدة العربية الأولى في معركة ذي قار إستكمالاً لبناء الإمبراطورية العربية العظيمة من الصين شمالاً إلى فرنسا غرباً. و ركزت الحركة الصهيونية الحديثة على أمجاد دولة اليهود القديمة، وأمجاد الملوك كداوود و سليمان . و ركزت الدولة الإيرانية على أمجاد الدولة الفارسية القديمة . وأيضا الدولة التركية الحديثة تستمد الكثير من بعدها القومي التاريخي لآل عثمان ، و الكثير من القوميات الحديثة تحاول محاكاة القوميات الأخرى كشكل من أشكال النماذج الوحدوية، وهذا لغياب البعد القومي التاريخي لديها . و أكبر مثال على ذلك القومية الأمريكية الحديثة التي تبنت في حقيقة الأمر الأفكار القومية الفرنسية المنبثقة من أفكار ثورة 1789.

و بناء على ما سبق نرى مدى قدم مفهوم القومية بصرف النظر عن مفهومه في تلك الحقب الزمنية. بيد أنه ظهرت مفاهيم أخرى أكثر تعقيدا وحادثة لاصقت فكرة القومية، كمبدأ السيادة، و مفهوم المواطنة، و الكيان السياسي ، فحدث تعديل على المفهوم

والسلوكيات الناتجة منه لتتواءم مع التقسيمات العالمية الحديثة . و منها قيام فكرة الدولة التي تعتبر حجر زاوية لوجود مجموعة من الأفراد يعيشون على أرضها و تحت سلطتها وتحكمها كوكبة من المبادئ كالحرية و الديمقراطية و المؤسسات السياسية و سيادة القانون والمشاركة الشعبية. لذلك تحولت غالبية القوميات القديمة إلى دول قومية تسعى إلى تنظيم علاقاتها مع بعضها البعض داخل إطار التفاعل الدولي الذي يؤدي إلى خدمة الأهداف القومية لتلك الدول.

1-3- أثر القومية في العلاقات الدولية

بما أن العلاقات الدولية ما هي في حقيقة الأمر "إلا تلك المنظومة السلوكية التي ينتهجها أطراف المعادلة الدولية في إتجاهاتهم السياسية إزاء بعضهم البعض، و هنا نجد أنّ فهم هذه السلوكيات الدولية قادر على تفسير ما ينتج منها من مخرجات يمكن دراستها على أرض الواقع"⁽¹⁾.

و لتحليل أي سلوك دولي كان لزاما على الباحث دراسته و تحليل طبيعة القوى التي تشكل النظام الدولي مع تحديد الكيفية التي تؤثر و تتأثر به هذه القوى.

و سنتناول القومية كأحد هذه القوى التي تساهم في بناء السياسات الخارجية لأطراف و الفاعلين الدوليين ضمن النظام الدولي في إطار العولمة، ذلك أنّ تلك الخصائص التي تميز كل دولة أكانت بشرية أو جغرافية أو حضارية أو إقليمية... هي التي تساهم في تحديد رسم مصالح الدول و أهدافها بالخصوص على الصعيد الخارجي لتبني أبعاد حراكها ضمن المجتمع الدولي⁽²⁾.

¹- صلاح العقاد ، دراسة مقارنة للحركات القومية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1966، ص 20 .

²- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 71.

قضية القومية تعتبر مصدرا من مصادر النزاعات المحتملة في السياسة الدولية نظرا للحساسيات الناتجة عن الإختلافات في الكيانات و تضارب المصالح القومية، الشيء الذي شكل شعورا لدى كل دولة بمدى أهمية الدفاع عن كيائها و مصالحها ، في مقابل تحديات القومية المناوئة أي أنّ الولاء الوطني يطغى على مسؤوليات تلك الدول تجاه ضمان الإستقرار و السلام على مستوى المجتمع الدولي⁽¹⁾.

تطور و نمو القومية أدى إلى ظهور العديد من الدول الجديدة على الساحة الدولية على شاكلة الدول النامية الحديثة الإستقلال⁽²⁾.

و من هذه الدول الحديثة الإنعتاق يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف⁽³⁾:

- **الصف الأول:** الدول التي انفصلت عن الدول الإستعمارية الكبرى على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول أمريكا اللاتينية و هذه الدول إستقلت لتؤكد على بعدها القومي دون الأخذ بعين الإعتبار الروابط التاريخية، و الثقافية المشتركة للكيانات الإمبراطورية التاريخية التي سيطرت عليها.
- **الصف الثاني :** الدول التي كانت مجزأة ضمن كيانات إقليمية جد محدودة رغم إنتمائها إلى قومية معينة واحدة مثل ألمانيا و إيطاليا في القرن 19.
- **الصف الثالث:** هي تلك الدول التي ظهرت نتيجة لثورات أو إنتفاضات سعت من ورائها الإنعتاق من النفوذ الإستعماري مثل ما حدث في الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن 19 عندما أراد أقاليم البلقان أن تتفصل عنها، وصولا إلى العدد الكبير من الدول الإفريقية و الآسيوية التي نالت إستقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

¹ - Budryte D. *Taming nationalism?*. 1st ed. Aldershot, Hampshire, England: Ashgate.2005 P, 29.

² - *ibid.* p.30.

³ - Fullin winder, R. *A Theory of Secession: The Case for Political Self-Determination*. Philosophical Books,2008 p.49.

هنا نلاحظ أنّ هذه القوميات كانت تتمتع بكايانات قومية أعطتها الحق بالمطالبة بمبدأ تقرير مصيرها بما يتناسب و ظروفها خاصة و أنّ الحدود كانت تقسم بين القومية الواحدة لشعب واحد و هو الشيء الذي يبرز مدى أهمية الفصل بين مفهوم الدولة و الأمة . فالدولة هي عبارة عن كيان سياسي ضمن إطار جغرافي معين بينما الأمة هي كيان قومي معين قد يخرج عن الإطار الجغرافي أو الإقليمي الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية للدولة⁽¹⁾.

و في هذا الصدد هنالك العديد من النزاعات الحدودية ذات الأبعاد القومية ، فهناك النزاع الدائم بين ألمانيا و فرنسا حول إقليم الألزاس و اللورين و حوض السار، النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك حول إقليم تكساس الذي كان سبب الحرب الأمريكية المكسيكية عام 1846 ، و هناك النزاع بين الصين و الهند حول إقليم الهمالايا الذي أدى إلى نشوب حرب بين الهند و باكستان حول إقليم كشمير⁽²⁾.

كما أنّ هنالك العديد من النزاعات الأخرى لا تعود جذورها إلى أسباب قومية أي صراع قومي بل تعود إلى أسباب إستراتيجية و إقتصادية و تهدف كل منها تحقيق المصلحة القومية.

و لعل أنّ أهم التغييرات التي أحدثتها القومية ضمن العلاقات الدولية نذكر الثورة الفرنسية كأحد أكبر الثورات التي تضاف إلى حركة الإصلاح الديني و الثورة البولشوفية، كلها ثورات شكلت المدنية الأوروبية الحديثة⁽³⁾.

بالإضافة إلى الحربين العالميتين الأولى و الثانية أين لعب الدور القومي دورا إستراتيجيا في رسم التحالفات الإقليمية و الدولية⁽⁴⁾.

¹ - عبد الكريم أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 150.

² - صلاح العقاد، مرجع سابق الذكر، ص 20.

³ - Dieckhoff Alain, **La nation dans tous ses états**. Paris, Flammarion, 2000. P 98.

⁴ - ibid. . p.102.

و بناءاً على ما سبق ذكره و الدور العميق للبعد القومي كرهان في العلاقات الدولية، فهل سيستمر هذا الدور ضمن الحركيات الجديدة التي تطرأ على النظام الدولي الجديد و أطر العولمة و التحالفات الإقتصادية و الشركات العابرة للحدود و المختلطة الجنسية، بالإضافة إلى السياسات الوحدوية الأوروبية؟

للإحاطة بهذا الإشكال ، يمكن أن نضع نصب أعيننا العامل الأخطر و الأكثر تأثيراً على القومية و الدولة القومية ، ألا و هو العولمة التي تشكل أهم التحديات الكونية التي تصطدم بفكرة القومية زيادة عن تلك التوافقات الإقتصادية الإقليمية و العالمية، ويعتبر الإتحاد الأوروبي أحد أهم النماذج الدولية السبّاقة و الرائدة في الإنتقال من أطر الدولة القومية إلى الدولة الإقليمية و من ثمة إلى التكتلات الإقتصادية⁽¹⁾.

و رغم أنّ العولمة في حركيتها لم تصل إلى نهايتها لكي نستطيع قياس تأثيراتها يمكن أن نستقرأ بعض من أدوار العولمة و إنعكساتها على القومية و لا يمكن تصور دولة في عصرنا هذا، تتعزل بنفسها عن العولمة مهما كان حجمها أو ثقلها الإقتصادي. و كان لزاماً علينا التمييز بين الدولة القومية في العالم المصنّع و الدولة القومية في العالم النامي رغم أنّهما يخضعان لنفس تأثيرات العولمة بأبعادها السياسية، الإقتصادية، والثقافية، غير أنّ مدى التأثير متفاوت نسبياً، فعلى مستوى الدول الرأسمالية قامت القومية فيها على أساس الرأس المال ، و يقول بول سويزي **Paul Suizi** (2) :

" إن الشركات تعتمد كلياً في وجودها على الدولة، في حين أنّ الدول تعيش على فائض ما تنتجه تلك الشركات و بالتالي فهما يوجدان في حالة تكافلية".

و إعتقاداً على التاريخ يمكن ملاحظة أنّ إنتشار الشركات الحديثة إقترن بدعم دولها القومية لها بالإضافة إلى حمايتها.

¹- رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي و آثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، 1993، ص 80.

²- المرجع نفسه، ص 82.

و تطور الدولة القومية في الغرب ترافق و تطور الرأسمال و كل واحد منها يخدم الآخر، لذلك فإن زوال الدولة في الغرب غير وارد.

و يرى بول كينيدي **Paul Kennedy** بأنّ التحديات الكونية تشكل جدلا حول الدولة القومية بحد ذاتها و بحدواها ، فيبدوا أن الدور الذي تلعبه الدولة في الشؤون الدولية على مدى العقود السابقة بتركيزها على العامل المستقر و الرئيسي و هو مصلحتها. يبدو أنّها فقدت سيطرتها و أصبح نموذج مغلوط للكيان القادر على التكيف و الظروف. لذلك فهو يتكلم عن نقل السلطة في اتجاهين أعلى و أسفل مع توفير هياكل تكون أولى بالاستجابة لقوى التغيير الحالية و المستقبلية⁽¹⁾.

فيما يخص نقل السلطة للأعلى أي خارج الدولة القومية فهو يشير إلى القوى العابرة للقومية، و نظم الإتصالات الكونية و كذلك الدور المتزايد للمؤسسات و الإتفاقيات الدولية. وهذا نسبة للتفكير القائل بأنّ المشكلات الدولية لا بد من معالجتها على المستوى الدولي. أما نقل السلطة للأسفل أي التوجه إلى وحدات اصغر من الدولة القومية فهي ناتجة عن تطورات إقتصادية و تكنولوجية، و على سبيل المثال زوال الحدود في البناء الأوروبي سمح بظهور مناطق تجارية إقليمية كانت محظورة من قبل الجمارك فيما سبق، فمثلا يتكامل إقليم الألزاس و اللورين أكثر مع ألمانيا مقارنة بفرنسا.

بالإضافة إلى المسائل السابقة الذكر المرافقة للعولمة نجد مسألة التكتلات كالإتحاد الأوروبي، بحيث أنّ هناك باحثون يرون ببزوغ "الدولة فوق القومية".

فالوحدة في أوروبا أساسها هو قائم على أطر الليبرالية و ليست بدول منسجمة كدول قومية. الأمر الذي يفند هذا الرأي زيادة على وجود فوارق إجتماعية و إقتصادية الشيء الذي

¹- بول كينيدي، الإستعداد للقرن الحادي و العشرين،(تر: محمد عبد القادر، مصر : دار الشروق للنشر و التوزيع، 1993، ص

يؤدي إلى حركية إستقطاب مع أطراف أخرى مع تضارب مصالح الدول القومية المشكلة للإتحاد⁽¹⁾. أما فيما يخص دول العالم الثالث المتأثرة بالعولمة فيقول الدكتور محمد عابد الجابري⁽²⁾:

" بما أنّ العولمة نظام يقفز على الدولة و الأمة و الوطن فإنه يعمل بالمقابل على التشتيت و التفتيت، و إنّ إضعاف سلطة الدولة و التخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما لإستيقاظ أطر الإنتماء السابقة على الدولة و هي: القبلية، الطائفية، الجهة، التعصب، المذهبية، و النتيجة تفتيت المجتمع و تشتيت شمله".

¹-. عبد الكريم أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 211.

²- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للقومية

دراسة القوميات إتخذ بعد أكبر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، رغم ذلك فإن فكرة القومية لم يتم التنظير لها على نفس المستوى لبعض النظريات و المقاربات كالليبرالية الإشتراكية، الرأسمالية أو الشيوعية. و التي تثير الكثير من الحوارات الفكرية حول التأصيل المفاهيمي لها بللاضافة إلى مدى تطبيقها، و على الرغم من ذلك فإن القومية لم يتم تبنيها في المفاهيم "الحديثة" في العلوم الإجتماعية لسبر حيثياتها. بينما تحول **Karl Marx** و **Kant** و **Smith** إلى كتاب و مراجع لدراسة المقاربات الكبرى في العلوم الإجتماعية ، فإنه نجد النزر القليل من كبار الكتاب من تلك الفترة الذين إهتموا بالقومية كموضوع للبحث (1) . فالتحليل التي تعلقت بالقومية قبل الحرب العالمية الثانية هي نتاج أفكار شخصيات سياسية تهتم بموضوع القومية في حقبة بناء الدول القومية الحديثة في أوروبا القرن التاسع عشر مثل **Mazzini** مازيني في إيطاليا ، **Treitschke** تريتشكيه في ألمانيا. و في مستوى آخر هتلر في كتابه كفاحي ، أما في الفكر السياسي الحديث و المعاصر، تناول العديد من الكتاب فكرة القومية مثل روسو **Rousseau** في كتاب "العقد الإجتماعي" ، جون ستيوارت ميل **John Stuart Mill** في كتابه "القومية الليبرالية و حق تقرير المصير"، و هردير **Herder** و فيخته **Fichte** اللذان كان وراء تشكيل مفهوم الأمة في ألمانيا(2).

¹–Kymlica,Will et Straehle Christine, « **Cosmopolitanism, Nation- States ,and Minority Nationalism : A Critical Review Of Recent Literature** », European Journal Of Philosophy, Vol, 34,N° 3, 2006, P 65.

² –Lawrence, Paul, **Nationalism :History and Theory**,1 st, Harlow, England, New York, Pearson Education,2005 ,p19.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تم إعادة طرح "القومية" كموضوع للدراسة في الجامعات و الساحات السياسية ، لكن و نظرا للأوضاع الدولية آنذاك لم يتم التطرق في تلك الدراسات إلى جذور تطور مفهوم القومية⁽¹⁾.

في حقيقة الأمر تم التطرق لمفهوم القومية بشكل دقيق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لفهم أسس و تطور و مستقبل القومية ، و يمكن تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاث مراحل: **المرحلة الأولى** من 1945 إلى منتصف الستينات و التي تؤكد على واقع الأمم التي تجد جذورها على المستوى الاجتماعي و التاريخي ، و بعد الأعمال الرهيبة التي اقترفت بإسم القومية لم يجد الباحثون بدا من طرح المفهوم بشكل واقعي ، أي أن نظرهم كانت واقعية و متفائلة بمستقبل الأمم و القوميات التي تستنتج من النموذج الأوروبي خاصة في آسيا و إفريقيا⁽²⁾.

أما **الفترة الثانية** تمتد من السبعينات إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، تحت مسمى النظريات: البدائية، الحداث و الإثنية الرمزية⁽³⁾.

أما **الفترة الثالثة** تبدأ من تبلور أفكار القومية و التنظير لها في مطلع القرن الواحد و العشرين تحت عنوان ما يسمى بالنظريات الحديثة التي ترى بأن القومية قضية نخبوية ذات جذور تاريخية و بناءات ثقافية .

و يمكن القول بأنّ هذه الموجة الثالثة من هذه الدراسات بدأت بعد نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا. و يعتبر **يورغن هابرماس Yourgen Habermas** التغييرات الإقتصادية و الإجتماعية في القرن الواحد و العشرين بأنها تنذر بنهاية نموذج الدولة القومية و الهويات الوطنية.

¹- Miller David, The **Blak Well Encyclopedia of Political Thought**, Oxford, 4 K, New York, : B, BlakWell, 1987, P352.

²-Smith Anthony D, **Nationalism and Modernism : A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism**, New Yourk, Routledge, 1998, p2/

³ -Hobsbawn Eric J , **Nations and Nationalism since 1780**, Programme Myth, Reality 2nd edition ,New York, Cambridge University Press 1990, P 195/

2-1- النظرية البدائية

تعتبر هذه النظرية بأن القومية حقيقة تاريخية لمسار الحداثة و هذه النظرية تجمع العديد من الدارسين رغم إختلاف آرائهم يؤكدون على قضية الإثنية كعلاقة سببية لتحليل تطور الأمم، فحسب النظرية البدائية "يمكن فهم القومية بأنها تطور مضطرد في شكله النهائي لتراكمات مسارات أقدم للإثنية⁽¹⁾.

و يمكن تقسيم أتباع هذه النظرية إلى ثلاث مجموعات على أساس معيار تأويلهم لأصل الأمة .

- أصحاب الطرح الأول يعتبرون بأنّ الأمة لديها جذور سسيوبولوجية يمكن إتباع خطاها في أصل الإنسانية.

- أصحاب الطرح الثاني يرجعون أصل الأمة إلى الجذور الثقافية بإعتبارها العنصر المركزي الذي تشكلت حوله الأمم.

- أما المجموعة الثالثة تعتبر بأنّ الأمم و الجماعات الإثنية كونها متماثلة ، والعمل على فصل المفهومين هو عبارة عن خطأ. و أصحاب هذا التوجه يختلفون عن التوجهين الآخرين بأنهم تبنون تعريف تاريخي و إجتماعي التي تتجسد ملامحها في حقبة ما قبل الحداثة.

أ الأمة و تطورها السوسولوجي :

ينضوي في إطار الطرح الاول فيعتبر أنّ مفهوم الأمة يمكن تعريفه جينيا و لا

يمكن دراسته إلا في إطار تحليل بيولوجي ، و أنّ الأمة ما هي إلا إمتداد للجماعات

الصغيرة مثل زمر العائلات التي يتطور في سياقاتها أي إنسان، و يعتبر عالم الأنثروبولوجيا

بيار فان دانبرغ **Pierre Van Den Berghe** من أهم المنظرين لهذا الطرح الذي يربط

¹- Hearn Jonthan, Rethinking **Nationalism: A Critical Introduction**, New York, Palgrave Macmillan, 2006, P20.

البعد السوسولوجي بالبيولوجي لفهم تطور القوميات ، فحسبه يجب قراءة السلوك الإنساني في إطار التطور الذي تؤثر فيه الجينات و البيئة باعتبارها كمعطيات أساسية (1).

كما يعتبر أنه من الخطأ تمثيل الأمة كإختراع معاصر بحيث أنها موجودة منذ الأزمنة الغابرة. أين جعلت الطبيعة من الإنسان حيوان إجتماعي و الذي يبحث عن إستئناس غيره لخلق جماعات من أجل العيش، و في إسقاط أشمل يمثل هذا النظام جميع الجماعات القومية (2). ووجهت العديد من الإنتقادات لهذه الفكرة بالتأكيد على الإختلافات الكبرى الموجودة على مختلف المستويات بين أمة حديثة و زمرة أو عائلة. فكيف يمكن تفسير وجود أمم متعددة الثقافات و متعددة الإثنيات رغم أنه لا توجد مؤشرات تدل على أن أعضاء هذه الأمة ينحدرون من نفس شجرة النسب؟ كما أن الحروب و موجات الهجرة و الزواج ما بين الإثنيات تشكل و منذ آلاف السنين حقيقة في فضاءات الجنس البشري الشيء الذي يفند كل محاولات الطرح البيولوجي المتعلق بنشوء الجماعات الإجتماعية و التي تتعدى الإطار العائلي أو القبلي.

با | الجذور الثقافية للأمة

يعتبر الدارسون في النظرية البدائية و بشكل أدق التيار الذي يؤكد على البعد الثقافي لنشوء فكرة الأمة بأنها تلك العلاقات الإجتماعية و الثقافية لمختلف أعضاء عائلة أو جماعة ، أو في مستوى أكبر لأمة، التي تشكل تجمعات الأفراد. و حسب **كليفورد جيتز Clifford Geertz** هذه الخصوصية كانت موجودة في العديد من الدول الآسيوية والإفريقية حيث أن عناصر هذه الجماعات كانت مرتبطة ليس على أساس روابط مدنية للدولة الحديثة بل على عناصر ثقافية كاللغة ، العادات، التقاليد، العرق و الديانة (3).

¹ - Ibid,P358.

² -Van Der Berghe, Pierre L , « Does Race Matters ? » Nations and Nationalism, Vol 1, N3, 1995, P357.

³ -Clifford Geertz, **Old Societies and New States : The Quest For Modernity In Asia and Africa**, New York, Free Press Of Glencoe, 1963,P310.

و يرى جيتز بأن هذه العناصر هي في صراع دائم مع المتغيرات الكبرى التي تصطبغ بناء أي جماعة قومية. و بالتالي فإن الدول الجديدة التي ظهرت في إفريقيا وآسيا واجهت مشاكل داخلية مزمنة.

" بين الحاجة إلى المحافظة على الهوية الشخصية المقبولة إجتماعيا و الرغبة في بناء مجموعة وطنية قوية" (1). و بصفة عامة البعد الثقافي للجماعات يمكن أن يفسر فشل أو نجاح أي مشروع قومي.

و من جملة الإنتقادات التي وجهت لكلفورد جيتز تأثره ببدايات الستينات من القرن الماضي ، فكيف يمكن تفسير التغيرات ذات الطبيعة اللغوية و الدينية أو المرتبطة بالهجرة و التي أدخلت متغيرات بثقافة الأفراد و الجماعات؟ فلكي تكون ثقافة "مبدئية" العناصر التي سردها جيتز يجب أن تكون ثابتة لكي تبرر نفسها في السياق الزمني لبناء الثقافة التاريخية. فعكس ذلك البحوث الإمبريقية في السنوات الأخيرة أظهرت بأن البناء الإجتماعي للثقافات والمستوى العالي لمتغيرات إرتباط الأفراد بثقافتهم عبر التاريخ، ببروز التحولات الإجتماعية في القرون الأخيرة(2).

ج- القوميات في العصور القديمة

التيار الثالث ضمن النظرية البدائية هو القائل بأن أصل الأمة يعود إلى فترة ما قبل الحديثة في إطار الإستمرارية الاثنية للهياآت الإجتماعية و السياسية الموجودة أثناء هذه الفترة التاريخية الأولى، و يرجع بعض أتباع هذا التيار أصل الأمة إلى النصوص الدينية المقدسة (التوراة، العهد القديم و الجديد و القرآن). و هذا من أجل تبيان أن الأمة بمفهومها الحديث كانت موجودة في العديد من الحقب التاريخية (العصور القديمة و الوسطى)(3).

¹ - Ibid,p151.

² - Jack David Eller, Reed M. Coughlan, « The Poverty Of Primordialism : The Demystification Of Ethnic Attachment », Ethnic and racial Studies, Vol12,N°2,1993,P 185.

³ - Crosby Steven, « The Primordial Kinship and Nationality in When is the Nation? Towards an under Standing of theories of Nationalism, New York, Routledge, 2005,P70.

يعتبر ستيفن غروسبي **Stephen Grosby** أحد المنظرين لهذا التيار حيث يعرّف الأمة بأنها مجموعة قرابة مرتبطة بصفة خاصة ، متوسعة إقليمياً ، عميقة زمنياً ، مبنية حول نواة جماعة أصلية (1).

و يرى غروسبي أنّ العديد من الجماعات في العصور القديمة المصرية الآشورية الإغريقية ..تمتلك خصوصيات تجعل منها أمما كمثلاتها الحديثة. و أفكار غروسبي تثير العديد من التساؤلات على رأسها إستخدام النصوص الدينية كمصادر علمية فيه شيء من الإشكال نظرا للعديد من التغييرات التي طرأت على هذه الكتب الدينية عبر الزمن كالعهد القديم.

فالنصوص الدينية كانت موضوع العديد من الترجمات و التحويلات الأسطورية والتاريخية الأمر ينقص من قيمتها التحليلية للتاريخ (2).

و أكد غروسبي على المعطى الروحي للوعي الجماعي المربوط بالإقليم ، و حسب المحدثين تمكنت المجتمعات الحديثة من أن تبتعد عن الجماعات المسماة بما قبل الحداثة. و هذا للعديد من الأسباب المرتبطة بالتغيرات المؤسساتية الثقافية و الديمغرافية التي نحتت الأمم و غيرت من نظرة الجماعات الوطنية لنفسها و إنتمائها لإقليمها. و كإنتقاد أخير ، الأمثلة التي قدمها غروسبي عن الأمم الما قبل حديثة لا تفسر كيف طورت هذه الشعوب إرتباطا بإقليمها الوطني بدون مؤسسات الدولة التي بإمكانها بلورة المخيلة الجماعية لبناء جماعة قومية بواسطة توحيد اللغة و الثقافة الشعبية حيث يتمكن مجموع أعضاء هذه الجماعات من تطوير وعي جماعي يتجاوز حدود موطنهم الأصلي (3).

¹ -Grosby Steven Elliot ,Nationalism :Avery Short Introduction ,Coll, « Very Short Introductions, 134 »,Oxford University Press,2005,P142.

² -Ibid,P230.

³ -Breuille J, « Dating The Nation :How Old is an Old Nation ? » ,In Whenis Nation ? Towards an understanding Of Theories of Nationalism, Gordana ,Uzelac & AtsukoIchijo, New York, Routledge 2005, p 16.

2-2- النظرية الإثنية الرمزية

طور هذه النظرية أنطوني سميث **Anthony Smith** الذي حاول عبرها إيضاح العلاقة الموجودة بين النظرية البدائية و الفكرة الحديثة للقومية. و ذلك بالتأكيد على الطابع الحديث للقومية و تبيان ظهورها عبر الجذور الإثنية لفترة ما قبل الحداثة. و تحاول هذه المقاربة ربط الجماعات الإثنية بتشكيل الأمة ، و يلاحظ سميث الفكرة الرئيسية لدعاة الاتجاه الحداثي للقومية القائلة بأن القومية هي فكرة حديثة لكن يشرح بأنّ هذه القومية هي نتاج لتراكمات ما قبل حديثة: ثقافية، إثنية، بالإعتماد على العديد من الدراسات التاريخية كدراسة أدريان هاستنغس **Adrian Hastings** ، جون جيلينغام **John Gillingham**، جون أمسترونغ **John Amstroung** و ليا غرانفيلد **Liah Greenfeld** ، ويرى سميث بوجود المشاعر القومية قبل الفترة الحديثة كما هو الشأن بالعصور الوسطى في إنجلترا عندما تم تجسيد اللغة الإنجليزية في الإدارة و القانون المدني ⁽¹⁾. و هو يعرف القومية بأنها ⁽²⁾:

" تجمع بشري يشترك نفس الفضاء التاريخي و نفس الأساطير

والذكريات التاريخية ، و هي عبارة أيضا عن إشتراك نفس الثقافة العامة

والإقتصاد و القانون من جميع أفراد المجتمع".

فحسب هذا التعريف فإن غالبية الأمم تمتلك جذور حديثة⁽³⁾.

¹ - Smith, Anthony Douglas. **The ethnic origins of nations**. New York: B. Blackwell, 1987,p 312.

² -Smith Anthony D, **Nationalism ,Identity** ,London : Penguin Group,1991,P14.

³ -Guibernan Monserrat, « **Anthony D Smith on Nation and National Identity ,A Critical Assessment, Nations and Nationalism**,N1,10,N°1-2,2004,P129.

و يعرف سميث الإثنية بأنها⁽¹⁾ :

" تلك الجماعات الإنسانية التي تملك أساطير قديمة مشتركة مع وجود ثقافات

تاريخية و حس تضامني".

فهو يركز على العلاقة الموجودة بين الإثنية و الأمة لأنها نتاج الجماعات الإثنية

المقابل حديثة. فيفرق بين المفهومين فيرى بأن الأمة الحديثة تتميز ببعدين ، البعد المدني

الإقليمي و البعد الإثني ، فالتفاعل بين هذين البعدين يشكل ملامح الهوية الوطنية.

و لا يختزل البعد الإثني في الفترة الحديثة بل هو موجود في الفترة التاريخية

السابقة ، و يعتقد سميث أنه حدث تحول للجماعات الإثنية خصوصا في أوروبا الغربية، إلى

جماعات وطنية بواسطة التحولات المؤسسية للمجتمع الغربي في القرن التاسع عشر الشيء

الذي سمح بربط الفترة الحديثة بما قبل الحداثة⁽²⁾.

و يتخذ أنطوني سميث مجموعة من العناصر التي تشكل الأساس التحليلي للإثنية

الرمزية:

1 دراسة القومية و الأمة في فترة طويلة.

2 دراسة ماضي ، حاضر و المستقبل الوطني لمظاهر الإستمرار و الهوية.

3 دراسة الأسس الإثنية للأمم.

4 تحليل المركبات الثقافية للإثنية.

5 دراسة الأساطير و الرموز الإثنية.

6 دراسة الإثنية التاريخية.

7 للتطرق إلى السياق العام للتحولات للجماعات الإثنية نحو وضع الأمة

- 8

¹ -Smith Antony D, **The Ethic Origins Of Nation** ,Oxford, UK New York, NX,B Black Well,1986,P32.

² -Ibid, P40.

أ دراسة القومية على مدى زمني بعيد

لفهم تطور الهويات للقومية كان لزاما التطرق إلى دراسة الأمة في فترة زمنية بعيدة⁽¹⁾ ، عكس التيار البدائي الذي يؤكد بأن الأمة غير قابلة للإنقراض و متأصلة في النظرة البيولوجية أو الثقافية، يقارن أصحاب النظرية الإثنية الرمزية بشكل إمبريقي نماذج تكوين الأمة عبر فترات تاريخية و إعادة إكتشاف الثقافات المشتركة الأصيلة من طرف الأجيال الأخيرة⁽²⁾.

ب - العلاقة القومية بين الماضي، الحاضر و المستقبل

تعتبر المقاربة الإثنية الرمزية العلاقة الموجودة بين الماضي ، الحاضر، و المستقبل الوطني كأطر هامة لفهم تطور و تشكل الأمم. و في هذا الإطار وضعت ثلاثة مواضيع تشكل طرق بحثية و هي التكرار، الإستمرارية و الإسترجاع.

❖ ففضل دراسة إمبريقية قامت على المدى الطويل لفترة تاريخية معينة يمكن تسجيل تكرار مجموعة من العناصر الإثنية التي تحدد أهميتها في إطار وطني.

و حسب سميث فإن هذه العناصر يمكن أن تكون⁽³⁾ :

"الأساطير ذات المنشأ الإثني ، المعتقدات في الإختيارات الإثنية، ووضع الذاكرة في إطار إقليمي، و تعبئة المعرفة العامة للمجتمعات".

❖ فيما يخص الإستمرارية فهو العنصر الذي يوضح لأي مدى يمكن تأريخ بدايات الأمة إستمرارية عناصر معينة على شاكلة الأسماء، الرموز، اللغات، العادات، الأقاليم، الطقوس المتعلقة بالهوية الوطنية. تبرهن على ديمومة المركبات الثقافية لأمم معينة، و هذا بصرف النظر عن التجزئات التاريخية الكثيرة التي تحطم عادة هذه الإستمرارية (التوسعات العسكرية، الهجرة، الإستعمار، الإدماج).

¹- Smith Anthony D , *Myths and Memories of the Nations* ,Oxford, New York, Oxford University Press,1999, P3.

²- Ibid, P198.

³- Ibid, p 4.

❖ إستعادة ماضي إثني، لتملك نوع من الأصالة التاريخية من أجل الوصول إلى بناء أمة حديثة. هذه الإستفادة تتم بشكل خاص عبر عامل النخب الفكرية التي تستقرأ الماضي الإثني لجماعة معينة.

2-3- نظرية الحدائة

ترتبط مدرسة الحدائة بين إنشاء الدولة الحديثة و الأمة، و من أبرز الباحثين في هذه النظرية نجد إرنيست جلنر **Ernest Gellner** الذي بدأ كتابه "الأمم و القوميات" بالقول أن⁽¹⁾:

" في المقام الأول القومية هي مبدأ سياسي ، الذي يؤكد أنّ الجانب السياسي

والوطني يجب أن يكون منسجمين"

و يوضح أيضا العلاقة الداخلية الموجودة بين الدولة و الأمة، فحسب هذه المقاربة فإن الأمة هي الكيان الحديث الذي يجد لبناته الأولى من الحركات الإيديولوجية لعصر التنوير والتصنيع، فحسبهم فإن مفهوم الأمة يجب أن يأخذ في سياق تاريخي خاص و ليس كعنصر حتمي للتاريخ الإنساني ، ويؤكد إريك هوبسباوم **Eric Hobsbawm** بأن⁽²⁾:

"مصطلح القومية لم يظهر إلا في نهاية القرن التاسع عشر لتشخيص

المجموعات الإيديولوجية اليمينية في فرنسا و إيطاليا المنادية بالتوسع الإقليمي".

و يرى غالبية منظري المقاربة الحدائية بأن مصطلح الهوية الوطنية⁽³⁾:

-بمعناه العصري ، يعود إلى المجتمع الأوروبي للقرن التاسع عشر .

¹-Gellner Ernest, **Nation and Nationalism**, Ithaca Ny, Cornell University Press,1983, P12.

² -Hobsbawm E.J , **The Age Of Empire,1875-1914**, 1St ,American, New York : Pantheons Books,1987,P142.

³-Anderson Benedict, **Imagined Communties : Reflections Edition Origins and Spread of Nationalism** ,Revised ,Edition, New York : Verso, 1991,P81.

-و الإستثناء في هذا السياق هو الباحث **Benedict أندرسون**

Anderson الذي أقر في كتابه " **الجماعات المتخيلة** " أنه ظهرت مفاهيم

جديدة للقومية في أمريكا كدول قومية، المؤسسات الجمهورية، المواضيع

الجماعية السيادة الشعبية، الأعلام الوطنية، الأناشيد القومية و التي تم تصديرها

إلى أوروبا فيما بعد

فإذا ما كانت عملية تشخيص أولى الدول القومية موضوع جدال لدى منظري

المقاربة الحديثة، فإن هناك إجماع بينهم حول أصول القومية المرتبطة بظهور الحداثة

والمؤسسات المنبثقة منه، و من أجل الفهم الجيد للمقاربة الحديثة لابد من التطرق إلى

الإختلافات و أوجه الشبه داخل هذه المدرسة الفكرية.

أ **التصنيع كناقل للقومية**

يعتبر **إرنست جلنر Ernest Gellner** من الكتاب الذين أثروا على الدراسات

المتعلقة بالقومية منذ منتصف القرن العشرين. أدت كتاباته إلى تطوير دراسات في هذا

الموضوع في إطار نظري يسمح بتحليل ظاهرة القومية من بداياتها و تطوراتها. و حسب

جلنر فإن الناقل الرئيسي للقومية كما تم التنظير له يمكن إرجاعه إلى حقبة التصنيع

للمجتمع الرأسمالي في أوروبا القرن التاسع عشر. أي التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع

صناعي، ثم تم التأكيد في داخل الطبقات الإجتماعية العليا المثقفة على أطر شخصية

وهوياتية مستقلة فيها⁽¹⁾.

ب - **القومية : الطرح النخبوي**

كما أكد إرنست جلنر على الأبعاد النظرية التي ساهمت في بروز المقاربة الحديثة

للقومية. كما توجد مجموعة من الأعمال لباحثين ركزوا على جوانب أخرى لتفسير بروز

القومية مع الإنخراط التام بالمبادئ العامة للحداثة، بأن التنظير لمفهوم القومية هو نتاج

¹ - Ibid,P26.

للنخبة السياسية و التي تعتبر بحد ذاتها متغير من المتغيرات النظرية. عندما يفسر جلنر كيف تطورت القومية عبر القرن التاسع عشر في أوروبا ، و ساعدته منطلقات الماركسية في تحليل ما سماه "الإختراع الحديث للأمة" ، و هذا عبر وجود نخبة تنظم الأفراد الذين إستطاعوا أن يثبتوا أنفسهم في المجتمع الصناعي حسب متغيرات جديدة لتقسيم العمل الرأسمالي⁽¹⁾.

بينما يرى المؤرخ ميروسلاف هروش **Miroslav Hroch** بأنه بإمكان ضم دور النخب في نموذج بياني لثلاثة مراحل رئيسية لتطور الحركات القومية:

المرحلة أ- و تمثل تلك الفترة التي تجسد إعادة إحياء الرموز الثقافية، و في

بعض الأحيان الإثنية بفضل عمل الفنانين و المفكرين ، و تتماثل هذه المرحلة بتطور الشعور الوطني.

المرحلة ب- و تتمثل بإستخدام الرموز المنحدرة عبر المرحلة أ بواسطة

مجموعة من الناشطين السياسيين من أجل رسم مشروع وطني واضح.

المرحلة ج- و تتجسد بتوسيع الحركة المتبناة في المرحلة ب و التي هي

منخرطة داخل الطبقات المختلفة للمجتمع.

و بالتالي يرى هروش بأنه لا توجد طبقة أو مجموعة إجتماعية تشكل بحد ذاتها

أساسا للحركة الوطنية، بل هو دور يعود على النخبة الفكرية المشكلة للرمزية الوطنية و التي تؤخذ فيما بعد من طرف الفاعلين السياسيين، و بعدها سيتم توظيفها في الخطابات الوطنية داخل الجماعات الشعبية.

و حسب هذه المقاربة فإن كل المشاريع السياسية الوطنية تم إنشاؤها بفعل مجموعة

صغيرة من الأفراد لكن من الصعب تصور قبول الفئات الشعبية بمثل هذا الوض. فلا يمكن

للنخبة المثقفة لأي مجتمع متنوع تحويل مجتمع متباين إلى مجتمع وطني إلا بوجود رموز

¹ -Hobsbawm, Eric J, Nations and Nationalism Since 1780, Programme. Op .cit,P12.

بواسطتها يتم تجنيد الطبقات الشعبية في إطار رسمي واقعي أو متخيل يكون جماعي مثل اللغة و الدين⁽¹⁾.

المبحث الثالث : القوميات "بدون سيادة" في أوروبا الغربية

إعتبرت نخب الأمم التي لا تتمتع بالسيادة في أوروبا الغربية بناء الإتحاد الأوروبي، بكثير من الأمل، فالاندثار المرتقب للحدود و أزمة الدولة القومية ستؤدي بشكل مباشر إلى إعادة تركيب الفضاء السياسي الأوروبي، الشيء الذي سيساعد على بروز بوادر مؤسساتية أوروبية التي تفتح الباب للقوميات بدون سيادة لكي تفرض وجودها و مطالبها القومية مع تجنب النزاعات .

و تعتبر النصوص التي أقيم على أساسها الإتحاد الأوروبي في السنوات الأولى من تاريخه انها لم تعكس طموحات الحركات القومية الإحتجاجية. فإعتبر الإتحاد الأوروبي، الدول التي أمضت على معاهدة ماستريخت انه كان لزاما عليها الإستجابة إلى متطلبات أعضائها. و بالتالي إفتراض فكرة أن يكون الطرح الأوروبي مطية و أداة في أيدي الحركات القومية بالأخص الانفصالية هو أمر يتعارض و مبادئ و قانون الإتحاد الأوروبي القائم على مجموع الدول التي يتكون منها⁽²⁾.

رغم ذلك فإن الإتحاد الأوروبي فهم فكرة إحتكار الدولة كفاعل واحد في العلاقات الدولية، أنه لم يعد لها الكثير من المصادقية و راح يعترف بوجود فواعل دوليين جدد بالإضافة إلى الدول و على رأسها "الإقليم" الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية للبناء الديمقراطي لأوروبا الموحدة.

¹ - Hutchinson ,John, Et Anthony Smith, **Nationalism : Critical Concepts In Political Science** ,New York, Routledge,2000,

² - Michael Keating, « **Europe The State and The Nation** » , John Mc Garry, Michael Keating eds, European Integration and Nationalities Question, London, Routledge,2006,P34.

1-3 - معاهدة ماستريخت و "القوميات بدون دولة" في أوروبا

توجد الدولة ذات السيادة و الاستقلالية داخل منظمة فوق قومية معقدة كالإتحاد

الأوروبي يشكل تحدي حقيقي على مستوى الحوكمة، و يشكل أيضا مصدرا للعديد من المشاكل الكبرى للطبقة السياسية المجبرة بأن تتكيف بشكل سريع و التطورات التي تطرأ على السياق الإقليمي. كما يؤكد على ذلك سيمون هكس Simon Hix و كلاوس غوتز Klaus Goetz :

" إن تفويض الصلاحيات السياسية إلى المستوى الأوروبي ، و النتائج

السياسية الناجمة عن ذلك تقيد من الخيارات المحلية بتعزيزها للسياسة معينة على

المستوى المؤسساتي".⁽¹⁾

ففي دخل الدول نجدها أنها مجبرة على إعادة تكييف هندسة مؤسساتها بسبب

دخولها في أطوار الإتحاد الأوروبي. و تمس هذه التغييرات النخب السياسية المحافظة في

نفس المستوى للنخب الأكثر إحتجاجا المرتبطة بالقوميات التي تريد أن تنفصل عن دولها.

فيمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة لهذه النخب القومية، مشروعا كبيرا تم إنشاؤه من

طرف الدول المتمتعة بالسيادة و الإستقلالية. يمثل هذا الفضاء نقطة إستفهام كبرى بالنسبة

إليهم ، فلا تجد هذه النخب حولا لمطالبها القومية داخل دولها الأصلية ، فكيف يمكن لها

ايجاد الحلول المناسبة و طرحها داخل الإتحاد الأوروبي.

و تم التوقيع على إتفاقية ماستريخت في 7 فيفري 1992 من طرف ممثلي الدول

الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية و الذي شكل الميلاد الرسمي للإتحاد

الأوروبي، و هو الحدث الذي بين في تلك الفترة أنّ أوروبا تريد أن تتجاوز المرحلة التاريخية

¹ - Simon Hix Klaus Goetz, « European Integration and National Political System » Klaus Goetz, Simon Hix, EDS, « Europeanized Politics? European Integration and National System », London Frank Cass, 2001, P10.

و هي الدولة القومية لكي تدخل في المجتمع الأوروبي المنصهر، و كان إستجابة " إلى ضرورة بناء أسس قوية لهندسة مستقبل أوروبا"⁽¹⁾.

كما أكدت هذه الدول على " تخطي مرحلة جديدة في مسار التكامل الأوروبي الذي بدأ بإنشاء الجماعات الأوروبية"⁽²⁾.

و مواصلة العمل لتقريب شعوب أوروبا في المؤسسات التي يتخذ عبرها القرارات ، و ذلك باستشارة المواطن الأوروبي⁽³⁾.

و أكد نص المعاهدة على "مبادئ الحرية و الديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية و دولة القانون"⁽⁴⁾.

و هذه الحركات الإتحادية للدول ذات السيادة تراهن على تعزيز " مبدأ التضامن بين الشعوب في إطار إحترام تاريخها ، وثقافتها و عاداتها"⁽⁵⁾ مع إحترام الهوية القومية للدول الأعضاء القائمة على أساس أنظمة حكم تؤمن بمبادئ الديمقراطية⁽⁶⁾.

إنّ إبرام معاهدة ماستريخت كانت بمثابة محطة هامة بالنسبة للتاريخ المعاصر للقوميات بدون دولة " في أوروبا الغربية.

فلم يولي هذا الإتفاق إهتماما خاصا بمسألة "القوميات بدون دولة" و لم يساهم الإتحاد الأوروبي في خطواته الأولى إلا مجموعة من الفرص للحركات القومية بهدف الاعتراف بقوميات في محافل القوميات الأوروبية الأخرى.

و يعتبر المفكر **كودنهوف Koudenhove** بأنّ الإتحاد الأوروبي بنى مخيلة قومية مرتبطة بصور الإندماج الأوروبي ، لكي يصبح فضاء مؤسسا للحوارات حول مسألة القوميات الإنفصالية.

¹ -Preamble Du Traité de Maastricht, Official Journal Of The European Commuties, N° c191, 29, Juillet,1992,P1.

² -Préambule du Traité de Maastricht, OP.Cit,P2.

³ - Ibid,P 4.

⁴ - L'article de Traité de Maastricht ,Op. Cit, P5.

⁵-Ibid, P6.

⁶ - Ibid, P7.

و يرى **ميشال كيتبنغ** ⁽¹⁾ **Keatbing Michael** أهمية إدخال مصطلحات جديدة ضمن الحوارات الأوروبية كالسيادة المحدودة أو المشتركة ، و الإعتماد المتبادل... و الهدف منها هو إعادة النظر في التطور التاريخي المعاصر للقوميات في أوروبا الغربية بإدخال للمعطى القومي في البناءات الأوروبية. و بالتالي فعلى الرغم من أنّ "القوميات تحت دولانية" غير مذكورة لدى مهندسي الإتحاد الأوروبي ، فإن الدراسات التي تسلط الضوء على العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و هذه القومياتو التي تجد الكثير من الأسباب الموضوعية الأكاديمية. ورغم ذلك فليس كل القوميات بدون سيادة داخل الإتحاد الأوروبي تمتلك علاقات مع منظمات قانونية بالهيئات الدولية^(*).

فالكينانات القومية بدون سيادة التي تجسدت عبر جملة من البناءات الإقليمية والمؤسسية داخل دولها الأصلية، بفضل مسارها التاريخي هي القادرة على رسم علاقات رسمية بالإتحاد الأوروبي ، و هنا يمكننا أن نتساءل عن طبيعة هذه العلاقات و في ايّ سياق أدرجت داخل البناء الأوروبي.

إعتبر **فليب غونزالز Felipe Gonzalez** الوزير الأول الإسباني الذي شارك في إبرام معاهدة ماستريخت في بداية 1990 بأن ⁽²⁾:

" الإتحاد الأوروبي بني على أساس فكرة إتحاد الشعوب، و يجب أن يكون هذا البعد الخاصة الرئيسية للإتحاد الأوروبي في القرن الواحد و العشرين".

رغم تصريحات السياسيين ، فإن الإتحاد الأوروبي كان تصورا دولاتي، و إتحاد الدول المتمتعة بسيادتها و إستقلاليتها، في المقابل كان التطرق إلى إتحاد الشعوب الأوروبية مرتبطا بدور تلك الشعوب في المشروع الأوروبي ، دون إضاح ذلك ضمن نصوص قانونية مرجعية لمفهوم "أوروبا الشعوب". فرغم تحويل الصلاحيات المؤسسية عن الدول إلى

¹- Michael Keating, « La question de las Nationalidades, l'integration Europea », Hermès ,N° 11,2004, Pp 2-3.

*- من أجل إسماع صوت هذه القوميات طالبت العديد من هذه الحركات القومية في بداية الثمانينات في إطار المؤتمر الأول حول القوميات بدون دولة في أوروبا الغربية، إنشاء مجلس لها لخلق علاقات ثنائية بالمؤسسات الأوروبية.

²-Felp Gonzalez, « Mas Que Nunca, Necesitamos »,EL, Pais, mars,1999 p 17.

المؤسسات الأوروبية ، فإن الدول تبقى الفاعل الأساس في مسارات التكامل الأوروبي والضمان الرئيسي لحماية مواطنيها. بصرف النظر عن هذا الواقع تسعى النخب السياسية للقوميات تحت دولانية إلى تدويل قضاياها ، الشيء الذي يهدد هيمنة الدولة ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

و أمام هذا الواقع تسعى الدول التي تعيش مثل هذه المطالب القومية أن تحافظ على مصالحها و على رأسها وحدتها، الأمر الذي برز في معاهدة ماستريخت بإقصاء قضية القوميات في النصوص.

في نفس الوقت تقطنت الدول إلى خطر تجاهل هذه المطالب القومية كالحالة الإسبانية، داخل قضية القوميات في دستور 1978 ، و ذلك محاولة منها في تحييد هذه القوميات والسيطرة عليها. و في هذا الطرح ساعد الإتحاد الأوروبي في الدول في محاولتها لترويض الحركات الانفصالية ، و هنا نلاحظ المفارقة التي يعيشها الإتحاد الأوروبي منذ نهاية القرن العشرين ، فحين تزداد مسارات التكامل تحاول الدول إسترداد سيطرتها على الأقاليم ذي النزعات القومية الانفصالية.

كما أشار إلى ذلك **خوان ريغول « Joan Rigol »** رئيس البرلمان الكاتالوني⁽¹⁾:

"تستخدم الدول الإتحاد الأوروبي لإسترداد صلاحياتها على حساب

الجماعات القومية بدون سيادة".

و يضيف⁽²⁾:

"في الحالة الكاتالونية يتم الإستناد على مؤسسات الإتحاد الأوروبي في

كذريعة لإستعادة السلطات التي قدمتها إسبانيا للقوميات ذات الحكم الذاتي".

¹- Joan Regollroig, *Paraules del Prident Joan Rigoliroig, Recull d'intervencions*, Textos, Alicante, Le 17 Julis Publication del Parlament de Catalunya, 2004, P230 .

²- Ibid, p230.

كونت معاهدة ماستريخت بحد ذاتها قفزة نوعية في تاريخ التكامل الأوروبي و يحمل في ذاته تغيرات و إمكانيات التحول في السياسات ، تأثر في العلاقات بين الدول والقوميات الإنفصالية. و لم يتوقع بناء معاهدة ماستريخت الإنعكاسات التي ستلقى بضلالتها على علاقات القوى الموجودة بين الإدارات المركزية للدول و الأقليات القومية "الكيانات الإثنية الإقليمية" في غالبية دول الإتحاد ، هذا نتيجة للخلط التاريخي بين مفهومي الأمة و الدولة، عبر قراءة إختيارية للتاريخ المتعلق بالأقليات القومية في أوروبا الأمر الذي أدى لتجاهل مطالب هذه الأخيرة. كل هذه المعطيات أدت بالنخب السياسية للأقليات القومية الأوروبية إلى توجيه إنتقادات شديدة لمعاهدة ماستريخت و على رأسها الأقاليم القومية الإسبانية التي إستفادت من الإنتقال الديمقراطي و التوجه نحو "ديمقراطية متعددة القوميات في نهاية السبعينات(*)".

أما بالنسبة للحركات القومية الأسبانية كان لمعاهدة ماستريخت العديد من الإنعكاسات على مسار مطالبها القومية، يمكن تلخيصها في ثلاث إتجاهات :

أولاً- تواجد إسبانيا في منظمة محصورة على الدول كالإتحاد الأوروبي ، جعل من قيمة حكمها الذاتي تصورا أكثر منه شكلي على الصعيد الأوروبي بالمقارنة مع مكانتها في المستوى الداخلي للدولة.

فعلى سبيل المثال يعتبر الكتالونيون تشكيل دستور "للحكم الذاتي لكتالونيا" بعد وفاة فرانكو Franco نجاحا للقومية الكتالونية، كما أشار إلى ذلك الرئيس السابق لإقليم كتالونيا خوردي بويول Jordi Pujol ، و في نفس الوقت عدم الاعتراف "الضمني" للإتحاد الأوروبي بالطابع القومي لهذا الحكم الذاتي يعتبر فشل للمشروع الوطني الكاتالوني.

*- كان إقليم الباسك من أشد المعارضين لمعاهدة ماستريخت مقارنة بإقليمي كتالونيا و غليسيا.

فلا يتعامل الإتحاد الأوروبي إلا مع أمة واحدة ممثلة "بالدولة الإسبانية" و بالتالي إضعاف الشعار السياسي الإسباني "أمة القوميات" Nacion de Nociones بما أن الممثل الوحيد لكل تلك القوميات هي الدولة الإسبانية.

ثانياً - رفض الإتحاد الأوروبي الاعتراف بخصوصيات القومية للأقاليم الإدارية التي تم تحويلها نحو "مجرد أقاليم أوروبية" مماثلة للأقاليم الفرنسية في رون آلبي Rhône Alpes. هذا الأمر يراه الكتالونيون بعين الرفض بسبب عدم الاعتراف بحق وجود كتالونيا كقومية قائمة بحد ذاتها.

ثالثاً - بالرغم من الحركات المابين قومية و الفوق قومية للإتحاد الأوروبي يبقى "تادي خاص بالدول" ، و بالتالي فإن مكانة القوميات تحت دولانية لا تتعدى نفس مكانة المنظمات أو الشركات الاقتصادية.

3-2- الإتحاد الأوروبي كفضاء للحوارات الإقليمية

بالرغم من إستبعاد الأقاليم الأوروبي ة من دوائر إتخاذ القرارات على الصعيد الأوروبي ، غير أنها تمتلك سلطات تمثيلية معتبرة. و إزداد هذا الدور بإنشاء **اللجنة الأوروبية للأقاليم** ⁽¹⁾، الذي يمثل منبرا للأقاليم الأوروبية للتعبير عن مطالبها ، و هذا الأمر يجعل من الصعب على الدول تفويض هذه المطالب في المستوى الداخلي. ففي العديد من مسارات إعداد القوانين يتم إستشارة اللجنة الأوروبية للأقاليم من طرف هيئات الإتحاد الأوروبي. و مع زيادة الإعتماد على وسائل الإتصال التي تساعد على إشراك المعلومة و نشرها، يزداد الاهتمام بدور الخطاب الذي يؤكد عليه أصحاب المقاربة الما بعد حدائية، مع التركيز على البعدين السياسي و الثقافي ⁽²⁾.

¹ - Christiansen P ,Langue Discours et Identités Culturelles ,ELA,2001,PP 341-348.

² - Ithurralde M, les Pays Basque La Catalogne Et l'Europe : Stratégies Politique des Autonomies Basques et Catalognes, Paris, L'harmattan2002,P68.

فيمكن في عصرنا هذا إعلام العالم بأسره و بشكل سريع و بأقل تكلفة خاصة مع تطور الفضاء الإلكتروني و هي وسائل تستخدمها الأقاليم القومية للتعبير عن مطالبها. ويرى بينيديكت أندرسون **Benedict Anderson** في مؤلفه "الجماعات الافتراضية" بأن القوميات كانت و سيلة في يد الملوك ليسيظروا على مجموعة معينة ، هذا بفضل تطور وسائل الطباعة. ففي إطار الفلسفة الرأسمالية لتقليل الأعباء المالية، أنتجت المطبعة الحاجة إلى تعميم وسائل الخطاب ، اللغة التي يطبع بها هي تلك اللغة التي سيقراها قراء ذي لهجات قد تكون متعددة، إذن الطباعة ساهمت في توحيد اللغات و بالتالي الخطابات⁽¹⁾. و كذلك الشأن بالنسبة لوسائل الإتصال الحديثة فهي تساعد على إعطاء فرص جديدة للأقليات القومية و تقوية صفوفها بغض النظر عن الجوانب الإقتصادية. و بالعودة إلى "الفضاء الرمزي" (*) للأقاليم و الذي يسمح لهم بالترويج لمواقفهم وآرائهم مقابل الفاعلين الآخرين سواء الدول أو الأقاليم الأخرى. أو لطرح إشكاليات مشتركة لهذه "الكيانات القومية بدون سيادة" عبر كل أوروبا ، الشيء الذي قد يؤدي بطرف ثالث بأخذ بعين الإعتبار هذه الإشكاليات في خضم عمليات إتخاذ قراراته على المستوى الأروبي⁽²⁾.

فإذا ما أرادت كتالونيا أن تدافع على إشكالية متعلقة بالصيد البحري، و تصادمت مواقفها بتطلعات إقليم آخر كغليسيا مثلا، ستتخذ إسبانيا موقفا محايدا أو تختار حل وسط بين الطرفين .

و في هذا المثال بإمكان كتالونيا أن تتجنب مثل هذه الحالة بالإعتماد على تبني لغة الخطاب مع طرف آخر مثل دولة الدانمرك، التي تتبنى نفس طرحات كتالونيا في هذه

¹ -Jouen N, **La Cohésion Territoriale de La Théorie a la Pratique**, Paris : Notre Europe Paris,2008,P202.

* - يقصد بالفضاء الرمزي ذلك المستوى من التحليل الذي يتعدى الفكر المادي ، و أين يتم التعبير من خلاله على الأفكار ، كعالم ميتافيزيقي بمفهوم أفلاطون و أرسطو ، و هذا الفضاء هو مشروع للهوية القومية للأقاليم الإنفصالية ككتالونيا.

² - Christiansen P, Op.Cit , P406.

المسألة. الشيء الذي يؤدي إلى تقوية صلابة الموقف الدانماركي على المستوى الأوروبي. ومن خلال هذا المثال نرى مدى وجود إمكانيات للأقاليم تحت دولاتية الأوروبية بأن تؤثر وتحقق طموحاتها دون المرور عبر الوسائل التقليدية و هذا ما يؤكد **إيثورالده Ithurralde** (1) على أهمية الخطاب في طرح المطلب بالنسبة للأقاليم ، خاصة تلك التي تمتلك حركات قومية قوية ، "فالخطاب يسمح لها بالبروز على الساحة الدولية كفواعل جديدة و برسائل مختلفة" (2).

و يظهر أيضا بأن حيثيات و طرق طرح هذه الخطابات هي جد معقدة : " المواضيع المتناولة أوروبا يمكن أن تكون في شكل دفاعي، كرفض الطروحات الانفصالية و في أحيان أخرى نجدها في طابع هجومي ضد الدولة ، لكن الواقع هو أكثر تعقيدا ففي العديد من الأحيان لا يتبنى القوميون "فكرة التضاد" بين أوروبا و الدولة ، في إطار المباحثات مع الدولة لإنتراع مطالب معينة منها " (3).

و الخطاب هو شكل من أشكال الرسائل المتاحة للأقاليم، بغض النظر عن تعدد وظائفه ، فيختلف و يتباين حسب السياقات و المعادلات بالمقارنة مع الأحداث الأخرى. ولقد إعتد الرئيس السابق لإقليم كتالونيا **جوردي بويول Jordi Pujol** 1980-2003 على تقنيات و أسلوب الخطاب للتوفيق بين رؤى الأحزاب المتحالفة التي يترأسها وفي علاقات إقليم كتالونيا بالسلطة المركزية لمدرود . و في ترتيب التحالفات داخل البرلمان الإقليمي الكتالوني " **Generalitat** " لكن لغة الخطاب هو سلاح ذو حدين يمكن أن يكون جد فعال ، و يكمن ذلك في القدرة على التأويل مع ترك هوامش للمناورة بترك زوايا مبهمه ولكن في حال ما إذا فهم هذا الإبهام بشكل سلبي سينقل ذلك الخطاب ضد صاحبه ،

¹- Ithurralde, Op .Cit, P98.

²- Ibid,P135.

³-Ibid,P136.

خاصة في حالة الترجمة من لغة لأخرى مثل الكتالونية إلى القشتالية، و ستزداد أهمية الخطاب في ضوء معاهدة ليشبونة أين سيتم إستشارة مجلس الأقاليم أكثر فأكثر. تعتبر معاهدة لشبونة لبنة حقيقية في إنشاء شخصية قانونية موحدة للإتحاد الأوروبي، "فالإتحاد الأوروبي أصبح قادر على تمثيل أوروبا ، و إبرام الإتفاقيات ، و القدرة التمثيلية لدى القضاء و القدرة على الإنضمام إلى الهيئات الدولية"⁽¹⁾. و الشخصية القانونية الموحدة للإتحاد الأوروبي تسهل من عمله و تفاعلاته ضمن النظام الدولي، بالإضافة إلى تسهيل عمليات صناعة القرارات في مجلس أوروبا، فيما يخص دور الأقاليم داخل الإتحاد الأوروبي فالنتائج هي متباينة باختلاف الدول و حسب هيكله أنظمتها السياسية. ففي إسبانيا، يتم الإعتماد على الأحزاب القومية للحفاظ على الحكومة المركزية الأمر الذي يؤدي بهذه الأخيرة إلى إستشارة البرلمانات القومية للأقاليم التي تساند بدورها حكومة الدولة، و أوضح إتفاق ليشبونة صلاحيات الدول و الإتحاد الأوروبي مع إمكانية أن يتقدم المواطنون بطلبات إقتراح تقنية لدى اللجان الأوروبية حسب شروط معينة.

3-3- الإتحاد الأوروبي و القوميات التاريخية الإسبانية

إعتمدت إسبانيا على شعار "أمة القوميات" الشيء الذي يوحي بوجود نوع من التوافق الدستوري "المبهم"⁽²⁾. و أكدت على هذا الطرح في دستور 1978 الذي كوّن حلا لقضية المطالبات الهوياتية للقوميات الإسبانية، و تعتبر هذه الخطوة في نظر البعض بأنها حل موضوعي و ذكي لدرء خطر الانفصال ، بينما يرى فريق آخر بأنها حل ظرفي و غير

¹- Convention Européenne, **une Personnalité Juridique Unique pour L'Europe**, Convention Européenne, Bruxelles,2002,P1.

²- Anorés de Blas Guerrero, « **Veinticinco Anos de Constitution Nacionalismo** »,Revisita de Dere Cho Politico,Nº 58-59, 2004,P773.

مكتمل⁽¹⁾. و بصرف النظر عن كون إن كانت هذه القوميات تاريخية فإنها قبلت هذا الحل التوافقي الإسباني الذي أسماه **يوردي بويول Jordi Pujol** "بالإتفاق الضمني"⁽²⁾. رغم أنّ هذا الطرح القائل بوجود قومية موحدة و هي الإسبانية تتبنى في داخلها القوميات الأخرى و الغاية من ذلك هو المحافظة على الدولة الإسبانية. و الملاحظ أنّ هذا الحل جاء و الإصلاحات الديمقراطية للمجتمع الإسباني. يبدو أنّ دستور 1978 حمل في طياته بذور نزاع ما بين القوميات فعندما قبلت إسبانيا بقوميات الباسكية، الكتالانية، و الغالسية، هي تعترف بأمر واقع بدستورية هذه القوميات، و يؤكد في هذا السياق **غريغوريو باس بربا Gregerio Peces-Barba**⁽³⁾ أحد آباء المحررين لدستور 1978 ، بأنه توجد أمة واحدة ذات سيادة في إسبانيا ، من جهة الأمة الإسبانية ، و من جهة أخرى القوميات الثقافية "التي لا تتمتع بالسيادة" هي قوميات ثقافية لأنها تحتوي على ثقافات مختلفة إلى جانب الثقافة القشتالية التي هي ثقافة الأمة الإسبانية.

في حقيقة الأمر تم ترتيب القوميات و مشاريعها في إسبانيا بشكل يجعل من القومية الإسبانية الشكل الأكثر تنظيماً و وحدوية مقارنة بالقوميات الإسبانية الأخرى، و تجدر الإشارة بأنّ مصطلح "أمة القوميات" أتى به **ميغال هيريرو و رودريغز ديمينون Miguel Herrero Rodriguez de Minon** من أجل إعطاء تعريف جديد لإسبانيا ما بعد فرانكو ، و هو ما يتطابق و رؤى القوميين الإسبان المعادين للطابع التعددي و متعدد القوميات ، فتنبوا هذا الشعار ليكون مطية سياسية لمحاربة القوميتين الكاتالونية و الباسكية⁽⁴⁾.

¹ - Joseph Colomer, « The Spanish State of Autonomies :Non-Institutional Federalism », West European politics, Vol 21, N°4, PP 41-44.

² - Jordi Pujol, « Conclusions Jordi Pujol, Catalunya , Espanya ,Una Crisi de Project ,Barcelona, Centre d'estudio Jordi pujol,2009, P29.

³ - Peces –Barba Asegura Que En Espawa, « No Hay Mzs Que Una Nacion Soberana », Notice Europa Press du 22 Octobre 2011.

⁴ - Pilar Urbano, « Miguel Herrero Minow : « Hemos Hecho Una Constitution Larga, Ambigua de Compromisa », Abc, 10 Janvier, 1978.

و أخذ هذا المصطلح من كتاب القوميات الإسبانية الذي تمت طباعته في ميكسيكو بداية الخمسينات و الذي كتبه **Anselmo Carretero Y Jimnez** و الذي يقول "تعتبر إسبانيا مجموعة أو عائلة من الشعوب، وهي وطنية تسمو و تتركب من كل الشعوب الإسبانية، هي أمة من القوميات أي أنها أمة تشكلت من مجموعة من الشعوب و هي ليست تعبيراً عن عملية حسابية كمية بل هي مجموع القوميات المشكلة لإسبانيا بطابعها الكيفي "تنتج أمة مركبة"⁽¹⁾.

في الحالة الكتالونية المطالب القومية للإنفصاليين تقول بأن "كتالونيا كيان يختلف عن الكيانات القومية الأخرى الإسبانية... و نطالب بالأخذ بعين الإعتبار هذا التباين"⁽²⁾.

إن إستخدام مصطلح "الأمة" للإشارة إلى واقع أمة معينة داخل القومية الإسبانية لا يحظى دائما بالإجماع لدى النخب الإسبانية ، و في هذا الإطار يرى الفيلسوف الإسباني **Julian Marias Aguilera**⁽³⁾ بأنه لا وجود للقوميات في إسبانيا أو خارجها لأن هذا المصطلح لا يشير إلى كيان إجتماعي أو سياسي بل يتطرق إلى الملكية أو الإنتماء، فتقنيا لا يمكن أن تكون إسبانيا مجزأة إلى مجموعة من القوميات ، بما أنّ اللغة الإسبانية لا تستخدم كلمة القومية للإشارة إلى كيانات تحت وطنية كما يشير إليه نص دستور 1978.

إنّ الإعتراف بالقوميات الإقليمية الإسبانية هو نتاج توافق تاريخي على مستوى الدولة الإسبانية داخل إطار منطق القومية الذي ينطوي داخل مسارات البناء الوطني للاقاليم كتالونيا ، الباسك، غاليسيا، و يرى **Michael Keating** كايدينغ بأن هذه القوميات لا تسعى إلى الإنفصال و أنّ الغاية الأساسية من مساراتها القومية هو الحصول على حكم ذاتي داخل الدولة الإسبانية.

¹ - Anselmo Carretero Y Jimenez, *Las Nacional Da des espanolas*, Mexico, 1950, P49.

² - Ignacio Camach, « Paqual Maragall, » *En Espana Hay Tres Nacion esseguras Y Alguna Probable* » ,Ewtrevns avec Pasqual MargallPrisident de Generalitat de Catalgne ,ABC, 6 Novembre,2005.

³ - Julian Marias Aguilera, « *NacionY* , *Nacionalidades* » El,Paris,15 Janvier 1978.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار ببعض المعايير كمثل الحالة الكتالونية في شكل جماعة الحكم الذاتي لكتالونيا يمكن أن يرى إليها كشكل من أشكال الدولة الوطنية، للقومية الكتالونية. أي بناء مسارات قومية دون المساس بالحدود الوطنية الإسبانية ، لكن في سياق وجود إسبانيا داخل الإتحاد الأوروبي يمكن أن تعيد طرح إشكالات أخرى ، فإن التغييرات في مستوى مقاييس تحليل تساهم في إبعاد القوميات من الساحة السياسية، بما أنه في نظر الإتحاد الأوروبي ، تبقى الدولة الإسبانية الفاعل الوحيد الشرعي و تقنيا الممثل لقومية إسبانية بكل مركباتها. و بالتالي، فإن القوميات الإقليمية تصبح

هامشية

Périphériques في الإطار السياسي للإتحاد الأوروبي، و يمكن إعتبار زيادة أطر الإعتماد المتبادل لدى إسبانيا داخل الإتحاد الأوروبي إضعافا مباشرا للأقاليم القومية ككتالونيا. و القول بإعتراف إسبانيا بالقوميات تحت الدولانية بإعتبارها "قوميات" فإن الإتحاد الأوروبي لا ينظر إلى هذا الأمر بنفس الطرح ، فبالنسبة إليه هذا الأمر يعد تقسيما إداريا لدولة إسبانيا لا غير .

كان انضمام إسبانيا للإتحاد الأوروبي موضوع تفاؤول لغالبية الأحزاب الإسبانية التي ترى في ذلك إضعافا لسلطة مدريد المركزية، بنقل السلطات نحو بروكسل، بالإضافة إلى ضغوطات الآتية من الأقاليم المتمتعة بحكم ذاتي نسبي⁽¹⁾.

فكل الفواعل السياسية الإسبانية التي أرادت أن تلعب دورا في تحولات علاقات القوة في المستوى الداخلي للدولة الإسبانية، نادت بوضع "الورقة البرغماتية" لمبدأ الإقليمية على المستوى فوق قومي. و تحولت الصراعات و الرهانات القومية من المستوى الداخلي للدولة إلى مستوى الساحة الأوروبية ، بينما تطرح الإقليمية خيارا يحد من العلاقات الصراعاتية ويساعد في تسهيل مسار التجربة التكاملية الأوروبية. بينما إعتمدت النخب التابعة للحركات القومية التي لا تتمتع بالسيادة على مبدأ يحرك إستراتيجيتها و هو السعي نحو بناء الدولة

¹-Xose M, Nunez Seixas, «Nacionalismos Y Política Exterior », Juan Carlos Pereira Casta wares, Ed ,La Política Exterior de Espana 1800-200 » Historia, Barcelona, Ariel, 2003,P212.

القومية، فبينما راهن مانويل فراغا **Manuel Fraga**⁽¹⁾ رئيس برلمان غاليسيا **Xuanta** على مشاركة إقليمية فعالة في البناء الأوروبي ، إستخدم **Jordi Pujol** جوردي بويول رئيس إقليم كتالونيا سياسته التقاربية من أوروبا ليستكمل البناء القومي لكتالونيا. و قام أستاذ العلوم السياسية **فرانشيسك موراطا Francesc Morata** بدراسة تطرق فيها إلى تواجد الأقاليم الإسبانية داخل الإتحاد الأوروبي ، و أكد في هذه الدراسة أنّ النخب السياسية للقوميات الإقليمية تعي بمدى تأثير تبعات معاهدة ماستريخت 1992 على هذه الأقاليم. و يلاحظ أنّ تسارع معدلات التكامل الأوروبي تنتج "بروز أمالا إيجابية تغطي على الطروحات التحفزية للنخب الإقليمية و القومية"⁽²⁾، و يرى **موراطا Morata** أيضا بأنّ زوال الحدود داخل الإتحاد الأوروبي يعتبر من طرف النخب الإقليمية القومية كفرصة لزيادة دورها داخل الإتحاد الأوروبي و توطيد علاقاتها مع الأقاليم الأوروبية الأخرى. والإشكال الآخر الذي ظهر لدى الحركات القومية هو كيف بإمكانها أن تلعب دورا فعالا داخل أطر الإتحاد الأوروبي ، و في نفس الوقت أن تحافظ على مكاسبها في الحكم الذاتي و على رأسها الإعتراف بهوياتها الوطنية في إطار معادلة "أمة القوميات" **Nation de Nations**⁽³⁾.

¹-Francesc Morata, « Spanish Regions In The EC » Barry Jones, Michael Keating, EDS, The European Union and the Regions, Clarendon Press, Oxford, 1995, P123.

²-Ibid, P124.

³- Ibid, P150.

استنتاجات:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ذكر مفهوم القومية بمختلف التعاريف المتعلقة بها إضافة إلى تحليل الجذور التاريخية لظاهرة القومية في مختلف تطوراتها الفكرية. كما قمنا بتبيان أثار القومية في العلاقات الدولية، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي تفرضها أطر العولمة الإقتصادية، كما في النظريات التي تطرقت إلى موضوع القومية وربطتها بسياقاتها التاريخية بين النظرية البدائية والحديثة للقومية مع العودة إلى الجذور الإثنية لمفاهيم الأمة، الدولة، والهوية الإجتماعية. ويتضح لنا هنا أن الظاهرة القومية لاتحظى بإجماع المختصين فيما يخص جذورها و مساراتها و تعريفاتها. وتشكل الكيانات القومية الإقليمية بدون سيادة هاجسا يطارد غالبية الدول الأوروبية الغربية . رغم كونها "دول وطنية" قائمة على مبدأ الدولة القومية الوستقالية وهي قوميات تحت دولاتية تطالب بصلاحيات أكبر تطورات مع الزمن لتطالب بإنفصالها عن الدول التي تنتمي إليها. الشيء الذي أدى إلى تحول الإتحاد الأوروبي كفضاء "فوق القومي" لتوصل القوميات التاريخية الإسبانية الثلاث (الكتالونية،الغاليسية ،والباسكية) صوتها، وهي قوميات معترف بها أسبانيا الشيء الذي يشكل حالة سياسية خاصة بالنسبة للأمة الإسبانية وفي تعاملات الدولة الإسبانية مع القوميات الأخرى .

الفصل الثاني:

أوروبا الأقاليم و الحركات

القومية الكتالونية

الفصل الثاني: الإقليمية الأوروبية و الحركة القومية الكاتالونية

من أجل تسليط الضوء على تأثيرات الحركة القومية الكاتالونية على حركات التكامل الأوروبي ، لا بد من العودة إلى تحليل و دراسة تأثيرات الاندماج الأوروبي على "الأقاليم الأوروبية" التي تلعب دورا متزايدا في الساحة الأوروبية.

يحتوي الإتحاد الأوروبي على حوالي 269 إقليم على إختلاف طبيعتها سواء بمقاييس إقتصادية ، أو الوضعية السياسية أو التنمية الاجتماعية أو الخصوصيات الثقافية. بينما تستحسن الدول الأوروبية التي تعتمد على أنظمة إدارية و سياسة فيدرالية كألمانيا وبلجيكا ، إنخراط الأقاليم في عمليات إتخاذ القرار في الداخل الأوروبي فإن الدول ذات التوجه الودوي كفرنسا تتخوف من تبعات إعطاء منابر للأقاليم الداخلية على الصعيد الإقليمي الأوروبي.

من هنا سنحاول الإحاطة بواقع إقليم كتالونيا الذي يتمتع بمجموعة من الإمتيازات الدستورية داخل إسبانيا، فهذه الأخيرة ترفض إشتراك الأقاليم في المؤسسات الأوروبية فصلاحيات إقليم كتالونيا رغم محدوديتها فهي تزداد موازاة مع تطور الإتحاد الأوروبي. كما أنّ الأهمية السياسية الإقتصادية و الديمغرافية لكتالونيا مقارنة بالأقاليم الأخرى و حتى الدول الأخرى تعطىها خصائص مميزة للدراسة . كما يشير العديد من الدارسين كماك روبرتز **MC Roberts ، باكين Paquin ، كيتينغ Keating ، إثورالد Ithurrald** على أهمية الإتحاد الأوروبي في تطور إقليم كتالونيا و رغبته في الانفصال عن إسبانيا، رغم إلتزامه بإحترام دستور 1978 لذلك عرفت كتالونيا العديد من الوضعيات القانونية المنظمة لحكمها الذاتي ، سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث سنحاول من خلالها تبيان أهمية "الإقليم" كفاعل جديد في ديناميكية تطور الإتحاد الأوروبي و إبراز المسار التاريخي للحركة القومية

الكاتالونية في مختلف مراحلها، و في الأخير سنتناول أبعاد القومية الكاتالونية بمختلف أشكالها السياسية ، الإقتصادية، والثقافية.

المبحث الأول: أوروبا الأقاليم، التاريخ، و المؤسسات

سنتناول في هذا المبحث تفاعلات الإتحاد الأوروبي الداخلية عبر التعرض إلى عنصر محوري في التجربة التكاملية الأوروبية و هو تناول موضوع "أوروبا الأقاليم" و هذا عبر تحليل تاريخ و مؤسسات و رهانات الطموحات الأوروبية فيما يخص تعاملها مع أقاليمها "التحت الدولانية" .

يتم تناول مصطلح " الإقليمية " و "دور الأقاليم" كمفاهيم مفتاحية ⁽¹⁾، تلخص "أوروبا الأقاليم" كواقع أضحى من الصعب عن الإتحاد الأوروبي تجاهله ، لا تحصر القضايا التي تطرحها الدول داخل صلاحياتها في الفضاء الأوروبي بل تتحداها نحو تناول القضايا الإقليمية الأوروبية. و التي تثير إشكاليات الأقليات العابرة للحدود ، حركات الهجرة و التخطيط الإقتصادي. ⁽²⁾

1 تاريخ أوروبا الأقاليم

تعود ظاهرة أوروبا الأقاليم إلى السنوات الأخيرة رغم أن أولويات الدراسات السابقة تؤكد ضئالة المقالات العلمية التي تهتم بشكل خاص بتطور دور الأقاليم الأوروبية في مسار التكامل، بغض النظر عن قلة المقالات العلمية حول هذا الموضوع ⁽³⁾ فإنه نجد العديد من

¹–Barthelemy C, **Régionalisme et Institution Territoriales dans L'union Européenne** Belgique, Espagne, France Royaume-Uni, Italie, Paris, 2006,P 189 .

² –Goergen P, **Europe des Régions : Autre Chose qu'un Slogan ?**,28 Février2006.
http:// www.Eurosduvillage.eu / Europe –Aut–Html.

³ – Mc Garry J, Keating W, **European Integration And The Nationalities Question** ,New York,Routledge,P38.

الكتابات التي تتبع مقارنة نظرية على حساب أخرى عوض تتبع المسار الكرونولوجي التاريخي للإقليمية في أوروبا.

يرى كل من ستورم **Applegate Storm** وأبلغيت **Fawcett** ، أن الإقليم عنصر ووحدة تحليل أساسية في دراسات العلاقات الدولية ، ورواج النظريات الحديثة و بناء الدول القومية المعاصرة في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فقبل أن يتم استخدام عبارة "أوروبا الأقاليم" كانت هذه الأقاليم في حد ذاتها حقيقة، و هي تلك الحقيقة التي تم تبنيها و عدم تجاهلها في مسار بناء الإتحاد الأوروبي. و يرى العديد من الباحثين بأن الإتحاد الأوروبي يشكل بيئة مثالية لظهور و نمو الحركات القومية⁽¹⁾.

فيعتبرون بأن هذه الأقاليم ليست مبعث للإستقرار بل تساهم في تنظيم و تسيير س المطالب الخاصة. و التي إذا تم الإصغاء لها ستساهم في إستقرار أوروبا، فلقد عرفت أوروبا العديد من الحروب أين كان منشأها إرادة منطقة أو إقليم في التوسع أو البحث عن مزيد من المصالح على حساب الأقاليم الأخرى. و هذا ما سنحاول تبيانه عبر دراسة نموذج كاتالونية. يرجع غالبية الدارسين ظهور الدراسات التي تعنى بالأقاليم إلى سنة 1890⁽²⁾. و يرى جانب آخر من هؤلاء أنّ هذا الشكل من التنظيم السياسي يعود إلى "الدولة المدنية" الإغريقية التي سبقت ظهور الدولة الأمة ، أي أنّ الإقليمية بالمفهوم المعاصر يختلف عما سبقه تاريخيا بما أنّه مرتبط بالدولة. و يعتبر **أبلغيت و ستورم Storm, Applegate** أنّ

¹ -Schwok Reve ,**Théories des L'intégration Européenne** ,Paris, Montchrestien,2005,P 218.

² -Storm E, **Regionalism in history 1890-1945 : The Cultural Approach**, European History Quaartrly,33C2,2003, PP 260-261.

الإقليم و الإقليمية أسبق من الأمة لأن هذه الأقاليم وجدت في مقابل المشروع الوحدوي للأمة ، و هذا ينطبق حسب ستورم Storm⁽¹⁾، على الأمم التاريخية القديمة ككاتالونيا. واقليم البروطان أو الساكس التي كانت موجودة قبل التنظير لمفهوم الأمة أو ظهور الدولة، ويرى أيضا أنّ النسخة الحديثة لهذه الأقاليم تعود في أصولها إلى ظهور الدولة الوستقالية ، أي دولة تتمتع بحدود معلومة والتي هي أيضا حدود الأمة.

و الحقيقة أنّ الأمور تتطور و تتغير بوجود أبعاد كثيرة لهذه القضية فلا يمكن أن نتجاهل أنّ تاريخ القومية الكاتالونية يعود إلى القرن 16 و لديها في جذور تاريخية أقدم من الدول الإسبانية بحد ذاتها. كما أننا لا يمكن أن نتجاهل أنّ العديد من الأقاليم تتبنى مشاريعها الإقليمية وهويتها الداخلية في مقابل المشروع الوحدوي للأمة، و ظهور الدولة الحديثة هو مرحلة هامة في تطور الإقليمية.

و لا يمكن إعتبار ظهور الدولة كركن أساسي لبناء الإقليمية ، و تعود الديناميكية الإقليمية إلى تلك المرحلة التي يدخل فيها ممثلوا هذه الأقاليم في منافسة ظاهرة لسلطة الدول، في الأصل كل الأقاليم لديها نفس الوضعية ، ثم تنشأ الإختلافات عندما تتحول إحدى تلك الأقاليم في مسار تاريخها لتصبح دولة⁽²⁾.

لم تدرس ظاهرة الأقاليم كظاهرة علمية قبل القرن التاسع عشر فما قبل هذه الفترة كان ينظر إلى الإقليم كعنصر مساعد في تقوية كيان الأمة. و يقول ستورم Strom في معرض دراسته⁽³⁾ أنّ الإقليمية قبل القرن 19 كانت تعكس الثقافة الشعبية في مواجهة الثقافة المخصصة للنخبة و إعتبرت العديد من المؤسسات و الهيئات في القرن 20 التي كانت تهتم بدراسة الأقاليم أنّ ظهور الفاشية هي فرصة لتحقيق حلم المجتمع المتناغم التي تقوم بتبني العادات و الثقافات الوطنية و الإقليمية هذا

¹ -Strom E, **Regionalism In History** ,Op cit, P254.

² -Jean Cabasse, **Europe des Région** ,ED, Flammarion,1992,P76.

³ -Strom E, Op.Cit, P256.

كله داخل الدولة" ⁽¹⁾، فالجانب التقليدي و المحافظ للفاشية كان يستهوي الكثير من الإقليميين في منافسة الليبراليين الذين كانوا يشكلون نخب الدول الكبرى. فهذا التقارب بين الإقليميين و الفاشيين أثناء الحرب العالمية الثانية يفسر سبب تهميش و إقصاء دراسة الأقاليم بعد سنة 1945 ⁽²⁾.

كانت تعتبر الحركات الإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كحركات رجعية وقريبة من التيارات الفاشية و مع بداية سنوات الأربعينات أعاد العديد من المنقون طرح فكرة دراسة الأقاليم و يمكن إرجاع هذا إلى سببين:

-الأول يكمن في تغير نظرية الحداثة إلى حد لا يمكن العودة إلى مبادئها أين أصبحت عاملا مشجعا على الشردمة بحيث أنّ الأمة لم تعد متجانسة ⁽³⁾.
-ثانيا زيادة النزاعات الإقليمية كشكل من أشكال عوارض أزمة القومية ، و لدراسة و فهم هذه الأزمة و إستقراء مرجعيات هذه الحركات الإقليمية كان لزاما دراسة مفهوم الإقليمية بصيغته الجديدة.

كما تحدث أبلّيغاتر **Applegate** في مقاله الذي نشره سنة 1999 "أوروبا الأقاليم فكر و تاريخ الحركات تحت قومية في العصر الحديث" ⁽⁴⁾. أين وضع ثلاث مقاربات أثرت في دراسة الحركات الإقليمية في أوروبا منذ سنوات 1970، حيث أنّ المقاربة الأولى كانت متأثرة بنظرية الحداثة و علم الاجتماع التاريخي و ترفض هذه المقاربة التضارب الذي يرجع إلى نظرية الحداثة الأمريكية بينما هو تقليدي و حديث. فتهتم كثيرا في المسارات الإجتماعية

¹-ibid. P257.

² -Ibid,P 256.

³ -Applegate C, **A Europe of Regions : Reflection On The Historiography of Subnation Places in modern times**, American Historical Review,105, PP 1204.

⁴ - Ibid,P1219.

ومفاهيم الكبرى للمجتمعات و تم إستخدام الإقليم كوحدة تحليل لإنشاء نماذج تفسيرية للحقائق المتعلقة بالدول التي يتم دراستها. أما المقاربة الثانية تتعلق بالهوية الإقليمية و تجمع علماء الأنثروبولوجيا و الإجتماع الذين يدرسون أنتولوجيا المجموعة ، و هي نظرية بنائية تركز على عامل الهوية و الشعور الإلتمائي إلى مجموعة، و يقول في هذا الشأن **بنديكت أندرسون Benedict Anderson**(1):

"الأمة هي حصيلة المخيلة الجماعية"
أما المقاربة الثالثة تعتبر الأمة كمجموعة من السلوكيات (2) فبالرغم من أنّ الهويات تتغير فإن المجتمعات لديها عدد ضئيل من الخيارات خاصة تلك المتعلقة بالجغرافيا ، فعلى سبيل المثال كان إقليم ستراسبورغ يتأرجح من حيث هويته حسب الفترات التاريخية، لكن بحكم الجغرافيا هذه الهوية أما أن تكون فرنسية أو ألمانية.

2 دور المؤسسات الأوروبية في تنمية الأقاليم

قبل تناول دور المؤسسات الأوروبية نرى أنه من المهم إضاح عمل الإتحاد الأوروبي من أجل فهم مختلف الهياكل ، مكوناتها و السلطات المتعلقة بها سيسمح لنا هذا لتقرب أكثر لإستنتاج قراءة سليمة لأثر هذه الأقاليم على الإتحاد الأوروبي. توجد داخل الإتحاد الأوروبي طريقتين لإتخاذ القرارات ، ففي غالبية مجريات عمل الإتحاد الأوروبي أعطت الدول جزء من سيادتها للمؤسسات الفوق قومية الأوروبية ، أما فيما يخص المجالات الأكثر حساسية كالأمن و الدفاع و العدالة الجزائية تتخذ الدول القرارات بالإجماع(3).

¹ - Anderson B, **Imagined Communities**, New York, Verso Press Usa,P211.

² -Ibid , P 1220.

³ -Faureau Bertrand, **La Charte des Droits Fondamentaux de L'union Européenne Apres le Traité de Lisbonne**, Bruxelles, Bruylant ,2010,P88.

تفوض الدول جزء من سيادتها ضمن المقاربة الجماعية للإتحاد الأوروبي و التي يمكن تجسيدها في اللجنة الأوروبية و التي تأخذ بالمبادرات و تنفيذها في ميادينها المختصة. و ترى الدول بأنه من مصلحتها من أجل الوصول أهدافها أن تضع سيادتها في إطار حمائي و في هذا الإطار يكون البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي على قدم المساواة في المجال التشريعي ، فنقترح اللجنة الأوروبية مبادرات تشريعية و يتم مناقشتها من طرف البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي ، أين يتم التعديل ثم المصادقة عليها و يتم استخدام هذه الطريقة في المجالات الحساسة كالسياسة الخارجية و الأمن المشترك ، "السياسة الأوروبية المشتركة للأمن" ⁽¹⁾، الجباية ، التعاون في مسائل القضاء. و توجد طريقتين في هذا الإطار للتعامل، الأولى متعلقة بالإستشارة و الثانية مرتبطة بالأراء المماثلة، ففي الإجراءات المتعلقة بالإستشارة يتم فيها إستشارة البرلمان الأوروبي ، بينما أن القرار النهائي يعود إلى المجلس الأوروبي . فيما يخص الأراء المماثلة فإن الإجراءات هي تقريبا نفسها مع إجراءات التشاور لكن يمكن للبرلمان الأوروبي أن يغير من القوانين، و يستند على الأراء المماثلة في حالة طلب أراء الدول الأعضاء عند وجود طلب الإنضمام لدولة معينة إلى الإتحاد الأوروبي، أو عقد إتفاق دولي مع الإتحاد الأوروبي. و تجدر الإشارة هنا أنه منذ التوقيع على معاهدة ليشبونة فإن غالبية القرارات تأخذ حسب طريقة إتخاذ القرار المشترك الذي يعطي الكثير من السلطات خاصة في المبادرة و التنفيذ للجنة الأوروبية. مع إعطاء السلطة التشريعية لكل من المجلس و البرلمان الأوروبي⁽²⁾.

و في هذا الإطار سنحاول أن نطرح في دراستنا هذه إلى مؤسسة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأقاليم الأوروبية داخل الإتحاد هي "لجنة الاقاليم" و التي تم التأسيس لها بعد معاهدة ماستريخت 1992. و هي في حقيقة الأمر ليست بمؤسسة بل هيئة إستشارية وتعرف بأنها جمعية سياسية للجماعات الإقليمية لكي توصل صوتها في صياغة السياسات

¹ -Rinald Larib, Waris Jose, **Peut-On Encore Rêver D'Europe ?** L'harmattan, 2012, P166.

² - Courrier Hebdomadaire (1976-1977) , PP 5-93.

و القوانين الجماعية، و تفرض هذه المعاهدة على اللجنة و البرلمان و المجلس الأوروبي إستشارة لجنة الأقاليم في كل مبادرة قانونية تمس الأقاليم أو الجماعات المحلية⁽¹⁾.

تجمع " لجنة الأقاليم " الأقاليم الإقتصادية و الأقاليم السياسية بالإضافة إلى المدن الشيء الذي يدخل المطالب ذات الطبيعة القومية داخل المطالب الأخرى ذات الأبعاد الأخرى السياسية، الإقتصادية، الثقافية، و بسبب هذه الإختلافات تعبر لجنة الأقاليم على إيجاد إجماع قوي⁽²⁾. ضف إلى ذلك أنّ لجنة الأقاليم لا تحظى بسلطة إتخاذ القرارات فبالرغم من العديد من الاقتراحات التي قدمت فإنها لقت رفض الدول الأعضاء خوفا من فقدان صلاحياتها و هاجس الإنشقاق و الانفصال.

عقدت لأول مرة أعمال لجنة الأقاليم في مارس 1994 و تم تأسيس هذه اللجنة لسببين رئيسيين⁽³⁾:

إستشارة الأقاليم التي يعهد لها تطبيق الجزء الأكبر من التشريعات الأوروبية تقريبا الإتحاد الأوروبي إلى المواطنين .

تتشكل لجنة الأقاليم من 344 عضو منتخبون لفترة 5 سنوات و يختص مكتبها في تطبيق البرنامج السياسي للجنة الأقاليم أين تمثل أربعة أحزاب سياسية أوروبية ، و يتشكل المكتب من 60 عضو من اللجنة مع وجود رئيس و نائب رئيس ، يعين أعضاء المكتب لفترة سنتين و تضم هذه اللجنة 6 لجان مصغرة . منذ معاهدة أمستردام 1999 أصبح من الإجمالي إستشارة هذه الهيئة في عشرة مجالات و هي : التنسيق الإقتصادي و الإجتماعي،

¹ - Ibid, P65.

² - Christiansen, Op. Cit, P96.

³ -Tetari F, **Les Nationalismes Régionaux Eu Europe Facture de Fragmentation Spatiale ? L'espace Politique**, 2010.consulté :

[http:// espacepolitique.reve.org/idx 1789/htm /2016-04-28.](http://espacepolitique.reve.org/idx 1789/htm /2016-04-28)

الشبكات و البنى التحتية الأوروبية، الصحة، التعليم، الثقافة، سياسة التشغيل، السياسات الإجتماعية، البيئية ، التكوين المهني و النقل ⁽¹⁾. فيلترم الإتحاد الأوروبي بان ثلاثة أرباع تشريعات للإتحاد الأوروبي لا بد أن تمر عبر لجنة الأقاليم، تعتمد هذه اللجنة على "ثلاثة" مبادئ هي التفويض، الجوارية و الشراكة ⁽²⁾.

فحسب مبدأ التفويض لا تتدخل الجماعة الأوروبية في إتخاذ قرار يمكن أن يتخذ بشكل فعال على مستوى أقرب من المواطن . و نلاحظ أنّ هذا المبدأ تم مناقشته و محاولة إستخدامه من طرف الدول و الأقاليم ، و أكدت معاهدة ليشبونة 2004 على أنّ الدولة التي تختار المستوى الأكثر ملائمة لتطبيق أي قانون أوروبي ، و ليس للأقاليم شيء من هذه الصلاحيات ⁽³⁾.

في ما يخص مبدأ الجوارية يعني أنّ القرارات تتأخذ عبر أطر الشفافية، لكي يستطيع المواطن أن يشارك في إتخاذ القرار. أما مبدأ الشراكة فهو يقترح مقاربة تشاركية بين المستوى الأوروبي، الدولة، الإقليم، والجماعات المحلية لكي تستطيع العمل فيما بينها. فعلى سبيل المثال، في إطار مبدأ التفويض يمكن أن تتعارض مصالح الدولة مع إقليم من أقاليمها، لكن مبدأ الشراكة تجيز الطرفين على التعاون، لكن رغم وجود بعض النقائص تشكل لجنة الأقاليم منبرا للأقاليم الأوروبية ⁽⁴⁾.

فبالرغم أنّ بعض مصالح الأقاليم قد تكون متضاربة لكن لديها مجموعة من الإنشغالات المشتركة خاصة بالنسبة للأقاليم الدستورية التي لديها سلطات محلية داخل دولها.

¹ -Roccah Aurélien, *Le Traité de Lisbonne , de Nouvelle Compétence pour l'Union Européenne ?*,Paris : L'Harmatan2012,P81.

² - Roccah Aurélien,OP. Cit, P99.

³ - Nivard, Carole, *La Justiciabilité des droit Sociaux* ,Bruxelles, Bruylant, 2012, P234.

⁴-Roccah Aurélien,OP.Cit, P101.

3 الإتحاد الأوروبي كفضاء للأقاليم الأوروبية

رغم حرمان الأقاليم الأوروبية من سلطة إتخاذ القرارات بشكل مباشر ، داخل الإتحاد الأوروبي ، تمتلك هذه الأقاليم سلطة تمثيلية معتبرة.

يمكن للأقاليم أن تثير مطالبها الخاصة بها داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي بمختلف الوسائل و القنوات السياسية و القانونية ⁽¹⁾. فإيصال صوت الأقاليم داخل أروقة الإتحاد الأوروبي يكون ذلك صدى لدى بعض الدول التي بإمكانها أن تأخذ تلك الأراء وتدافع عنها. فإذا ما كانت مطالب إقليم معين تدخل في سياق مصالح الدولة الأخرى فيمكن لهذه الأخيرة أن تستخدم تلك الأقاليم في سياستها ، و أفضل منبر سياسي بالنسبة للأقاليم على المستوى الأوروبي هو "لجنة الأقاليم الأوروبية".

فبلغ الأمر لدى بعض تلك الأقاليم لفتح مكاتب دائمة لدى هذه اللجنة لتدافع عن مصالحها خاصة، خاصة إذا كانت تلك الأقاليم تحظى بمقاطعة إنتخابية كبرى الشيء الذي يزيد من قدرتها التمثيلية داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي. لكن في حقيقة الأمر، كل هذه الديناميات السياسية تبقى محدودة أمام السلطة الفعلية للدول التي تكون الإتحاد الأوروبي⁽²⁾. لاسيما و أنّ النواب الأوروبيين إذا ما أرادوا أن يشاركوا بفعالية في إتخاذ القرارات كان لازما عليهم تشكيل كتل برلمانية كبرى أين تختفي الخصوصيات المتعلقة بالأقاليم أمام طرح إشكاليات كبرى تبقى في مستوى الدولة و في إتجاه آخر، فإذا ما دخل النواب الأقاليم داخل تكتلات سياسية هامشية ، فلن يكون لهم ذلك الثقل السياسي المرجو من الأدوار التي يمنحها

¹ – Joël Rideau, **Les Droits Fondamentaux dans L'Union Européenne dans le Sillage de la Constitution Européenne** , Bruxelles, Bruylant,2009, P242.

² –Sandu, Traian ,**Identités Nationales, Identité Européenne ,Visibilité internationales, Paris, L'Harmattan,2004,P312.**

الإتحاد الأوروبي للأقاليم تحت دولايتية، كالبرامج التمويلية المخصصة للتنمية الداخلية للمقاطعات و الأقاليم الأوروبية و هي تتفرغ إلى صندوقين.

-الصندوق الهيكلي و صندوق التضامن الجهوي ، بالنسبة للصندوق الهيكلي نجد آيتين لتمويل الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية، و الصندوق الاجتماعي الأوروبي ، فخصت حزمة مالية مخصصة لميزانية 2007-2013 وصلت إلى 278 مليار أورو بالنسبة لصناديق الهيكلية 70 مليار أورو بالنسبة لصناديق التضامن الداخلية⁽¹⁾.

فالأقاليم يمكنها أن تشارك في الحياة السياسية للإتحاد الأوروب ي عبر ثلاثة فضاءات و هي ⁽²⁾:

أولاً- متعلقة بطرح الخطابات و إنشغالات الأقاليم ، و هذا الأمر هو أكثر رمزية لذلك فإنه من الصعب محاولة قياس مدى تأثيره ، فمن جانب يمكن أن تؤثر هذه الخطابات في إتخاذ بعض القرارات إما عبر تمثيل بعض الأقاليم رهان بحد ذاته، و إما في تطوير علاقات إقليم معين مع الدول الأخرى العضو حول رهانات ذات الإهتمام المشترك.

و لفهم أكثر لمدى التفاعلات هذا الفضاء يجب العودة إلى فهم دور اللوبيات و جماعات المصالح داخل و خارج الإتحاد الأوروبي.

الشيء الذي يزيد من صعوبة تحليل تفاعلات هذا الفضاء⁽³⁾.

ثانياً- الفضاء الثاني يتعلق بدور المؤسسات الأوروبية ة فشكليا يمكن للأقاليم أن تطرح مطالبها، أو تتحصل على حقها في طرح إنشغالاتها في مسار إتخاذ القرارات الأوروبية .

¹ -Priolland François- Xavisa ,David Siritzky, *Les Traités Européens Après le Traité de Lisbonne* ,Paris, La Documentation Françaises,2012,P57.

² - Landais Benjamin, Aymeric Mouville, Pierre Yaghlekjian, *L'idiologie Européenne* ,Bruxelles ,Edition ,Aden, 2008,P78.

³ -Ithurrald, Op. Cit, P71.

بيدا أنّ في حقيقة الأمر فإن غالبية قرارات الإتحاد الأوروبي تبقى رهينة إيرادات الدول الأعضاء ، كما تحاول هذه الدول أن تقلل و تضعف من دور الأقاليم على الساحة الأوروبية خوفا من أن تفقد هذه الدول سيادتها من الأعلى و من الأسفل في نفس الوقت ، من الأعلى بالنسبة للإتحاد الأوروبي و مؤسساته الفوق قومية، و من الأسفل بالنسبة للأقاليم والمقاطعات التي تمتلك الحكم الذاتي . فعلى سبيل المثال بإمكان وزير الإقليم أن يمثل بلده في المجلس الأوروبي، كما أنّ رأي "اللجنة الأوروبية للأقاليم" الذي يقدم للجنة الأوروبية يمكن أن يأخذ بعين الإعتبار ، كما يمكن أن يتجاهل أمره.

صحيح أنّ الإتحاد الأوروبي قد خطى خطوات نوعية في سياسته إتجاه الأقاليم ، لكن تبقى إشكاليات النجاعة التطبيقية مطروحة إلى حد اليوم.

ثالثا- الفضاء الثالث يتعلق بجماعات الضغط و اللوبيات و منظمات المجتمع المدني التي بإمكانها أن تؤثر على الإتحاد الأوروبي، هذا الفضاء يشكل أكثر الفضاءات التي يعول عليها الأقاليم للتأثير على الساحة الأوروبية ، عبر التأثير بشكل فردي أو جماعي بين الأقاليم أو عبر الشراكة و التعاون مع المنظمات الغير حكومية. و بالتالي زيادة مطالب المواطنين ، و ليس فقط إحتياجات الحكومات تحت قومية، هذا الأمر يعطي مصداقية وقوة أكبر في مواجهة حكومات الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي.

و يمكن القول أنّ بعض الأقاليم "الإقتصادية" هي تشبه أكثر في دورها ، و نشاطها عمل اللوبيات ، بينما أنّ الأقاليم الأكثر "سياسية" تشبه نشاطاتها الدول ذات السيادة⁽¹⁾.

بالنسبة لكتالونيا هذا الإقليم يشبه في تحركاته "الأقاليم السياسية" داخل الإتحاد

الأوروبي ، فمن جهة لديها القدرة للمطالبة بمكانة حقيقية للحكومات الإقليمية داخل

¹-Grigorian Panagiotis, *L'Europe Unie et sa Fédéralisation* ,Bruxelles, Bruylant,2009 ,P164.

مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى إحتياجات كتالونية تفوق تلك المطالب التي يمكن أن تتحصل عليها عبر عمل اللوبيات⁽¹⁾.

كما أنها أغنى مقاطعة داخل إسبانيا فهي تحتاج إلى سلطات جبائية أكبر من أجل دفع إقتصادها الداخلي.

المبحث الثاني: الحركة القومية الكاتالونية

تعتبر الحركة القومية الكاتالونية، من أهم و أنشط الحركات القومية الإقليمية الانفصالية في أوروبا. و أدت تداعيات العولمة التي ألفت بظلالها على مسارات التكامل الأوروبي إلى ظهور النزاعات القومية القديمة المتواجدة في ثنايا أوروبا الغربية، و لعل أن إسبانيا كدولة متحدة القوميات تعيش أزمة المطالب الانفصالية للأقاليم التاريخية: الباسك، غاليسيا، و كتالونيا، و سنتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط رئيسية:

-الأول يتعلق بموقع كتالونيا كإقليم أوروبي داخل الإتحاد الأوروبي.

-تاريخ كتالونيا و ميلاد القومية فيها .

-المطالب الكاتالونية في إطارها الإسباني .

1 موقع كتالونيا من الإتحاد الأوروبي

تعتبر كتالونيا من أقدم القوميات الأوروبية ، فلم يتردد القادة السياسيون الكتاليون في إستخدام المعطى التاريخي من أجل إضفاء الشرعية على مطالبهم⁽²⁾. لذلك فمن الضروري العودة إلى المراحل الكبرى للتاريخ السياسي لكتالونيا لفهم الخيارات السياسية المتخذة في

¹ -Ibid,P165.

² - McRoberts, Op. Cit, PP 43-44.

وقتنا الحاضر من طرف النخب السياسية الكاتالونية ، فمن الناحية الجغرافية تقع كتالونيا في شمال شرق إسبانيا على بوابة شبه الجزيرة الإيبيرية نحو القارة الأوروبية⁽¹⁾.

أما سياسيا كانت هذه المقاطعة محل صراع بين قوتين ، إما الفرنجة أو دولة قشتالة الشيء الذي يقربها أكثر من أوروبا مقارنة بالأقاليم الإسبانية الأخرى⁽²⁾.

أما من الناحية الثقافية فإن اللغة الكاتالونية هي مزيج بين اللهجتين الفرنسية والقشتالية و هذا الموقع الجيوسياسي الذي إعتبر مفترق الطرق على المستوى الجغرافي السياسي و الإقتصادي كان و لا يزال محوريا بالنسبة لكتالونيا. و يسعى السياسيون الكاتالونيون إلى إبراز هذا الدور ، "كملتقى للطرق" و كمحور إستراتيجي في جنوب أوروبا و يرتبط المعطى القومي الكاتالوني بالغة⁽³⁾ أين تحول الحراك القومي الكاتالوني إلى قومية مدنية أكثر من كونه قومية إثنية⁽⁴⁾.

في حين أنّ القومية الإثنية تركز على الإنتماء على أسس و خصائص إثنية ، فإنّ القومية السياسية تركز على الإنتماء إلى بلد معين أو إقليم بحد ذاته ، فإن القومية الثقافية هي قومية متميزة أين تصبح اللغة وسيلة للتميز القومي و الإختلاف بالنسبة للآخر . فالقومية الثقافية الكاتالونية تعتبر كل شخص يتكلم اللغة الكاتالونية و يعتقد بالقيم المشتركة للثقافة الكاتالونية و يعيش على إقليم كتالونية هو كتالوني.

يرى يوردي بوجول Jordi Pujol⁽⁵⁾:

" بالنسبة إلى كل من يعيش و يعمل في كتالونية و لديه إرادة في التشبث في هذه الأرض فهو كتالوني".

¹ -Casassas Jordi ,Santacana ,Caries ,Le Nationalisme Catalan, Paris :Ellipses, Coll Les Essentiels de la Civilisation Espagnole,2004,P232.

² -McRoberts, Op. Cit, P26.

³ - Elliot J .H, Spain and World 1500-1700,New Haven Yals Up ,1989,Print ,P 326.

⁴ - Keating M, Les Défis du Nationalisme m.Derne, Québec Catalongne ,Ecosse , Monterial ,Presses de L'université de Montérial,1997,P 43.

⁵ -Mercadé F, Chapitre 7,Catalonia : Intellectuales Politique Y Custin National ,Barcelona,1982,P138.

و صرّح أيضا بويول بأنّ (1) :

" الثقافة و اللغة و الإقتصاد بمثابة محرك كاتالونية الحديثة بالإضافة إلى إرادة

الوجود للشعب الكاتالوني ".

2 - تاريخ كاتالونيا و ميلاد القومية الكاتالونية

بدأ الكتابة الكاتالونية في الظهور في القرن العاشر ميلادي (2)، و تعتبر سنة 988

تاريخ قيام كاتالونية كمقاطعة في القرون الوسطى أين إستطاع حاكم هذه المقاطعة بورين Borel II إستطاع أن يتحرر من ملك فرنسا (3). و يمكن تقسيم تاريخ كاتالونيا إبتداء من سنة 988 إلى خمسة مراحل كبرى :

-المرحلة الأولى تعرف بمرحلة العهد الذهبي و التي تصل إلى نهاية القرن الرابع

عشر.

و سنحاول الآن أن نفصل قليلا في هذه المراحل التي شكلت معالم تاريخية

لكاتالونية.

الخصوصية الكاتالونية هي تتجاوز بكثير لغتها، و فترة العصور الوسطى تشكلت

ملامح مقاطعة كاتالونيا عندما إستطاع رامون برانغر Ramon Berenguer ضم

المقاطعات الصغرى لديه 1060 الذي شكل ما يسمى بالعقد "هيكلية الإقطاع" أدت إلى

ميلاد شبكة من العلاقات التعاقدية بين النبلاء و رجال الكنيسة و الفلاحين بالإضافة إلى

الطبقة البورجوازية(4).

و كانت هذه القدرة التعاقدية في المجتمع الكاتالوني عنصر هام لتطور هذا الإقليم

بمقارنة مع باقي الأقاليم الإسبانية ، خاصة في قطاع الصناعة، و تبقى هذه الفكرة التعاقدية

¹ - Mercade, Op. Cit,P 145.

² -McRoberts .Op. Cit, P39.

³ -Casassas Jordi Santacana ,Op. Cit, P248.

⁴ -Nadal FrerrasJ,Wolff P, **Histoire de la Catalogne**, Toulouse , Priva,1982,P459.

كأساس من أسس العمل السياسي الكاتالوني ، فعلى سبيل المثال ساند القوميون الكاتالونيون الممثلون في البرلمان الإسباني سياسة الاقتصادية **لفلبي رودريغز Felipe Rodriguez** وحكومة **خوزي ماريا أزناز Jose Maria Aznar** في منتصف التسعينات كما أنّ هذه الفترة عرفت العديد من النشاطات الثقافية و تبلور اللغة الكاتالونية (1).

- الفترة الثانية التي تمتد من القرن 15 إلى 19 أين تبلورت الكتابات الأدبية الكاتالونية ، بينما بقيت اللغة الكاتالونية كلغة شعبية. و بعد هزيمة إسبانيا أمام فرنسا بعد حرب وراثة العرش الإسباني في 1714 أخذت فرنسا المقاطعات الشمالية لكاتالونيا ، و تم منع اللغة الكاتالونية في المؤسسات السياسية و تم القضاء أيضا على البرلمان الكاتالوني (2). و كان لازما إنتظار 100 عام من أجل أن تحظى كاتالونيا بنهضتها الثقافية المعروفة بـ "رنكسيا" **Renaixença** وفي هذه الفترة تم إعادة صياغة القواعد العرفية للغة الكاتالونية بفضل الكاتب **بون بو فبرا Ponpeu Fabra**.

أما على الصعيد السياسي ، فقد تم إعادة صياغة النظام البرلمان الكاتالوني المعروف بإسم الجنرالئات **Generlitat** في سنة 1931 في الجمهورية الإسبانية الثانية و التي تم منعها من طرف الجنرال فرانكو في سنة 1939 ، و على الرغم من أنّ القومية الكاتالونية في تلك الفترة كانت ذات إتجاه محافظ و برجوازي تحولت فيما بعد إلى توجه يساري أثناء حكم الجمهورية الثانية (3).

¹ - Albert Barcells ,**Catalan Nationalism**, New York, St.Martin's Press, 1996,P13.

²-Medhrst Kenneth, **The Basque and The Catalans**, London ,Minority Rights Group,1982,P68.

³ -McRobeRts , Op. Cit, P127.

أما في المرحلة الثالثة التي بدأت بحكم فرانكو 1931 تم إعلان منع اللغة الكاتالونية ما أدى إلى هجرة العديد من الفنانين الكاتالانيين "كسلفادور دالي" Salvador Dali ، "بيلوكاسلس" Pablo Casals ، "خوان ميرو" Joan Miro .(1).

أتت المرحلة الرابعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اين بدأ النظام الفرنسي يخفف من وطأة تسلطه على كاتالونية خاصة بعد سنة 1960 (2). أين تم السماح بنشر الكتب بكتالونية ، و عرفت هذه الفترة أيضا موجات الهجرة نحو إقليم كاتالونية من 1950 - 1975، التي عرفت نزوح أكثر من مليون و نصف مهاجر أتوا من الأقاليم الإسبانية الأخرى الذين ساهموا في بعث الديناميكية الإقتصادية الكاتالونية (3):

و نصف أعداد المهاجرين دخلوا إلى الإقليم من 1961 إلى 1970 الشيء الذي أدى إلى زيادة سكانية وصلت 75% من الفترة 1950 - 1975، بالرغم من محاولات فرانكو في تعطيل الإقتصاد الكاتالوني و جذب المستثمرين نحو مدريد ، إلا أنّ هؤلاء يفضلون كاتالونيا نظرا لموقعها الجغرافي التفضيلي (4).

و تعتبر هذه الموجات من الهجرة عنصرا هاما في بلورة القومية الكاتالونية و تشكيل قومية كاتالونية معتدلة عكس النموذج القومي الباسكي القائم على القومية الإثنية، و بعد العودة إلى الديمقراطية 1978 عادت إلى الواجهة المطالب القومية الكاتالونية ، لكن بأسلوب أكثر اعتدالا و هذا راجع إلى عدة أسباب على رأسها شخصية رئيس برلمان إقليم كاتالونيا **جوردي بويول Jordi Pujol** الذي حكم لمدة 23 سنة على رأس حكومات متعددة الشيء الذي أدى به إلى تبني حلول وسطى (5) . أما المرحلة الخامسة تبدأ من 1978 تاريخ

¹ - Godicheau François, *La Guerre d'Espagne République et Révolution en Catalogne, 1936-1939*, Paris, ed odile Jacob, 2004, P438.

² - Sobrer Josep, Ed, *Catalonia :A Self Portrait* Bloomington Tndiana : Indiana University Press, 1992 ,P133/

³ -Letamendia Pierre ,*Les Partis Politique en Espagne* ,Collection Que« Sais-je ? », Paris, Puf, 1995, P130.

⁴ -Medrano Juan Diaz , *Diviedytion : Class ,Blitics and Nationalism in The Basque Country and Catalonia*, Cornell University ,Pressthal, 1990.

⁵ -Moreno Luis ,*The Federalization of Spain* ,Londres Frank Cass, 2002,P337.

إصدار الدستور الاسباني إلى يومنا. رغم ديمومة و تطور القومية كتالونية عبر التاريخ فإنها عرفت العديد من العراقيل على رأسها النظام السياسي الإسباني .

فإسبانيا ليست رسميا دولة فيدرالية ، فالجماعات ذات الحكم الذاتي هي من إنشاء الدولة الإسبانية و تبقى مرتبطة بها⁽¹⁾.

و بعدما تناولنا تاريخ القومية الكاتالونية سنحاول الآن تحليل الإطار الذي عملت فيه حكومة إقليم كتالونيا أثناء حكم جوردي بويول Jordi Pujol بالإضافة إلى التغييرات الناجمة عن تغير الوضع القانوني لإقليم كتالونيا في 2006.

3 المطالب الكاتالونية في إطار إسبانيا

تعود المحادثات السياسية بين إقليم كتالونيا و إسبانيا حول الوضع الجديد لهذا الإقليم إلى فترة حكم بويول ، و تم المصادقة عليه رسميا في فترة حكم الإشتراكي بسكوال مارغال Pasqual Maragall و تبني هذا الوضع الدستوري الجديد في 2006 لم يأتي من فراغ الأمر الذي يؤكد بأنه برغم من العراقيل الموجودة في الوضع القانوني السابق لسنة 1979⁽²⁾ إستطاعت كتالونيا من أن تتجح في كسب المزيد من صلاحيات الحكم الذاتي، ويمكن إرجاع ذلك إلى إنضمام إسبانيا للإتحاد الأوروبي ، كما أن الوضع القانوني لسنة 2006 يمثل نهاية مرحلة لمسار عصير من المفاوضات.

بعدما خرجت إسبانيا من حكم فرانكو لم تكن هذه الأخيرة ضمن المؤسسات الأوروبية، و كانت عمليات التكامل الأوروبي متوقفة آنيا، لم تأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات المتعلقة بالشؤون الأوروبية آنذاك ، و لم تكن هناك الإجراءات الدستورية اللازمة على صعيد

¹ -Ibid, P 337.

² - Lavrof Dimitri Georges, Le Régimes Politique Espagnol, Coll Que Sais -Je ? , Paris, Puf, 1986, P125.

الجماعات المحلية لتطبيق القرارات الأوروبية و التي لديها إنعكاسات على صلاحيات البرلمان المحلي الكاتالوني (1).

ففي الوضع القانوني للحكم الذاتي الكاتالوني لسنة 1979 يحتوي على ثلاثة مواد أين تم فيها توزيع صلاحيات إقليم كتالونية :

-المادة التاسعة تنظم السلطات الحصرية لكتالونيا.

- المادة العاشرة تشمل الصلاحيات المشتركة مع إسبانيا .

- المادة الإحدى عشر تضم صلاحيات إقليم كتالونيا في سن التشريعات و القوانين

التطبيقية على أساس القواعد القانونية التي تملئها مدريد:

أما الوضع القانوني الجديد للحكم الذاتي الكاتالوني لسنة 2006 أضاف في المادة

113 صلاحيات قانونية في الشؤون الأوروبية(2):

" سيكون من إختصاص البرلمان الكاتالوني و تطبيق الحصري لقوانين الإتحاد

الأوروبي عندما تتقاطع و مجالات إختصاصها ". (3)

و العديد من إختصاصات إقليم كتالونيا تبقى رهينة الدستور الإسباني و على

حكومة إقليم كتالونيا إحترام الحدود التي وضعتها قوانين الدستور الإسباني ، و قد إستخدم

رؤساء الحكومات الإسبانية هذه الورقة للحد من عمل الأقاليم. و هذه الطريقة في العمل أدت

إلى إضعاف نظام الحوكمة في الداخل الإسباني ، فمن جهته نلاحظ الإستخدام المضطرد

للقوانين الرئيسية كالدستور من طرف إسبانيا للضغط على الأقاليم و التي تفوق "قوانين

¹-Fernandez Garcia, Alicia Mathieu Petithomme , **Les Nationalismes dans L'Espagne Contemporaine ,1975-2011**,Paris :Armand,Cacin,P266.

²-Ibid., P70.

³ -Pierre Vantol B, **Autonomie Politique et Réforme Statuaires En Espagne : Regard sur le « blindage des Compétences »**, Autonomes dans le Nouveau Statut de la Catalogne, Revue Français de droit Constitutionnel ,(81),2010, PP 68-107.

الإطار" (1). الشيء الذي يؤدي إلى تقليص صلاحيات الأقاليم عوض وضع الملامح الكبرى أين يمكن لهذه الأقاليم أن تضيع قوانينها الداخلية. كما أنّ المحكمة الدستورية الإسبانية، تعطي الكثير من الصلاحيات للدولة الإسبانية ، فعلى سبيل المثال يبقى التخطيط الإقتصادي العام مرتبط بقرارات مدريد ، و تبقى قطاعات أخرى كالزراعة تابعة لصلاحيات الأقاليم. لكن هذا لم يمنع إسبانيا من التدخل في تلك المواضيع بإسم التخطيط العام للإقتصاد كما تستخدم إسبانيا المصلحة العامة "الفوق إقليمية" لتجاوز صلاحيات هذه الأقاليم كمثل الإعانات الإجتماعية.

و تستخدم أيضا إسبانيا القواعد القانونية التي تنظم مبدأ المساواة بين الإسبانين في التمتع بحقوقهم الدستورية كما أنّ المحكمة الدستورية الإسبانية أعطت تعاريف جد فضفاضة لصلاحيات الأقاليم ذات الحكم الذاتي، فلم تعطي الكثير من التفاصيل الشيء الذي يسمح للدولة الإسبانية في إعطاء تأويلها الخاص بها في كل الصلاحيات(2).

فعلى سبيل المثال، إذا ما تعارضت صلاحيات أي إقليم بصلاحيات الدولة بإمكان هذه الأخيرة أن تفرض قوتها القومية في تسيير الأمور ، لكن بعد سنة 1991 طلبت المحكمة الدستورية للحكومة الإسبانية عدم إستخدام هذا المبدأ بشكل تعسفي(3).

نلاحظ من هنا أنّ هامش الصلاحيات المخول لإقليم كتالونيا على قلته، فإنه يزداد ضئيلة في التطبيق مع تدخل المحكمة الدستورية الإسبانية، و مع وجود صلاحيات ضئيلة في مجال التمويل الداخلي يؤدي ذلك إلى إضعاف الموارد و الوسائل لمواجهة الدولة المركزي.

¹ - Al Bierrtie, Le Nouveaux Statut d'Autonomie de la Catalogne, Revue Française d'Administration Publique , 2007, PP 122-123.

² -Garcia Marie, Carmen, L'identité Catalan Analyse du Processus de Production de L'identité Nationale en Catalogne ,Paris :L'Harmattan, 1998,P90.

³ -Guibernau Monserrat, Catalan Nationalism, Fracoism ,Transition and democracy ,London : Routledg, 2004,P75.

المبحث الثالث: أبعاد القومية الكاتالونية

توفي الجنرال فرانشيسكو **Francesco Franco** فرانكو في 20 نوفمبر 1975

وكان ذلك إذعان بإنهاء الديكتاتورية الفاشية في إسبانيا ، و تولى سدة الحكم الملك خوان كارلوس المنحدر من السلالة الملكية من آل بوربون التي كانت في الحكم قبل الجمهورية الثانية وفترة حكم فرانكو. و بدأت الحركات القومية الانفصالية تبرز في الساحة الإسبانية مستغلة نهاية الحكم العسكري الذي كان يمنع أية مبادرة سياسية داخل المجتمع الإسباني⁽¹⁾. قبل وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم كانت الحركات القومية التاريخية منقسمة على نفسها من حيث منطلقاتها سواء السياسية، الإقتصادية، و كذلك الثقافية ، و في فترة حكم فرانكو بقيت هذه التيارات محيدة و غير نشيطة، أين إنتظرت وفاة فرانكو لكي تبرز إلى الواجهة بإعادة تنظيم صفوفها لكي تكون لها أرضية سياسية صلبة لتحقيق أهدافها⁽²⁾.

3 1 المراكز السياسية للقومية الكاتالونية

يساعد النظام السياسي الإسباني على نشوء الحركات القومية الانفصالية، بحيث أنه قائم على اللامركزية التي طورت بعد سقوط الديكتاتورية، و كان هدف التاج الإسباني والطبقة السياسية الإسبانية في فترة نهاية الديكتاتورية هو إحداث إصلاحات في نظام الحكم الإسباني ليصبح نظام ملكي دستوري. و في نفس الوقت محاولة لتلبية تطلعات مختلف الأطراف و الأجندات السياسية خاصة بعد إعادة نظام التسيير البرلماني في كتالونيا " الجينراليتات".

أدت الديناميكيات المكتتبة في الإجتماعات البرلمانية إضافة إلى مطالب الحكومة الوطنية الجديدة لإحداث تغييرات و تعديلات على الوضع القانوني لإقليم كتالونيا.

¹ - Garcia Marie Carmen, Op .Cit, P37.

² -.Bizoux Angélique, Catalogne : L'Emergence d'un Politique Extérieure, Paris, L'Harmattan,2006,P155.

سعى رئيس الوزراء الإسباني الذي أتى بعد فترة حكم فرانكو أدolfo سوارز Adolfo Saurez⁽¹⁾، إلى محاولة إستيعاب المطالب الكاتالونية و الباسكية ، وكان يعي بأن إسبانيا كانت تعيش مرحلة جديدة قائمة على التكامل الإقليمي المتزايد بالتالي كان متفتحا لدراسة المقترحات الكاتالونية التي تطلب المزيد من الحكم الذاتي في الأبعاد السياسية ، الإقتصادية و الثقافية.

و في سنة 1977 تم إعادة نظام الحكم البرلماني الإقليمي في كتالونيا المسمى بالجنراليتات **Generalitat** و عودة جوزيف تراديلاس **Taradellas** . **J** ⁽²⁾ الذي كان منفيا لكي يتولى رئاسة الحكومة الإقليمية الكاتالونية. بعد عقد الإنتخابات الإسبانية و لأول مرة عرفت مشاركة الأطياف السياسية الإسبانية المتعددة تم كتابة أول دستور ديمقراطي لإسبانيا. و كان دستور 1978 يمثل محصلة جهد سياسي لكل ألوان الطبقة السياسية الإسبانية آنذاك، بما فيهم الأحزاب المعادية للنظام فرانكو، أو الأحزاب المنادية بنظام فرانكي جديد "المحافظون القوميون"⁽³⁾.

و بعدما تم المصادقة على هذا الدستور الديمقراطي تحولت إسبانيا إلى نظام ملكي دستوري مع إعادة الإعتبار لنظام الكورتيس و إعتبار الملك كقائد للدولة ، وبالنسبة لكتالونيا كان الدستور الجديد بمثابة نجاح كبير في سعيها نحو الحكم الذاتي. و تنص المادة الثانية من وثيقة الدستور كما يلي ⁽⁴⁾:

" يقوم الدستور على أساس وحدة الأمة الإسبانية وهي وحدة لا تتفصم، و على وطن مشترك لجميع الإسبان غير قابل للتجزئة ، كما تعترف و تضمن الحق في الحكم الذاتي للقوميات ضمن الأقاليم التي تشكلها مع ضمان مبادئ التضامن بينها "

¹ -Jean Claude Morera, **Histoire de la Catalogne**, Ed : L'Harmattan, 1993, P67.

² -Ibid,P 68.

³ - Guibernau, **the Identity of Nations**, Queen Building University Of London, 2008, P134.

⁴ - Ibid,P 135.

ووفقا للمادة 143 من الدستور الإسباني (1):

" يمكن للمقاطعات المتجاورة التي تملك خصائص تاريخية ، ثقافية، و إقتصادية مشتركة و أقاليم الجزر بالإضافة إلى المقاطعات التي تمتلك وضع إقليمي تاريخي، أن تكون جماعات إقليمية ذات حكم ذاتي ."

و بموجب دستور 1978 تم إنشاء 17 إقليم ذات سلطات تسيير داخلي موسع مع وجود ثلاث أقاليم تاريخية تتمتع بالحكم الذاتي و هي "كتالونيا، بلاد الباسك، غاليسيا".

و جسد هذا الدستور ضمان حق إستخدام اللغات القومية الإسبانية الأخرى كالكتالانية، الباسكية، الغالسية، الآغانية، إلى جانب اللغة الإسبانية المسماة بلغة قشتالة Castilan (2).

و تشير المادة الثالثة من الدستور الإسباني أنها (3):

"تعتبر مختلف أشكال اللغات الإسبانية بإختلافها ثروة و إرث ثقافي يجب إحترامه والمحافظة عليه".

بعد مرور 40 سنة من الحكم الدكتاتوري الفرانكي توصل المواطنون الكتالين في نهاية الأمر إلى إستعادة ثقافتهم و إستخدام لغتهم، و الأكثر من ذلك إستعادوا قدراتهم على حكم إقليميهم. يمثل الدستور الإسباني إعترافا بالهوية الكاتالونية كهوية منفصلة، ففي الماضي كان يستحيل تخيل القول بوجود ثقافة كتالانية منفصلة عن الثقافة الإسبانية بالأخص في عهدة حكم فرانكو ، لكن و بموجب الدستور الجديد تم الإعتراف بالثقافة الكاتالونية بل الأكثر من ذلك تم تكريس واجب حمايتها بإسم الدستور، و لعل أن الأمر الأكثر أهمية هو إعتبار إقليم كتالونيا كرقعة جغرافية تختلف بطبيعتها عن المناطق الأخرى

¹ - Ibid, P135.

² -Chaylor H.J.N, « History of Aragon And Catalonia », London: Methen, 1933, P 464.

³ -.Guibernau, Op.Cit, P136.

الإسبانية، بالتالي وضع اللبنيات الأولى للمطالب الانفصالية التي رفعت شعار "كتالونيا ليست إسبانيا" (1).

مثل الإعتراف بالقومية الكاتالونية في الدستور الإسباني غطاءا شرعي لمزاعم الحركة الانفصالية في بدايات القرن الواحد و العشرين.

رغم أنّ الدستور الإسباني 1978 لم ينص بصريح العبارة بأن كتالونيا تمثل أمة مستقلة، و هو الأمر الذي تم مناقشته في تعديل وضع الحكم الذاتي الكاتالوني في 2006 (2). في نص ملحق إضافي في الدستور ينص بالسماح للأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي باتخاذ القرارات في الشؤون إختصاصات محددة على شرط توفر المسؤولية بالإضافة إلى التفويض الذي يجب أن يستمد من الدولة الإسبانية. و هذا ما يمكن قراءته في المواد (09-142-148) ، و شكلت هذه المواد بذور النظام اللامركزي داخل الدولة الإسبانية (3). كما طلب من كل إقليم ذات حكم ذاتي أن يقدم وضع قانوني لحكمه الذاتي يوضع فيه صلاحيات الإقليم، اللغات الرسمية و الحدود (المواد 5- 143) (4).

وتم المصادقة على وضع الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا من طرف الناخبين الكاتالونيين و البرلمان الإسباني 1979 ، و خلافا للمناطق الحكم الذاتي الإسبانية الأخرى أمد النظام الإسباني لإقليم كتالونيا بأعلى درجات الحكم الذاتي التي يسمح بها الدستور الوطني الإسباني (5). فعلى سبيل المثال تمكن إقليم كتالونيا من إنشاء قوة شرطة كتالونيا المسماة **Mossos D'Esquadra** عكس التجمعات الإقليمية الأخرى أين نجد الشرطة الوطنية الإسبانية هي القوة الوحيدة المخولة لحفظ الأمن فيها (6). كما هنالك العديد من الأمثلة

¹ -Sawaniego Bone4 Mercedes, « L'action extérieur des Région Autonomes Périphérique de L'Espagne » dan Carlos E,Pachelo, Editions L'Harmattan,2011,PP 76-86.

² -Ibid, P75.

³ -Stegmann W Callion ,Ualin , « Paradiplomacy ? » dans Tassilo Hearschel ,Ponctus, The Role of region ?,Networks ,Scales, Territory, Kristiansand ,Region 8 Kane , 2011 ,PP 35-43 .

⁴ -Ibid,P37.

⁵ -Ibid, P39.

⁶ -Ibid, P43.

كالنظام الصحي الخاص بكتالونيا، و نظام تسيير السجون بالإضافة إلى إستخدام اللغة الكاتالونية كلغة رئيسية في الفضاء العام كلها نقاط تتميز بها كتالونيا عن بقية الأقاليم الأخرى.

و بالتالي يمتلك إقليم كتالونيا بصلاحيات موسعة لا تتقصه إلا ثلاثة ميادين و هي الهجرة ، الأمن الوطني، والجبابة، هذا المستوى العالي من الحكم الذاتي يمثل أساسا للمطالب القومية الانفصاليين، الذين يعتبرون بأن التسيير الداخلي الذاتي هو ناجح بنسبة كبيرة و إنه إن إستطاعت كتالونية أن تستقل سيكون ذلك فرصة عظيمة لتكوين دولة قوية، فحسبهم إزدهرت كتالونيا في كل الميادين رغم تدخلات الدولة الإسبانية في الشؤون الداخلية الكاتالونية. فكان دستور 1978، فرصة للكتالونيين لكي يبرهنوا للعالم أنهم قادرون على تسيير إقليمهم بكل نجاعة، كما صاحب دستور 1978 تحولات عميقة في هياكل الأحزاب القومية الكاتالونية (1).

فبعد وفاة فرانكو إعتلى جوزيف تراديلاس سدة الحكم في إقليم كتالونيا ثم تم إستخلافه بجوردي بويول **Jordi Pujol** المنحدر من وسط اليمين للحزب القومي "الإتحاد الديمقراطي الكاتالوني"، للإشارة فإن هذا الحزب جمع العديد من التيارات القومية الخاصة بإقليم كتالونيا ، و لعبت هذه التيارات التي هي تفرعت فيما بعد ، دورا محوريا في تطور الإيديولوجية القومية كتالونية لتصل إلى حد المطالبة بالانفصال. و يعتبر رئيس "حكومة الحكم الذاتي" لكتالونيا الحالي أرتور ماس **Artur Mas** زعيم الحركة الانفصالية في نفس الوقت أحد نماذج النخب السياسية القومية المتطرفة و المطالبة بالانفصال عن إسباني فدعى هذا الأخير في جانفي 2015 إلى عقد إنتخابات تشريعية مسبقة لكي يضم أكثر عدد ممكن من أصوات الانفصاليين (2).

¹ - Guibernau Montserrat, « Nations Without Statien The Eu : The Catalan Case »,London,Routledge,2006, P207.

² - محمود علي، الإنتخابات التشريعية في كتالونيا، مقدمة للإنفصال عن إسبانيا، على الموقع الإلكتروني:

فيما يخص الأحزاب الوطنية الإسبانية إما من اليمين أو اليسار الممثلة في كتالوني، كلها تعمل على تحقيق المصلحة الكاتالونية عوض المصلحة الوطنية الإسبانية⁽¹⁾. خلاصة القول أن الكتالانيين و الإسبانين يحاولون أن يعملوا في إطار الديمقراطية، التي هي نتاج تحول ديمقراطي عسير و الهدف هو إيجاد حلول إشكاليات القومية الكاتالونية، لكن و مع مرور الزمن تصادمت مصالح النخب السياسية لطرفين بالخصوص في المسائل الإقتصادية بحيث أن العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرون التي إنتهت بأزمة إقتصادية عالمية قوضت الإقتصاديين الإسباني و الكتالوني، الشيء الذي أحبط من عمليات التكامل بين الطرفين و زاد من حدة الخلافات حيث أنهما يتبادلان التهم بكونه أن كل طرف يتخطى حدوده الدستورية (*).

كما يشكل الإتحاد الأوروبي و منظمة الحلف الأطلسي فضاءين مهمين للقوميين الكتالونيين^(**)، ويؤكد كريستوفر كونولي⁽²⁾ Christopher Connolly بأن معاهدة ماستريخت تشكل مرتعا للإقليمية في أوروبا بإنشاء لجنة الأقاليم و مبدأ التفويض و الترويج للمواطنة الأوروبية، بالإضافة إلى الحماية الثقافية للأقاليم بتقديم إعانات مالية، مع إمكانية إستخدام الأقاليم القومية لأشكال العمل الشبه الدبلوماسي Para Diplomacy خارج نطاق السياسة الخارجية للدول .

<http://elbadil.com/2015/09/13>.

¹ - Fernandez Garcia ,Alilia Mathieu, Petithomme ,Op.Cit,P79.

* - في جانفي 2015 أعلنت الحكومة الإسبانية عن عزمها عن إعتقال رئيس إقليم كتالونيا أرتور مارس ، بعدما طالب بإجراء إستفتاء تقرير المصير في نوفمبر 2014، و الذي ألقته المحكمة الدستورية الإسبانية و الكتالونية و هذا الأمر عزز من مطالب القومية الكاتالونية.

** - يرى العديد من الباحثين بأن الإتحاد الأوروبي جعل من عمليات الإنفصال كأمر ممكن مقارنة بالسنوات الماضية.

² - Fernandez Garcia ,Alilia Mathieu, Petithomme ,Op.Cit,P88.

و يرى بييري Bieri أنّ (1):

" إذا ما إستقلت كتالونيا و إنضمت إلى الحلف الأطلسي سيكون ذلك بمثابة دافع قوي لضمان أمن الدول الصغرى، كما تمثل السوق المشتركة الأوروبية فضاء لتحقيق الأمن الإقتصادي "دولة كتالونية مستقلة"، ضف إلى ذلك أن قدرة كتالونية المشاركة مع الأقاليم والدول الأخرى ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي تعزز من فكرة إمكانية و قدرة كتالونية على تسيير شؤونها .

3 2 المرتكزات الإقتصادية للقومية الكاتالونية

لعل أن أهم و أبرز نواحي الخلاف الكائن بين إقليم كتالونيا و إسبانيا يكمن في الجانب الإقتصادي.

كان إقليم كتالونيا إقليماً رائداً مقارنة بالمقاطعات الأخرى فمنذ العهد الروماني إلى يومنا هذا تبقى كتالونيا نقطة جيوإستراتيجية حيوية للفلاحة و التجارة ، الصناعة، و السياحة. على الرغم من أنّ إسبانيا عرفت إنتعاش اقتصاديا بعد زوال الديكتاتورية الفرنكية ، إلا أن إقليم كتالونيا تميز بحيويته في الجانب إمتلاكه لقوة صناعية معتبرة، شكلت أزمة البترول العالمية سنوات السبعينات التي صادفت مرحلة التحول الديمقراطي في إسبانيا صدمة بالنسبة لكتالونيا في أرجاء إسبانيا(2).

و بعد تلاشي أثار الأزمة البترولية إستعاد الإقتصاد العالمي عافيته تدريجيا ، لكن بالنسبة لإقليم كتالونيا كانت فرصة مواتية لإحداث قفزة إقتصادية متميزة(3).

¹ - Guibernau Montserrat, Op.cit., P18.

² -Mc Robert Kenneth ,Catalonia: Nation Building W.Thout Astate ,Ontario, Oxford University Press , 2001,P280.

³ - Ibid, P282.

كما ساهم إنضمام إسبانيا للإتحاد الأوروبي سنة 1986 في تعزيز قدرات الإقتصاد الكتالوني في الولوج إلى أسواق الإتحاد الأوروبي كما أنّ نهاية الثمانينات كانت بمثابة بداية نهضة القطاع السياحي لكتالونيا في منطقة برشلونة و كوستابرافا و هذا بإنشاء آلاف مناصب الشغل و جذب العديد من المهاجرين و الكفاءات،

و في 1998 إحتضنت مدينة برشلونة الألعاب الأولمبية (1).

و شكل هذا الحدث العالمي نجاحا باهرا بالنسبة لكتالونيا، ذلك لإمتلاكها لبنية تحتية رياضية و سياحية جد معتبرة ، كل هذه العوامل ساعدت على تفويض نسبة البطالة وإنعاش السياحة، كما تم إنشاء العديد من المركبات السياحية على أنقاض المنشآت الصناعية التي شيّدت قبالة الشواطئ(2).

هذا الأمر أدى إلى صرف العديد من الأموال الإستثمارية لكنها غيرت من وجه برشلونة، و عبرها حولت إقليم كتالونيا إلى إقليم يمثل قطبا إقتصاديا بامتياز. كما أنّ نجاح الألعاب الاولمبية كان برهانا على ميلاد إسبانيا جديدة لفترة ما بعد فرانكو، فحين أنّ كتالونيا إستفادت بشكل فعال الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتبني لنفسها مكانة في الإقتصاد الدولي(3).

و على مرّ السنوات الأولى من الألفية الجديدة أصبحت برشلونة محطة جذب فريدة للسياح الإسبان و الأجانب الشيء الذي يسمح لكتالونيا بخفض معدل البطالة إلى 4% ، في حين أنّ إسبانيا حضت بمعدل تنموي الدخل القومي الخام ب 4% ، و معدل البطالة ب 9% وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 24 ألف دولار في 2006 ، مع إعتلاء المرتبة 15 من حيث الإقتصاديات الأكثر نموا أوروبا، في حين أنّ كتالونيا في نفس الفترة الممتدة من 2005 -2007 إمتلكت قوة نمو وصلت 4.5% و معدل بطالة 6%(4).

¹ - Hargreaves John, **Freedom for Catalonia?** Catalonia Nationalism, Spanish Identity and The Barcelona Olympic Gaués, Cambridge University Press: Cambridge, 2000,P150.

² -Hargreaves , John ,Op.Cit,P125.

³ - Capel Horacio Barcio Barcelone, Paris : Economica ,Antropos,2009, P149.

⁴ -ibid. p.161.

في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد وصل إلى 30 ألف دولار الشيء الذي يعني بأنه إذا كانت كتالونيا عضو مستقل داخل الإتحاد الأوروبي، ستحضى بالمرتبة الرابعة من حيث الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد داخل الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾

و تعبر هذه الأرقام على النجاح الإقتصادي للإقليم الكتالوني، و توضح أيضا أنّ إقتصاد كتالونية يشجع و ينمي القومية الكتالونية ، فبينما تنتمي الأحزاب السياسية الكتالونية إمكانياتها الخاصة لإنشاء فضاء سياسي مستقل و قادر على تسيير ذاته. تؤكد هذه الحقيقة الإقتصادية بأن إقليم كتالونيا بإمكانه أن يعيش و أن يزدهر بدون الإعتماد على شبكة الأمن الإقتصادي الإسباني الشيء الذي ينمي فكرة رمزية مفادها أنّ كتالونيا أكثر تفوقا من المناطق الإسبانية الأخرى الفقيرة، و تعززت هذه الفكرة أكثر بعد العجز الجبائي الإسباني⁽²⁾.

فالفرق الموجود بين الناتج المحلي الخام للفردين إسبانيا و كتالونيا وصل إلى نسبة 1 % مقارنة بالأقاليم الأخرى، فعلى سبيل المثال في سنة 2009 ساهمت كتالونيا بما نسبته 13 مليون يورو في "صندوق الأقاليم" الإسباني ، في حين أنّ كتالونيا إستلمت ثلاثة ملايين يورو فقط من نفس الصندوق الشيء الذي رفضه ممثلوا إقليم كتالونيا.

¹ - Capel Horacio, Op. Cie, P152,

² -ibid. P158.

3 3 المراكز الثقافية للقومية الكاتالونية

تشكل المعطيات السياسية و الإقتصادية لإقليم كتالونيا مرتكزات حقيقية لتطور طموحات القومية الكاتالونية ، لكن لن يكون لها معنى وروح دون وجود الثقافة الكاتالونية المتميزة عن غيرها⁽¹⁾.

تستمد الثقافة الكاتالونية هويتها من العصور الوسطى مروراً بالحقب التاريخية التي تلتها إلى يومنا هذا ، فبدون هذه الهوية الثقافية المتميزة لن يتمكن دعاة الانفصال داخل كتالونيا من بناء شروحاتهم الإيديولوجية و لن يتمكنوا من تطور قيام دولة وطنية كتالونية منفصلة عن الدولة الإسبانية.

ففي الوقت الحاضر تحوز كتالونيا على ثقافة خاصة تمثل المحرك الأساسي للحركة القومية الكاتالونية ، فرغم المحاولات العديدة للقضاء على العادات و التقاليد الكاتالونية منذ القرن 18 و في وقت حكم فرانكو إلا أن الثقافة الكاتالونية إستطاعت أن تستمر و أن تزدهر⁽²⁾.

إن زيادة معدلات الشعور القومي الكاتالوني بعد نهاية نظام فرانكو قد يؤدي إلى نشوء ظاهرة مماثلة لتلك التي حدثت في القرن 19 عندما شهدت إسبانيا ميلاد القومية الكاتالونية الحديثة⁽³⁾.

النهضة الكاتالونية الجديدة التي وقعت بعد وفاة فرانكو تعكس تلك التي حدثت في منتصف سنوات 1800. و لعل أن الأبعاد التاريخية و الإعجاب بالمجد الكاتالوني و رمزية

¹ - Keatine Michael, « Les Nationalités minoritaires d'Espagne Face Europe », Revue Etudes internationales ,Vol 10,N° 4, 1999,P 628.

² - Josep R ,Liobera, Foundation of National Identity From Catalonia To Europe ,New York : Berghahn Books ,2004,P 110.

³ - Simon Haris ,Catalonia is not Spain, A Historical Perspective, Ed, Rating, 2014, P32.

الإستشهاد لزعماء كتالونيا شكلت ملامح الثقافة الكاتالونية. أثناء حكم فرانكو تم طمس جل معالم الهوية الكاتالونية تحت تهديد السجن أو النفي، و حتى القتل، فتم حرمان جيل بأكمله من تعلم لغته و عاداته .

و هذا الأمر يفسر مدى التعلق الشديد للكتالنيين بمسألة إحياء الثقافة الكاتالونية بعد وفاة فرانكو.

ففي 1983 تم المصادقة على قانون ترقية اللغات في كتالونيا ، كان هدفه هو إعادة إحياء إستخدام اللغة الكاتالونية و إستعمالها في المجال العام ⁽¹⁾. و ما حمله هذا القانون الإستخدم الإجباري للغة الكاتالونية في جميع وسائل الإعلام الكاتالونية، و كذلك الأمر بالنسبة للمدارس الحكومية ، وكان لهذا القانون العديد من آثار و إنعكاسات في السنوات التي تلتته.

ففي 1979 كان عدد الكتالانيين الذين بإمكانهم الكتابة و القراءة باللغة الكاتالونية لا يتعدى 14.5%، في حين وصل هذا العدد 31,5 % سنة 1986، ووصل هذا العدد سنة 1996 نسبة 45.8 % ⁽²⁾.

ففي حين أنّ الكاتالونيين الذين خرجوا من حقبة حكم فرانكو كانوا بعيدين عن الثقافة الكاتالونية فإن الأجيال التي تلت لقانون 1983 فهي تدين بالولاء لإقليم كتالونيا أكثر مما تعتبر نفسها إسبانية.

و حسب إحصاء أجرى في 2007 حول الشعور الكاتالونيين تجاه إنتماءهم القومي أجاب 41% بأنهم كتالونيين و في نفس الوقت إسبانيون ، في حين أكد 30% بأنهم في

¹-Garcia Warumen, identité **Catalan**, Paris, Ed : L'haramatan, P1998, P144.

²-Contre d'Estudis D'opinio 2007- 2015, « **Barometree d'opinio Política**.ED. Catalonia,P54.

الدرجة الأولى كتالونيون قبل أن يكونوا إسبانيين ، و 16 % من مستجوبين أقرؤا بأنهم كتالونيون فقط ⁽¹⁾.

و عندما نقارن هذه الأرقام بإحصاءات 2010 وصل عدد الكتالانيين الذين يعتبرون أنفسهم بأنهم كتالينين فقط إلى 20.5% و 42.5% يعتبرون أنفسهم إسبانيين و كتالينين في نفس الوقت ، بينما وصلت نسبة الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم كتالينين قبل أن يكونوا إسبان 25.5% ⁽²⁾.

و في جانفي 2015 إنخفض عدد المستجوبين الذين يعتبرون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى إسبانيا و كتالونيا إلى نسبة 35.8% و 23.4% منهم يعتبرون أنفسهم كتالونيين فقط، كما نلاحظ أن نفس المعدلات المرتفعة في توجهات الكتالونيين نحو المطالبة بإنشاء دولة كتالونية مستقلة و هذا ما يمثله الجدول التالي ⁽³⁾:

السنوات	جويلية 2009	جويلية 2010	جانفي 2015
نسبة المساندة للإفصال	19%	23%	39%

¹-Ibid, P55.

²-Generlitat de Catalonia , « **The Democratic Transition and The Debat About The New Constitutional Context of Multilingualism** », Culturat.G.E.Catalonia,P39.

³- Ibid,P42.

إستنتاجات:

بعد نهاية الحرب الباردة و بناء نظام عالمي جديد ، تمكنت أوروبا من بناء الإتحاد الأوروبي الذي يصهر القوميات في داخله لبناء (الهوية الأوروبي ة). و أمام هذه الحركة التكاملية نلاحظ بروز حركات قومية، تطالب بالإنفصال عن الدولة القطرية التي تنتمي إليها مستعيني بالإتحاد الأوروبي لكي توصل رسائلها.

يولي الإتحاد الأوروبي أهمية بالغة للأقاليم الأوروبية و هذا بإشراكها في عملية صناعة القرارات كاللجنة الأوروبية للأقاليم .

القومية الكاتالونية، ليست وليدة اليوم ترجع جذورها إلى القرن 16 .

كما تتميز كتالونيا بثقافتها و هويتها الخاصة بها و التي يعترف بها الدستور الإسباني الذي جاء بعد وفاة فرونكو .

تتميز القومية الكاتالونية بوجود ثلاث أبعاد متوازية و هي المرتكزات السياسية، الإقتصادية، و الثقافية.

الفصل الثالث:

تأثيرات القومية الكتالونية

على الاتحاد الأوروبي

الفصل الثالث: تأثيرات القومية الكتالونية على التجربة التكاملية الأوروبية

يعطي الإتحاد الأوروبي للأقاليم الأوروبية العديد من الفرص من أجل أن ترفع إهتماماتها و مطالبها على مستوى الساحة الأوروبية سواء كان ذلك بصفة رمزية أو سياسية، خاصة و أنّ فضاء هذه المجالات تختلف باختلاف المواضيع السياسية، الإقتصادية والثقافية، و باختلاف الأقاليم ، خاصة أنّ بعض المبادلات التي تطرحها مؤسسات الإتحاد الأوروبي تبقى تابعة لخيارات الدول الأعضاء فيما يخص تطبيقاتها، كما أنّ الأقاليم تختلف من حيث خياراتها و توجهاتها، فنجد البعض منها تريد أن تلعب دورا على الساحة الأوروبية ، و هذا لا يتأت إلا بربط مجموعة من العلاقات الحيوية داخل الإتحاد الأوروبي.

إنّ الفرص التي يقيمها الإتحاد الأوروبي للأقاليم تزداد مساحتها عند عقد كل إتفاق على المستوى الأوروبي، فمعاهدة ليشبوننة توفر فضاءات أكبر بالنسبة للأقاليم مقارنة بمعاهدة ماستريخت لكن هذه الفرص تبقى دائما مقيدة بإرادة الدول المركزية.

فعلى سبيل المثال توجد أربعة محركات بالنسبة لأوروبا الاقاليم تستطيع أن تضع تطرح إشكاليات مشتركة متعلقة بالمعطيات الإقتصادية لكل إقليم داخل الدولة التي تتبع لها و هي كتالونيا ، باد رورنبرور Bade- Wureemberg ، لومبارديا Lombardie ، الألبرون Rhône-Alpes و بالتالي شكلت هذه الأقاليم مجموعة ضاغطة أعلنت على أهدافا عبر صفحتنا الإلكترونية: "أهدافنا هي ثنائية ، المشاركة في حركات تدويل قضايا الأقاليم، و تطوير و تعزيز دور الأقاليم داخل أوروبا و في حركات البناء الأوروبي"⁽¹⁾.

¹- Qutremoteur pour L'Europe ,2006.

<http://WWW.4Motorss.eu/Organisation-html> .Consulte le: 09- 04-2016.

و سيعالج هذا الفصل في محاوره الرئيسية تأثيرات القومية الكتالونية على الإتحاد الأوروبي في ثلاث مباحث .

المبحث الأول: رهانات القومية الكتالونية داخل الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: حدود المطالب الكتالونية على الصعيد الأوروبي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقومية الكتالونية ضمن الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: رهانات القومية الكتالونية داخل الإتحاد الأوروبي

سنحاول في هذا المبحث تحليل الطريقة التي يتم فيها تناول بعض الإجراءات السياسية بالإضافة إلى الرهانات الاقتصادية و الثقافية التي تتيحها الفضاءات الأوروبية لكي نستطيع أن تلعب كتالونيا دورا فيها يساعد على تقوية و تطوير حكمها الذاتي السياسي ، وأخذ بعض الصلاحيات من الدولة الإسبانية. لكن في الحقيقة المؤسسات الأوروبية لا يمكنها أن تستجيب بشكل فوري و مباشر لمطالب إقليم كتالونيا بصفة خاصة و الأقاليم الأخرى بصفة عامة.

1 1 أجندة العمل السياسي

تعتبر الأجندات السياسية جد هامة بالنسبة للأقاليم لأنها تنظم العمل السياسي الذي من شأنه أن يطور الأدوات الملائمة بالنسبة لواقع الأقاليم (1). كما تشكل الفضاءات السياسية (التشريعية و التنفيذية) مجالات للعمل السياسي للهيئات الأوروبية و الإقليمية. يعتبر الفضاء السياسي في جزئه الأكبر خارج عن نطاق سيطرة الحكومات بينما أن المجال الفضائي هو مستقل في أداءه في دول القانون (2)، فعلى الصعيد السياسي يمكننا أن نلخص ثلاث أدوار كبرى للأجندات السياسية التي يمكن أن تدير عليها كتالونيا و التي إستخدمتها فيما مضى بشكل متقطع حسب الحالات.

أولاً- على صعيد لجنة الأقاليم الذاتي تمد الأقاليم بوسائل تستطيع من خلالها أن تؤثر بشكل غير مباشر على بعض التشريعات بالإضافة إلى كونها منبرا لإسماع صوت الأقاليم.

ثانياً- البرلمان الإسباني، أين نجد أن المساندة التي تعطيها الأحزاب القومية الكتالونية ذات التوجهات الانفصالية للحكومات المركزية الإسبانية التي تعاني من عدم إستقرارها الداخلي

¹-Thurow Lester , *La Maison Europe Super Puissance du XXIE Siècle* .Calmann-Lévy, Paris,1992, P305.

² -Ferry Jean-Marc et Thibaud ,*Discussion sur L'Europe* ,Calmann-Lévy ,Paris,1992,P226.

يعطي للحركة القومية الكتالونية وزنا معتبرا في سياسته الإسبانية⁽¹⁾. و بالتالي أهمية أكبر بالنسبة لمطالبها كالمطالبة بالمزيد من الصلاحيات الحكم الذاتي ذات الطابع السياسي أو القوانين المتعلقة باللغات.

ثالثا- البرلمان الأوروبي، يعتبر هذا الأخير معتركا هاما بالنسبة للأقاليم، فيرفض المجلس الأوروبي العديد من مطالب الأقاليم بحجة أنّ البرلمان الأوروبي يعطيهم منبرا للغير من أجل الإدلاء بأرائهم و خطاباتهم، فيسعى هذا المجلس على توطيد و تقريب العلاقة الموجودة بينه و بين المواطن الأوروبي لقطع الطريق أمام التطور المضطرب لمكانة الأقاليم داخل المؤسسات الأوروبية⁽²⁾. حيث أنّ هذه الأخيرة تزعم أنها الأكثر قربا من الإستماع لحاجيات و مطالب و بالتالي الأكثر تخويلا لتمثيل المصالح الجماعية للمواطنين الأوروبيين.

وبناء على ما سبق تمتلك كتالونيا بقدرة التأثير داخل الإتحاد الأوروبي عبر لجنة الأقاليم الأوروبية، التي أنشأ خصيصا لكي تتيح الفرصة للأقاليم التحت الدولاتية لكي تسمع صوتها على المستوى الأوروبي.

و هنا نلاحظ الجانب الرمزي الذي تلعبه لجنة الأقاليم، لكن في نفس الوقت توجه له العديد من الإنتقادات فيما يخص نقص سلطاته الفصلية، و دوره الإستشاري المحض⁽³⁾.

و ما فتأت أن عرفت الأقاليم الأكثر نشاطا على المستوى الأوروبي بضائلة وهشاشة، دور لجنة الأقاليم حتى بدأت تتلاشى الأمل لتترك محلها لشك و الريبة في المؤسسات الأوروبية⁽⁴⁾، خاصة مع بقاء الدولة كفاعل رئيسي داخل الإتحاد الأوروبي، و يمكن

¹ -Baron, N, *Etat Compose ou Décompose ? la Reforme des Autonomies Espagnoles et les Effets sur La Fragmentation Territorial Et Institutionnelle Du Pays*, L'Espagne Politique, P20, Consulté le 20-03-2016 sur le sit :

[http:// espacepolitique.revués.org/073/html](http://espacepolitique.revués.org/073/html).

²-Gura Radovan Et Gilles Rouet, *Expression Culturelles et Identités Européennes*, Bruxelles, Bruylant, 2012,P66

³-Maeéart Pierard, *Françoise ,L'Action Extérieur des Entités sub-étatiques Approche Comparée Europe Amerique du Nord*, Louvain, Ed, Presses ,Université de Couvain 2008, P177.

⁴-Ibid,P178.

الإستشهاد هنا بكون الإتحاد الأوروبي يعطي لكل دولة نصيبها من الأعضاء حسب معدل السكاني لكل دولة، و ليس على أساس الخصوصيات الإقليمية.

و بالتالي فإن إختيار الممثلين على الصعيد الأوروبي يبقى حصرا من صلاحيات الدولة، ضف إلى ذلك أنّ عدد ممثلي الأقاليم هو نفسه عدد ممثلي الجماعات المحلية الأوروبية و هذا الأمر يؤدي إلى خلط الأوراق و المطالب ، بينما هو محلي و بين ما هو إقليمي⁽¹⁾. إضافة إلى ذلك نجد الإختلافات و الإنشقاقات بين الأقاليم داخل لجنة الأقاليم كما أشار إلى ذلك العديد من المفكرين⁽²⁾، "كهونينج Honninge"، كيزر Kaizer ، ماركس Marks، فعندما تم تشكيل لجنة الأقاليم طالبت العديد من الأقاليم على ضرورة إمتلاكها لآلية إتخاذ القرار المزدوج. و الحق في العودة إلى المؤسسات القضائية الأوروبية. و بالرغم من أنّ لجنة الأقاليم تعرف زيادة في صلاحياتها من معاهدة أروبية إلى أخرى فإنها لن يكون لها سلطة لإتخاذ القرارات في النظام السياسي الأروبي، لأن الإتحاد الأوروبي لن يتحمل زيادة الأعباء و التعقيدات المؤسساتية فيما يخص مسارات إتخاذ القرارات بإضافة مؤسسة رابعة ذات قدرة قرارية⁽³⁾. يسعى الإتحاد الأوروبي عكس ذلك إلى تحقيق الإجراءات الوظيفية حتى و إن كان ذلك صعبا كما بينته الأحداث بعد فشل الدستور الأروبي في 2005⁽⁴⁾.

لكن تحوز كتالونيا على العديد من الأجندات السياسية تسمح لها أن تطرح إنشغلاتها و الإنشغالات الأقاليم التي تماثلها، لكي تأخذ بعين الإعتبار في السياسات

¹ -Marcier Arnaud, **Vers Un Espace Public Européen Recherche sur la Construction L'europpéen**, Ed, L'Harmattan, 2003,P248.

² -Mondou Christoph, **L'Action Extérieur des Collectivités Territoriales**, 2007, P123.

³ -Gorara Douvan, Op. Cit, P67.

⁴ -Duclos Laurani, **L'Europe Et Le Dialogue**, Coll, Les Cahiers du Plan, N° 14,La Documentation Française, 2005,P94.

الأوروبيّ ، فيبدو أنّ البرلمان الإسباني سيكون أحد الوسائل السياسية التي يخولها إتفاق ليشبونة ، لكي تتمكن كatalونيا من طرح مطالبها⁽¹⁾.

تسمح معاهدة ليشبونة للبرلمانات الوطنية من تمرير بعض المشاريع التشريعية وهذا في حال إعتراض ثلث أعضاء البرلمان الوطني بحجة أن ذلك النص يتعارض و مبدأ تفريغ السلطة Subsidiarity Principle التفويض الأوروبي ، ستقوم اللجنة الأوروبية بإعادة النظر في هذا المشروع "المادة 12"⁽²⁾.

لكن لكي تستطيع كatalونيا إستخدام هذا السلاح يجب أن تكون الحكومة الإسبانية تعاني من إشكالية الأقلية البرلمانية. و يحتاج إلى دعم الأحزاب الكatalونية لكي يبقى في السلطة و تبقى مثل هذه المعادلة لديها فرص قليلة للحدوث بشكل دوري لأنه و بكل بساطة عندما تكون الحكومة الإسبانية في أقلية يجب أن تكون الكومة التي تتأسس الحكومة الكatalونية ذات توجهات يمنية أو يسارية متناغمة مع البرلمان الكatalوني⁽³⁾.

ففي 2012 كانت كatalونيا تحت حكم إئتلاف اليسار أما على رأس البرلمان الكatalوني كان تحت وطأة إئتلاف اليمين المسيطر على وجود تضارب بين اليمين و اليسار لم تستطيع كatalونيا الخروج بموقف موحد ، ضف إلى ذلك أنّ الإشتراكيين الكatalونيين تربطهم علاقات معقدة بالإشتراكيين الإسبان. ضف إلى ذلك بأنهم مطالبون بجلب المنتخبين الكatalونيين الذين يتكلمون الإسبانية⁽⁴⁾.

و يمكن لإقليم كatalونيا أن يعتمد على البرلمان الأوروبي الذي يحظى بالكثير من الصلاحيات التي أعطيت له بعد معاهدة ليشبونة ، ففي هذا الفضاء يمكن لكatalونيا أن

¹ - Cuctiaux Yolaine, **Le Nouveau Statut D'Autonomies de la Catalogne** ,Act 2, De L'Etat des Autonomies ,Critique internationale , N°37,2007, P 45.

² -Favreau Bertrand, **La Charte des Droits Fondamentaux de L'Union Européenne ,Après le Traité de Lisbonne**, Bruxelles, Bruylant,2010,P109.

³ -Raccah Aurélien, Op .Cit, P138.

⁴ - Ibid, P139. .

تحدث العديد من النتائج الإيجابية لكن ليس بمفردها ، ففي حال ما إذا تم تحويل صلاحيات الحكومة الإسبانية لممثلي هذه الحكومة نحو الإتحاد الأوروبي ، و تصادف أن هذه الصلاحيات و السلطات في يد الجماعات التي تملك الحكم الذاتي يمكن للكتالنيين في هذه الحال أن يرحوا بشكل مباشر إعتراضاتهم في المحافل الأوروبية⁽¹⁾.

لكن النتائج الأكثر إيجابية لكتالونيا على الصعيد التكاملي صناعي بإمتياز.

1 2 الرهانات الإقتصادية

فعلى الصعيد الإقتصادي سيستفيد إقليم كتالونيا من حركات التكامل الأوروبي. وشكلت كتالونيا سنة 1982 أي قبل إنضمام إسبانيا إلى الإتحاد الأوروبي جمعية أرباب العمل سميت **Patronat CatalaProEuropa** لتدعم دخول إسبانيا للإتحاد الأوروبي ، وكان لهذه الجمعية مكتب في بروكسل عند إنضمام إسبانيا للجماعة الإقتصادية الأوروبية⁽²⁾.

و تضم هذه الجمعية ممثلي القطاعات الإقتصادية و المالية و المجالات الجامعية و الإدارة المحلية⁽³⁾. و كان دورها هو إعلام الأوروبيين بمدى الفرص الإقتصادية التي تتيحها إقليم كتالونيا من أجل الدفاع عن المصالح الإقتصادية لهذا الإقليم فإن وجود مصالح للجماعات الإقتصادية و المالية لترويج للإتحاد الأوروبي داخل كتالونيا و الترويج أيضا لكتالونيا على الصعيد الأوروبي هو خير دليل على مدى ووعي رجال الأعمال الكتالونيين لمدى الفرص التي تنتجها عملية إنضمام إسبانيا للجماعة الإقتصادية الأوروبية⁽⁴⁾.

¹ - Chaltiel Florance, **Le Processus de Décision Dan L'union Européenne**, La Documentation Française ,Coll ,Reflexe Europe, Paris,2006,P155.

² - Ammon Gunther, **L'Europe des Region**, Ed, Economica,Paris,1996,P210.

³ - Paquin, Op.Cit,P66.

⁴ -Panara C, De Becker A, **The Role Of The Regions in Eu Governance**, Spainger, New York, 2011,P239.

إستفادت كتالونيا كإقليم صناعي كبير من إنضمام إسبانيا إلى أوروبا ، تحتل الصناعة 21% من الصناعة الإجمالية لإسبانيا ، ووصل الإنتاج الصناعي الكتالوني إلى حوالي 25% من القيمة المضافة الخام للقطاع الصناعي الإسباني ، في حين أن كتالونيا لا تمثل سوى 16% من مجموعة السكان (1).

فمن الفترة الممتدة من 1969-1986 إزدادت الصادرات الإسبانية من الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي من 6.9% إلى 16.9% و وصلت بعد 1990 أكثر من 40% من إجمالي دخل الداخلي الخام (2).

و في 2009 رغم الأزمة المالية التي هزت كتالونيا و إسبانيا فإن الصادرات تمثل حوالي 30% من ناتج الدخل الخام الكتالوني مقارنة ب 14.7% بالنسبة لإسبانيا (3). كما يمنح الإتحاد الأوروبي العديد من الأدوات الإقتصادية التي يمكن أن تستخدمها كتالونيا لكن أهدافها النهائية تبقى في غالبيتها ذات صدى إقليمي كالإعانات المالية الموجهة للجماهات المحلية ، و هو أحد تلك الأدوات التي صخرتها المؤسسات الأوروبية لتنمية الجوانب الإقتصادية للأقاليم. و تخصص الحزم المالية ثلاث أهداف : الفعالية الإقتصادية ، المنافسة الإقتصادية ، و الشراكة الإقليمية ، بالإضافة إلى أدوات مالية أخرى كالصندوق الأوروبي من أجل التنمية الريفية و الصندوق الأروبي لتأمينات الفلاحة أو الآلية المالية لدعم الصيد البحري (4).

¹ -Ibid,P240.

² - Paquin, Op. Cit, P39.

³ - Generalitat de Catalonia, **Gdp At Market Prices ,by Components of the demand At Current Price**,20 Mars 2010.Consulté le 10-03-2016.
[http:// www.idscat.capt/Rug/Aec](http://www.idscat.capt/Rug/Aec) 13.

⁴-Ghemawat P Vives, **Apicture of the Economiy and Business in Catalonia ,Threats and Opportunities , Barcelone**, Publique Sector Research Center ,2009,P33.

و تشكل هذه الآليات المالية دعماً بالنسبة للتطور الإقتصادي للأقاليم الشيء الذي أدى ببعض الدول لخلق أقاليم جديدة لتستفيد من هذه الأموال⁽¹⁾.

و من أجل دفع السياسة الإسبانية الإقتصادية داخل كتالونيا أنشأت مدريد الإطار المرجعي للإستراتيجية الوطنية و هو يشكل برنامجاً موسعاً وطنياً يتركب من برامج مخصصة لكل إقليم يسمى بالبرنامج الإجرائي. و بلغت نسبة الإستثمارات الأوروبية في كتالونيا في الفترة الممتدة من 2007-2012 إلى 680 مليون يورو و هذا الرقم لا يأخذ بعين الإعتبار الأموال التي أعطتها إسبانيا و حكومة كتالونيا التي وصلت 720 مليون يورو في نفس الفترة، و نلاحظ هنا أن الحزم المالية التي تخصص للأقاليم هي جد معتبرة ، لكن تسيير هذه الأموال يبقى مرتبطاً بالمؤسسات المركزية للدولة⁽²⁾، فتعوض المؤسسات الأوروبية الدول لتسيير هذه الحزم المالية عوض إعطاء هذه السلطة للأقاليم.

فبالنسبة لكتالونيا عندما تريد أن تدعم مشروع قدم لها أوروبا يجب أن تحظى بموافقة "الإطار المرجعي للإستراتيجية الوطنية" التابع لإسبانيا⁽³⁾. بالإضافة إلى هذه المعطيات الإقتصادية الحيوية بالنسبة للإقليم ضمن كتالونيا نجد المعطى الثقافي الذي يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للأقاليم في رسم الهوية القومية الإقليمية ، و تدعم المؤسسات الأوروبية الجوانب الثقافية بشكل مباشر أين تكون فيه الحزم المالية أقل أهمية مقارنة بالقطاع الإقتصادي ، لكن لا يمكن تجاهل الإفرزات السياسية كمثل هذه الأبعاد الثقافية.

1 3 الرهانات الثقافية

نتاولنا في المراحل السابقة من هذه المذكرة الأهمية التي تكتسبها الخطابات بالنسبة للأقاليم على الساحة الأوروبية. و هذا في إطار سعيها لإثبات وجودها و من ثمة المطالبة

¹ - Loughlin, Op. Cit, P147.

²-Didier Billion, **La Situation Politique En Catalogne : Quels Défis ?** . sur [http:// G.Catalogne / La situation Politique 209, Iris.html, 24Mars 2014](http://G.Catalogne / La situation Politique 209, Iris.html, 24Mars 2014).

³ -Mathieu Petithomme et Alicia Fernandez Garcia, **Le Nationalisme Catalan dans une Espagne en Crise : du Fédéralisme Asymétrique a L'indépendantisme ?**, Ed, idée Fédérale, Québec, 2013, P15.

بحقوقها ، و هذه الإرادة لا يمكن أن تختزل فقط في الخطابات السياسية الرسمية و المشاركة في بناء سياسات في المسرح الأوروبي، تسعى كتالونيا إلى ترويج صناعتها الثقافية كهدف أساسي لتنمية الثقافة الكتالونية في أوروبا و في العالم ⁽¹⁾. فتميز كتالونيا بامتلاكها للغة وثقافة خاصة بها الشيء الذي يعطيها هوية متميزة الشيء الذي يسمح لها بأن تؤكد على خصوصياتها أمام الدولة الإسبانية فاللغة الكتالونية ليست ذائعة الصيت و ليست لغة رسمية لأي دولة وطنية ، كالفرنسية في العالم الفرنكفوني ⁽²⁾.

فإن هذا الأمر يشكل عائقا بالنسبة للثقافة الكتالونية للترويج لصناعتها الثقافية فعند إنتاج أي مادة ثقافية يجب أن تستخدم لغة غير اللغة الكتالونية الغير مفهومة عالميا. فاللغة بالنسبة للثقافة الكتالونية ليست فقط وسيلة للاتصال بل هي أيضا تترجم جانب من الهوية القومية الكتالونية ، و يرى تشاردو Charaudeau في هذا المجال ⁽³⁾:
" إنه من البديهي اعتبار اللغة كعنصر رئيسي في بناء الهوية الجماعية، فهي تضمن الانسجام الإجتماعي".

و في هذا الإطار خصصت مؤسسات الإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة بين 2007-2013 حوالي 400 مليون يورو من أجل تمويل المشاريع الثقافية و ذلك عبر ثلاث أهداف ⁽⁴⁾:

-تشجيع الحركات الثقافية العابرة للحدود و القوميات و المحترفين في هذا المجال.

-تشجيع و ترويج التحف الفنية و المنتجات الثقافية و الفنية عبر الحدود الوطنية.

¹-Charaudeau, Op. Cit, P 342.

²Tourain Alain, « Y-A-T-II un Modèle Espagnol ? ».In Pouvoirs CN° 125,2009, P43<.

³Charaudeau, Op.Cit,P372.-.

⁴ -Cyril Trépier, *Géopolitique de l'indépendantisme En Catalogne*, Collection Logiques politiques , Paris, L'Harmattan, 2015,P 68.

-تعزيز أطر الحوار بين الثقافات و في هذا الإطار أيضا تم تخصيص مستويات

التدخل للإتحاد الأوروبي⁽¹⁾ :

أولا- من خلال مساعدة التظاهرات الثقافية كالمشاريع ذات الأبعاد الثقافية السنوية و هذا على مدى سنتين.

ثانيا- من خلال مساندة الجمعيات و المنظمات التي تعمل في المجالات الثقافية و يجب على هذه المنظمات أن تقدم برامج ثقافية تشترك فيها على الأقل سبعة دول ضمن الإتحاد الأوروبي.

ثالثا- تمويل البرامج المتعلقة بجمع و تحليل و نشر المعلومات.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنّ إقليم كتالونيا حاز على غالبية المشاريع الأوروبية الثقافية و هذا في الفترة الممتدة ما بين 2007- 2013⁽²⁾. و هذا يؤكد على أمرين مهمين الحزم المالية المعتبرة التي تخصصها كتالونيا و الإتحاد الأوروبي لترجم الصورة التي تريد أن تغطيها كتالونيا في الساحة الأوروبية، و في هذا المجال تم تخصيص 7 مليون يورو من طرف الإتحاد الأوروبي من أجل إنجاز مشاريع المؤسسات الثقافية الكتالونية⁽³⁾.

رغم أنا لأموال التي تضخها أوروبا لا تفوق نصف ميزانية المشروع، وهذا الأمر يدل على مدى حيوية و ديناميكية الثقافة الكتالونية التي لا تنحصر فقط على اللغة في محصلة القول فإن الإتحاد الأوروبي يمثل محركا رئيسيا في الدعم و ترويج الثقافة الكتالونية و بطريقة أو بأخرى في بناء الهويات الثقافية للأقليات داخل الأقاليم⁽⁴⁾.

لكن كل هذه الرهانات سواء السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية تجد كلها محدوديتها

و هذا ما سنحاول أن نتعرف عليه في المبحث التالي.

¹ - Ibid., P69.

² -Didier Boilon ,Op .Cit.P 25.

³ -Ibid.P37.

⁴ - Assier Andrieu Louis, **Frontières, Culture Nation, La Catalogne Comme Souveraineté**, la Revus Européenne, 2014, N° 3, P31.

المبحث الثاني: حدود المطالب الكتالونية على الصعيد الأوروبي

رغم الديناميكية الملحوظة أوروبياً حول الإرادة السياسية لإقليم كتالونيا في مسار تطوره الساعي إلى تقوية مرتكزاته القومية، أما على الساحة الإسبانية أو الأوروبية تجد تلك الحركات و الإرادات القومية الكتالونية محدوديتها في الفضاءات السياسية و المجالات الاقتصادية و الإمكانيات الثقافية التي تقوم بإتخاذها مؤسسات الإتحاد الأوروبي. بحيث أن جميع حركات و آليات الإتحاد الأوروبي تشكل هامش موسع من الحريات للدول فيما يخص تسييرها للخيارات المالية⁽¹⁾.

فعلى سبيل المثال تملك بلجيكا مجموعة من القواعد القانونية المسبقة الصياغة التي تنظم التقسيم الإقليمي لحسب الإعانات المالية، و توجد دول أخرى كألمانيا تعطي تمثيلاً للأقاليم على المستوى الفيدرالي الشيء الذي يعطيها نوع من السلطات في إتخاذ القرارات والقوانين من طرف الدولة المركزية خصوصاً تلك المتعلقة بتطبيق برامج الإعانات الأوروبية⁽²⁾.

أما في الحالة الإسبانية لا تتمتع جماعات الحكم الذاتي بنفس تلك السلطات و تبقى رهينة للمفاوضات الثنائية أو للعبة المصالح السياسية داخل البرلمان الإسباني⁽³⁾

¹ - Chaltiel Florance, Op.Cit, P127.

² - Costa Olivier Magnette Paul, **Une Europe des Elites ?**, Réflexions sur la Fracture démocratique de L'union Européenne, Edition de L'université de Bruxelles, 2008, P 291.

³ - Boutayeb Chahira, **La Solidarité dans L'union Européenne**, Pierre Angulaire d'un Système Juridique, Dalloz, Coll, Thèmes et Commentaire, 2010, P276.

2-1 محدودية الوسائل السياسية

على الصعيد السياسي الشيء الذي يحد من فرص، الأدوات التي تعتبرها المؤسسات الأوروبية، هو كون أن كتالونيا لا تملك الكثير من سلطات إتخاذ القرار الحقيقية⁽¹⁾. صحيح أن الإتحاد الأوروبي أعطى مجالا أكبر لمكانة و دور الأقاليم خاصة بعد دخول معاهدة لشبونة معاهدة التنفيذ، لكن هذا لا يعني أن "أوروبا الأقاليم" ستصبح سلطة مؤثرة بشكل مباشر في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمواضيع الإستراتيجية بالنسبة لها⁽²⁾. و كما سبق ذكره فإن غالبية الفصاءات السياسية التي يمكن أن تعمل عليها للأقاليم في المجال الأوروبي تعرف الكثير من القيود سواء من حيث المواضيع أو من حيث ضرورة إمتلاك ميراث القوة الملائم داخل البرلمان الوطني من أجل تطبيقها.

ففي الحالة الكتالونية تتخفى الحكومة الإسبانية وراء معطيات وحدة الدولة و مبدأ المساواة لكل مواطنيها من أجل "إغراق" الخصوصية الكتالونية، الباسكية، و الغالسية و هذا بحجة أن هذه الأقاليم ذات الحكم الذاتي لديها نفس الحقوق و الواجبات كالأقاليم الأربعة عشر الأخرى الإسبانية⁽³⁾، بغض النظر عن "القوميات التاريخية"، لكن بعدما تم المصادقة على الوضع الجديد للحكم الذاتي لإقليم كتالونيا عام 2006⁽⁴⁾. و الذي يعطي المزيد من السلطات خاصة في المجال المالي و الجبائي أدى إلى إعطاء نفس جديد للقوميين الانفصاليين الكتالونيين، لكن الإتحاد الأوروبي في إطار نظامه المالي المعقد يظهر مدى رفضه لوجود أنظمة جبائية متباينة داخل نفس الدولة⁽⁵⁾.

حيث طالب الإتحاد الأوروبي من إسبانيا ببناء نظام جبائي موحد، و في حال ما إذا كان للإتحاد الأوروبي إشكاليات متعلقة بشكل مباشر بالأقاليم يمكن بتفاوض الإتحاد

¹ - Cyril Trépier ,Op. Cit, P 155.

² -Ibid, P 202.

³ -Pacheco Amaral Carlos, **Autonomie Régionale et Relations Internationales** ,Paris, L'Harmattan, 2011,P 86.

⁴ -Tetart Frank ,**Nationalismes Régionaux, Un défi pour L'Europe**, Bruxelles, de Boeck,2009 , P61.

⁵-Cyril Trépier, Op. Cit, P111.

الأوروبي بشكل مباشر مع حكومات تلك الأقاليم ، بل سيتعامل مع الوحدات الإقليمية في المستوى الدولة التي هي عضو داخل الإتحاد.

2 2 محدودية المعايير الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي لا تتأتى كبرى مشاكل إقليم كتالونيا من الإتحاد الأوروبي لكنها تأتي من الدولة الإسبانية بحد ذاتها⁽¹⁾.

ففي غالبية الأحيان يتم إنشاء البرامج الأوروبية على تشكيلة برامج لدعم ، أي أنها لا تتعدى مستوى محدد من مستويات التمويل الإجمالي لأي مشروع. أما فيما يخص بقية التمويل سيلقى على عاتق الحكومات أو الهيئات المشاركة، لكن تعاني كتالونيا من نقص فادح من وجود بنوك الأعمال⁽²⁾. على الرغم من أنّ إقليم كتالونيا هو الإقليم الأكثر إمتلاك لصندوق توفير و الإحتياط لكنها لا تملك أي مؤسسة بنكية ذات جذور كتالونية بإمكانها أن تستثمر في مشاريع كبرى كما هو الحال في صندوق الإيداع في إقليم الكبك بكندا⁽³⁾.

ضف إلى ذلك أنّ رجال الأعمال و المستثمرين الإسبان لا يحبذون أن يستثمروا أموالهم في إقليم كتالونية، فنلاحظ أنّ القومية الكتالونية حتى و إن كانت قوية في جوانبها السياسية و الثقافية تبقى هشة من حيث وجود "قومية اقتصادية كتالونية"⁽⁴⁾ .

فنلاحظ أنّ غالبية المستثمرين الأجانب في كتالونية تتمثل في كبرى شركات متعددة الجنسيات بالتالي فإن إقليم كتالونيا هو جد حساس بالنسبة إلى تقلبات الأسواق

¹ - Loyer Barbara, *Géopolitique de L'Espagne*, Paris, Armand colin, 2006, P38 .

² -FeliuG ,*Historia Economica de Catalonia*, Ed, Rial Base ,Barcelona,2012, P18.

³ - Ibid, P20.

⁴ - Muro Diego, and Alejandro Quirogu, « *Building The Spanish Nation :The Centre Periphery Dialectic* »*Studies in Ethnicity and nationalism*, N°1, 2015

الدولية حسب مصالح الشركات العابرة للقوميات ⁽¹⁾. إضافة إلى الحدود ذات الطبيعة الإقتصادية التي تحجم من دور إقليم كتالونية على الساحة الأوروبية نجد أيضا كوكبة من الحواجز الثقافية التي تعرقل المطالب القومية الكتالانية.

2 1 محدودية المطالب الثقافية

أما على الصعيد الثقافي نجد أنّ أهم عنصر يحد من محاولة تصدير الثقافة الكتالونية في الساحة الأوروبية هو عدم الاعتراف بلغة الكتالونية كلغة رسمية داخل الإتحاد الأوروبي ⁽²⁾.

على الرغم من أنّ اللغة الكتالونية هي اللغة السابعة الأكثر تداولاً أوروبياً ، فيتم تداول هذه اللغة في أربعة دول منها ثلاثة دول هي أعضاء داخل الإتحاد الأوروبي و هي إسبانيا، إيطاليا، فرنسا ولديها وضع لغة رسمية في أندور Andorre فتحتى اللغة الكتالانية بوضعية هامشية داخل الإتحاد الأوروبي الشيء الذي يجبر الكتالانيين إلى إستخدام لغة أخرى في العديد من المؤسسات و يقتصر دورها في إيصال الرسائل الجزئية للهوية الكتالونية ⁽³⁾.

و بفضل طلب تقدمت به إسبانيا في 2004 يمكن اليوم إستخدام اللغة الكتالونية في بعض مؤسسات الإتحاد الأوروبي تحت مجموعة من التحفظات رغم أنّ هذه اللغة لا تحوز على وضع اللغة الرسمية داخل الإتحاد الأوروبي ⁽⁴⁾. على الرغم من أن اللغة الكتالونية تضم

¹-Ibid., P6.

² - Boyer Henry ,Lagarde Christian ,L'Espagne et Les Langués : Un Modèle Ecolinguistique, Paris, Ed, L'Harmattan,2002, P288.

³ -Genieys William, « L'Espagne : Un Eldorado pour L'analyse du Politique sur Europe ? » in Pole Sud(N° 16),2002,P 18 .

⁴ -Generalitat de Catalunya, Le Catalan ,Une Langue d'Europe,28 Juin 2008.

<http://www.20.genecat.com/doc/Catala08.pdf>. Consulté le 12 Mars 2016.

12 مليون مستخدم و هي لغة أكثر عالمية مقارنة باللغات الوطنية الأخرى كالمالطية، الإستونية، الدانماركية، و الفنلندية.

عدم الإعتراف بهذه اللغة كلغة رسمية في الإتحاد الأوروبي لا يجبر هذا الأخير على ترجمة الوثائق إلى هذه اللغة عوض هذه الإعتراف الرسمي أعطى لها وضع "لغة عمل" داخل الإتحاد الأوروبي. لكن داخل تلك المؤسسات التي يكون فيها أعضاء الحكومة الإسبانية ممثلين، و هذا الرهان يمثل أهمية كبرى لدى الكتالانيين ، حيث بلغ بالسياسيين الكتالانيين إلى إستخدام اللغة الإنجليزية في البرلمان الأوروبي عوض اللغة القشتالية أي الإسبانية (1).

و هنالك أيضا حاجز آخر لا يقل أهمية فيما يخص الآليات الأوروبية المتعلقة بالجوانب الثقافية، و هو أن البرامج المصاغة لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الأقاليم الثقافية في سياستها التوزيعية. تتحاشى مؤسسات الإتحاد الأوروبي الدخول في حوارات تؤثر بشكل سلبي على دعم الدول الأعضاء لتنمية الإتحاد. و بالتالي تعطي تلك المشاريع الإقليمية ذات الطابع الثقافي إلى سلطة الدولة (2). و هنا نلاحظ مدى الدور المحوري الذي تلعبه الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي في مقابل المطالب القومية للأقاليم تحت دولاتية (3).

الحركة القومية الكتالونية مرت بالعديد من المحطات التاريخية ، ولعل أن قيام الإتحاد الأوروبي كفضاء فوق قومي كان و لا يزال فرصة للقوميين الكتالانيين للمطالبة بتحقيق مطالبهم القومية و التي وصلت إلى حد اليوم إلى المطالبة بالإنفصال عن الدولة

¹-Assier Andrieu Louis, **Frontières, Culture, Nation, La Catalogne comme Souveraineté culturelle in Revue Européenne des Migrations internationales**, Vol 13, N° 3, 1997, Les Catalogne, Laboratoire de L'Europe , P35.

² - Institut Ramonllull, **the Language, Catalan in Europe**.

[http:// www.ilull.Cat/eng/cultura/Catalana](http://www.ilull.Cat/eng/cultura/Catalana), 10 Février 2016. Consulté le 6 Mars 2016.

³ - Maitei Jean, François, **Le Procès de L'Europe, Grandeur et Misère de La Culture Européenne**, Ottawa, Presse de L'université D'Ottawa, 2011, P 102.

الوطنية الإسبانية . و من أجل إعطاء قراءة أوضح لمختلف البدائل المستقبلية لإقليم كتالونيا، في خضم تعامله مع الإتحاد الأوروبي سنحاول رسم بعض السيناريوهات المحتملة لتطورات القومية الانفصالية الكتالونية و تأثيرها على الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقومية الكتالونية ضمن الإتحاد الأوروبي

تتنامى حركات القومية الكتالونية بشكل متزايد خصوصا مع الأزمة المالية التي هزت أوروبا ، فالكتالنيين لا يريدون أن يفقدوا قاعدتهم الإقتصادية من أجل الحفاظ على الإقتصاد الوطني الإسباني. بالتالي فإن احتمال "انفصال إقليم كتالونيا" عن إسبانيا شيء وارد الحدوث، لاسيما و أنّ القومية الكتالونية تأصلت بشكل قوي و دائم في الأبعاد والمرتكزات السياسية، الإقتصادية، و الثقافية. فلم تستطيع أوروبا و الغرب بشكل عام من التخلص من إشكاليات القومية و الإثنية، و بالتالي النزعات الانفصالية.

تعيش أوروبا القرن 21 أزمة هوية ⁽¹⁾ عميقة فلعلّ أنّ أطر الدولة القومية بشكلها الوستفالي قد فقدت شرعيتها في عصر العولمة.

يمثل انفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا هاجس ليس فقط بالنسبة لدولة قومية تاريخية كإسبانيا بل حتى بالنسبة للإتحاد الأوروبي. فلم يسبق أن انفصل إقليم في أوروبا الغربية عن دولة أوروبية غربية منذ عهد ، و إن حدث أن إستقل إقليم كتالونيا سيكون إذعانا لتشظفي باقي الدول الأخرى. ضف إلى ذلك أنّ الإتحاد الأوروبي لم يسبق له و أن تتعامل مع حالة مماثلة. أين تطرح مشاكل الإنضمام من عدمه لإقليم تابع لدولة عضوة داخل الإتحاد ، سنحاول عبر هذه المبحث تناول احتمال إعلان انفصال إقليم كتالونيا وكيفية

¹ Cyril Trépier, Op. Cit, P141.

تعامله مع الإتحاد الأوروبي ، من حيث التأثيرات التي تتجم عن ذلك على التجربة التكاملية الأوروبية.

فهل ستقبل أوروبا إنضمام كتالونيا إلى الإتحاد الأوروبي؟ ، و إذا كان الأمر ممكن الحدوث ما هي الآليات التي تستند عليها المؤسسات الأوروبية لضم "دولة كتالونيا"؟.

و في سياق آخر سنعمل عبر السيناريوهات المحتملة على دراسة النتائج و التأثيرات المرتقبة لهذه السيناريوهات الافتراضية ، بما فيها الإقصاء من الإتحاد الأوروبي Sine Die و التبعات التي تفرض بدائل للدولة الجديدة، و في هذا الإطار وضعنا أربعة سيناريوهات وهي:

-السيناريو الأول: سيناريو الإستمرارية ، أي أنّ إقليم كتالونيا سيبقى داخل الإتحاد الأوروبي بصورة مستمرة دون إنقطاع. بما أنه إقليم أوروبي و مواطنوه يتمتعون بالجنسية الأوروبية، و القانون الأوروبي ، فلن تكون الدولة الجديدة مجبرة على الخروج من الإتحاد الأوروبي ثم تطالب بإدماجها^(*). ففي هذه الحالة سيطبق الإتحاد القواعد القانونية المتعلقة بالإجراءات المنصوص عليها في معاهدات الإتحاد الأوروبي مع المحافظة على وضع العضو الغير الدائم للدولة الجديدة.

-السيناريو الثاني: سيناريو الإنضمام بنظام خاص Adhoc^(**)، في هذه الحالة يطلب الكتالونيون الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي و يرفض هذا الأخير إنضمام كتالونيا بشكل مستمر، لكن يتم البث في إجراءات الإنضمام بصياغة نظام خاص Adhoc نظرا لخصوصيات إقليم كتالونيا إذ تسمح في تشريع إجراءات الإنضمام مع تبني نظام يحفظ الأوضاع و العلاقات القانونية و الإقتصادية مع

*- لأجل غير مسمى.

** في هذا السيناريو يقبل الإتحاد الأوروبي "وضع الدولة" و هذا بعد مفاوضات يتم إجراؤها قبيل الإعلان عن الإنفصال.

الإتحاد الأوروبي و الحفاظ على حقوق وواجبات المواطنين و المؤسسات داخل كتالونيا.

-السيناريو الثالث: الإنضمام العادي أين يقبل الإتحاد الأوروبي الشرع في إجراءات الإنضمام كدولة أو طرف خارجي دون الأخذ بالإجراءات الخاصة Adhoc التي من شأنها تسهيل و تسريع الإنضمام.

-السيناريو الرابع: سيناريو الإقصاء كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي في هذه الحالة يرفض الإتحاد الأوروبي إنضمام إقليم كتالونيا كدولة عضوة و يرفض مباشرة إجراءات الإنضمام مع رفض جدول وضع دولة مترشحة للإنضمام. و قبل الشرع في درجة إحتمال نجاح أحد السيناريوهات كان لزاما التأكيد على نقطتين:

➤ أولا لا يمتلك الإتحاد الأوروبي و لا حتى القانون الدولي أي ترسانة قانونية تعالج حالة مماثلة لإقليم كتالونيا داخل الاتحاد الأوروبي.

➤ ثانيا أظهر الإتحاد الأوروبي سلاسة و تكيف براغماتي عند معالجته لمشاكل قانونية غير متوقعة متعلقة بتغيرات و تحولات في التنظيم الإقليمي للدول الأعضاء.

3-1- السيناريو الأول: سيناريو الإستمرارية

يعتبر هذا السيناريو أفضل احتمال بالنسبة لمصالح إقليم كتالونيا ، فيسمح له البقاء داخل الإتحاد الأوروبي دون إنقطاع، أي أنه لن يجبر كتالونيا على الخروج ، ثم مباشرة إجراءات الإنضمام من خارج الإتحاد، فإذا إختار الإتحاد الأوروبي و كتالونيا هذا الطرح كان واجب عليها إحترام الإجراءات التالية:

- أن يصادق البرلمان الإقليمي الكتالوني على قرار يوضح فيه نيته البقاء داخل الإتحاد الأوروبي (*).

-يقوم رئيس حكومة كتالونيا بصفته أعلى ممثل للإقليم أن يقدم هذا القرار إلى هيئات و مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

-المؤسسة الأكثر تحويلا للإجابة على طلب كتالونيا هي "المجلس الأوروبي" (**). التي تقرر الإبقاء على كتالونيا في وضع عضو مستمر العضوية مع الدخول في الإجراءات القانونية المتعلقة بوجود عضو جديد داخل الإتحاد ووضع دفتر شروط داخلي واجب التنفيذ لكي تبقى كتالونيا داخل الإتحاد الأوروبي (1).

*- وهذا القرار يجب أن يشمل على شروط الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالمبادئ السياسية، الإقتصادية، القانونية، مع الإلتزام بالتعديلات التي لا بد من إحداثها داخليا للبقاء داخل الإتحاد الأوروبي، و يمكن للبرلمان الكتالني وضع هذه الشروط و التعديلات في مذكرة الإلتزام.

** - في المادة 15,4 تقر بأن المجلس الأوروبي يتخذ قراراته بالإجماع و هذا ما تم إستعماله عند ضم ألمانيا الموحدة.

¹ -Jordi Matas et Dalmases Laura Romani, L'Ampliacio Interna De La Unio Europea, Anlisi De Les Consequences Juridico Politiques per A la Unio Europea En Cas De Secessio, Barcolon ,Fondation, Iria, Juin 2010,P48.

كما ستمثل كتالونيا للإجراءات اللازمة تطبيقها داخليا كخلق هيئات ومؤسسات جديدة أو تعديل بعضها الآخر لكي تمتثل للقوانين الأوروبية و هي كلها إجراءات إنتقالية وهيكلية.

و سيعمل الإتحاد الأوروبي على تطوير و تكييف ترسانته القانونية لإستحداث أدوات إنتقالية جديدة للمحافظة على وضع الإستمرارية موازاة مع التعديلات التي تطرأ على القانون الداخلي الكتالوني و معاهدة الإتحاد الأوروبي (*).

و يمكن للمجلس الأوروبي في إجتماع لرؤساء الدول الأعضاء ضبط الإجراءات الإنتقالية و هذه الطريقة أظهرت تاريخيا مدى نجاعتها في التكيف السريع لمؤسسات الإتحاد الأوروبي له واجهة حالات لم يتم التطرق إليها في مواد معاهدة الإتحاد الأوروبي (1).
ولكن و بموجب الأطر القانونية الدولية مثل هذه الإجراءات تتطلب إتخاذ القرارات بالإجماع.

و تمثل هذه الإجراءات الإنتقالية ضمانات للنجاعة ، للإعتراف "بوضع الإستمرارية" لدولة كتالونية المستقبلية داخل الإتحاد الأوروبي ، و الهدف الرئيسي منها هو تناغم الآليات المؤسساتية لبناء دولة جديدة و إدماجه داخل الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت و لا يمكن تطبيق هذا السيناريو إلا في حالة ما إذا تم عقد إستفتاء تقرير المصير أو الإنتخابات عامة حول إستقلال هذا الإقليم ، فكانت النتائج في صالح دعاة الانفصال ، و يتم الدخول في مفاوضات بين إسبانيا و حكومة إقليم كتالونيا. و في حال التأكيد على تشكيل دولة جديدة مع وجود إرادة في البقاء داخل الإتحاد ، سيتم الشروع في إدخال التعديلات اللازمة على

* - يمكن للمجلس الأوروبي بموجب المادة 15.1 من معاهدة ليشبوننة أن يتخذ الإجراءات الإنتقالية المتعلقة بإرضام عضو جديد.

¹ - Sandu Traian, Op.Cit, P 318.

معاهدة الإتحاد (حسب المادة 48)⁽¹⁾. و التعديلات الملائمة على القانون الداخلي للدولة الجديدة و هذا في إطار زمني معين.

3-2- السيناريو الثاني : سيناريو الإنضمام "بنظام خاص "

و في هذا السيناريو يتم في إدماج إقليم كتالونيا كدولة جديدة داخل الإتحاد الأوروبي ، بإستخدام الإجراءات الخاصة بمعايير إنضمام دولة خارجية غير عضو، و هذا حسب مواد المادة 49 من معاهدة الإتحاد الأوروبي مع إتخاذ تدابير و إتزامات مبسطة و إنتقالية خاصة بإقليم كتالونيا.

و الهدف الرئيسي منها هو التسريع من إجراءات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي⁽²⁾. مع الإبقاء على القوانين الأوروبية الحالية السارية المفعول على مواطني إقليم كتالونيا، و هذا طيلة مسار الإدماج و هذا ما ذهب إليه غراهام أفري Graham Avery : "هناك فرصة حقيقية لدولة جديدة ستحدر من إقليم دولة عضو داخل الإتحاد الأوروبي ، تكون قادرة على وضع ملفها لدى مؤسسات الإتحاد و لن تكون مسارات دراسة ملف الإنضمام عسيرة مقارنة بإجراءات ضم لدولة جديدة"⁽³⁾.

و في أثناء المرحلة الإنتقالية يمكن لكتالونيا المشاركة في مؤسسات الإتحاد الأوروبي في الميادين المؤسساتية ، الإقتصادية ، القانونية، خاصة في الحفاظ على العلاقات التجارية الكائنة، و محصلة هذا السيناريو هو أنّ دولة كتالونيا الجديدة يجب أن تخرج من الاتحاد الأوروبي ثم تعود في إطار إعادة إدماج و هذا بإنجاح إجراءات مخففة و سريعة ، و في هذا الشأن يزخر الإتحاد الأوروبي بالعديد من الآليات القانونية و التقليدية والقيمية تسمح بإنجاح إجراءات الإدماج لنظام إنتقالي سلس ، و يقترح كاي أولاف لانغ Kai

¹ - Priollaud François –Xavier, OP .Cit, P140.

² - Sauron Jean Lue, **Comprendre Le Traité De Lisbonne**, Gualion,Ed, Paris,2008,P450.

³ -Graham Avery, **Independentism and The European Union**, Ed ,European Policy Centre ,2012,P07.

Olaf Lang⁽¹⁾ إمكانية الإعتماد على تطبيق القانون الأوروبي أثناء الفترة الإنتقالية على إقليم كتالونيا مع إعتبار إسبانيا ممثلا لهذا الإقليم داخل الإتحاد الأوروبي و هذا تطبيقا "للحل القبرصي المعكوس"⁽²⁾. ففي الحالة القبرصية تم تجميد سريان القوانين الأوروبية في الجزء الشمالي التابع لتركيا ، مع إعتبار هذا الجزء تابع للإتحاد الأوروبي ، في حين أنّ في الحالة الكتالونية يمكن الإبقاء على القوانين و الإتفاقيات المرتبطة بالقانون الأوروبي دون أن تكون عضو في الإتحاد صرفيا.

و يبقى جوهر هذا السيناريو مرتبط بالآليات القانونية المرتكزة على إتفاقية لإنضمام بالنسبة لكتالونيا إلى الإتحاد الأوروبي، و التي يجب أن تضم جملة المبادئ المؤطرة للإنضمام، سواء المؤسساتية ، أو التقنية المرتبطة بالقانون الداخلي لكتالونيا ، و الذي بدوره قد تم ضبطه على إيقاع القوانين "الفوق -قومية" الأوروبية.

¹ - Kai-Olaf Lane, « Katalonien Auf Dem Weg In Die Unabhamgigkeit ? Der SchusselLiegt In Madrid », Fondation, Aktual, 2013.

² - Chalitel Florence, Op Cit, P141.

3-3- السيناريو الثالث : سيناريو الإنضمام العادي

في هذه الحالة يتم الإعتماد على نص المادة 49 من ميثاق الإتحاد الأوروبي. لكن في هذه الوضعية و خلافا لسيناريو الإنضمام بنظام خاص لن يتم الإستعانة بأي إجراء إستثنائي من شأنه تسريع أطر الإنضمام أو ضمان الإبقاء على الأوضاع القانونية الموجودة. و في هذه الحالة يعتمد الإتحاد الأوروبي على آليات الإنضمام التقليدية أين سيتم فيها العامل مع كتالونيا كدولة خارجية في الإتحاد الأوروبي، و فيما معناه تناسي و تجاهل وجود هذه الإقليم داخل الإتحاد الأوروبي قرابة 30 سنة.

و بالتالي سيتم وضع كتالونيا إلى جانب الدول التي طرحت ترشحها الرسمي للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كإسلاندا ، تركيا، مقدونيا، الجبل الأسود، صربيا (1). و مثل هذه الوضعية لن تساعد كتالونيا كثيرا في عملية الإنضمام إلى الإتحاد أين تفقد الكثير من الإعتبارات التي تجعل منها إقليما متميزا في أوروبا الغربية(2). و بالرغم من ذلك يمكن لكتالونيا أن تحوز على بعض الإجراءات الإنتقالية لتحفزها على تطبيق القانون الأوروبي، حتى و إن كان ذلك بشكل جزئي موازاة بمسارات التفاوض على الإتحاد الأوروبي.

¹ -Cécile Rapoport, *Les Partenariats entre L'union Européenne et Les Etats Tiers Européens Collection Droit de L'union Européenne*, Paris, 2011, P232.

² -Racah Aurelien, Op. Cit, P143.

3 4 السيناريو الرابع: سيناريو الإقصاء كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي

في هذا السيناريو يتم فيه رفض مباشرة مفاوضات مع الدولة الكتالونية الجديدة وهذا إما بسبب عدم قبول الإتحاد الأوروبي الاعتراف بإستقلال كتالونيا ، أو أنّ المفاوضات المتعلقة بالاعتراف بعضويتها داخل الإتحاد مجمدة.

و هذا السيناريو يحمل في طياته العديد من المفارقات، خاصة إذا ما رفضت إسبانيا إستقلال كتالونيا ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تعديلات على تطبيق إتفاقيات الإتحاد الأوروبي في إقليم كتالونيا، الشيء الذي يؤدي إلى تقويض تطبيق القانون الأوروبي على إقليم كتالونيا و الكتالونيين خاصة ، و إن كتالونيا المستقلة ستعتمد على صياغة قوانينها الداخلية التي تصبح سارية المفعول كدولة (1).

ومن الجانب الإجرائي في حال تم تعطيل أو تجميد صيرورة إجراءات انضمام كتالونيا إلى الإتحاد الأوروبي سيكون من الصعب تفعيل المادة 50 من إتفاقية الإتحاد الأوروبي التي أدخلت في معاهدة لشبونة (2). ففي هذه المادة تم إضاح إمكانية خروج دولة عضو من الإتحاد الأوروبي و بشكل طوعي، فعلى سبيل المثال يمكن تطبيق هذا الأمر على إرادة بريطانيا العظمى الإنسحاب من الإتحاد الأوروب ي، و بما أن طلب الإنسحاب يقتصر على الدول الأعضاء فمن البديهي عدم إمكانية تطبيقه على الحالة الكتالونية.

¹ -Albert Borrás, *Espagne ,Catalogne : Forces Et Faiblesses Du Gouvernement Séparatiste* ,Diploweb/
http:// www .diploweb.com/Espagne Catalogne /html 26 Février 2016. Consulté le 18 Mars 2016.

² - Raccah, Aurelien, Op. Cit, P148

الإستنتاجات:

يسعى إقليم كتالونيا إلى العمل داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي ، للمطالبة بالمزيد من الصلاحيات داخل الدولية الاسبانية.

رسم إقليم كتالونيا أهداف سياسية، و عمل على إنجاز رهاناته الإقليمية، و الثقافية على الصعيد الأوروبي ، لكن المطالب الانفصالية الكتالونية تجد العديد من الحدود سواء على الصعيد الإسباني أو الأوروبي.

الإتحاد الأوروبي هو تجمع قائم في الأساس على مفهوم الدولة القومية كفاعل أساسي، فإذا ما تمكن إقليم كتالونيا من الانفصال سيكون ذلك إذعان للقوميات الأوروبية الأخرى للمطالبة بنفس الإمتيازات، فمن الصعب التنبأ بمستقبله .

إقليم كتالونيا سواء على الصعيد الدولة الاسبانية، أو تواجهه داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، يطرح العديد من المفارقات داخل الإتحاد الأوروبي و هذا ما يظهر في السيناريوهات الأربعة المحتمل لمستقبل كتالونيا.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نستخلص أن إقليم كتالونيا ينفرد بخصائص و مميزات قومية سواء على الصعيد السياسي، أو الإقتصادي و حتى الثقافي.

كما أن الحالة الكتالونية تتبأنا بحركة التحول الديمقراطي التي عرفتها إسبانيا بعد زوال حكم الجنرال فرونكو و بروز القوميات التاريخية الإسبانية.

تسعى الطبقة السياسية الكتالونية إلى العمل على الحصول على حقها في تقرير المصير ، و هذا بعدما تحصلت على الحكم الذاتي.

كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن الإتحاد الأوروبي كتجمع إقليمي دولاتي قائم على تفويض سلطات الدول إلى هيئات و مؤسسات فوق دولاتية تعيش في نفس الوقت مفارقة المطالب القومية (القوميات الأوروبية بدون سيادة).

كما نستخلص من هذه الدراسة أن الحركة القومية الكتالونية تؤثر على الإتحاد الأوروبي خاصة عبر مؤسساته ، و هذا من أجل الخروج من دائرة الدولة الإسبانية، و هذا الأمر يتأتى عبر ديناميكية إقتصادية لهذا الإقليم.

كما أن الحالة الكتالونية هي نموذج من واقع المطالب القومية داخل الإتحاد الأوروبي رغم أن هذا الأخير يسعى إلى بناء ملامح للهوية الأوروبية و مفهوم المواطنة الأوروبية.

الخاتمة

و توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أنّ كتالونيا كإقليم أوروبي يستخدم الإتحاد الأوروبي من أجل الحصول على إستقلالها عن إسبانيا بفضل حضورها السياسي، نشاطها الإقتصادي و بعدها الثقافي.

كما نستخلص أن الأقاليم الأوروبية تلعب دورا لا يستهان به داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، فلا يمكن تصور سيرورة منطقية للإتحاد الأوروبي دون هذه الأقاليم و بالتالي فإن الأقاليم تدخل في مختلف أجنداث المؤسسات الأوروبية، خاصة عمل الأقاليم كلوبيات وجماعات ضاغطة تؤثر في مسارات إتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي.

فأصبح البرلمان الأوروبي مجبرا على إستشارة لجنة الأقاليم التي تعبر عن إهتماماتها بصفة مباشرة في إطار الديناميكية الديمقراطية الأوروبية .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

باللغة العربية:

كتب:

- 1 -أحمد، عبد الكريم، القومية و المذاهب السياسية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970.
- 2 -ألكسندر، وانت ، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، تر: عبد الله جبر العتيبي، جامعة الملك سعود، 2006.
- 3 - أندرو فنسنت، نظريات الدولة، تر: مالك أبو شهرة، بيروت: دار الجبل، 1998.
- 4 -البستاني، باسل و آخرون، النظام الدولي الجديد : آراء و مواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.
- 5 - تيدجار، روبرت، أقلييات في خطر، تر: رفعت سيد أحمد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995،
- 6 -حتي ، ناصف يوسف، ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب، 1995.
- 7 - الحصري، ساطع ، آراء و أحاديث في القومية العربية، بيروت: د،ب،ن، 1959.
- 8 -الحصري، ساطع ، ما هي القومية ؟ ، بيروت: دار العلم للملايين، 1963.
- 9 - حنا، جورج ، معنى القومية العربية، بيروت: دار الثقافة، ب . س . ن. 1998.
- 10 - الرزاز، منيف ، تطور معنى القومية، بيروت : دار العالم للملايين، 1960 .
- 11 -الرهوان، محمد ، حافظ عبدو آخرون، العلاقات الإقتصادية الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992.
- 12 -زكي، رمزي ، ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي و آثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط 1997 .
- 13 -زيدة ، سامي، "القومية مرض العصر أم خلاصه"، بيروت: دار الساقى، ط1، 1995.
- 14 -شميس ، علي محمد ، العلوم السياسية، ليبيا : الدار الجماهيرية، 1994.
- 15 -شيفر بويد ، عرض و تحليل القومية، (تر: عدنان الجميري)، بيروت، مكتبة الحياة، 1966.
- 16 -صلاح سالم، زرنوقة، العولمة و الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات و البحوث الدول النامية، 2002.
- 17 -عابد الجابري، محمد ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

- 18 - عابد، محمد سعيد ، التجارة الدولية، مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
- 19 - العافوري، عبد الواحد ، العولمة و الجات : التحديات و الفرص، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.
- 20 - عبد الحميد، عبد المطلب، ، النظام الإقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
- 21 - عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة لمصطلحات للسياسية، عربي-إنجليزي دار النشر الوعي، 2010.
- 22 - العقاد، صلاح ، دراسة مقارنة للحركات القومية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966.
- 23 - عمر، حسين ، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر : النظرية و التطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.
- 24 - عودة جهاد ، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، الأردن: دار الهدى للنشر و التوزيع، ط1، 2005.
- 25 - عودة، جهاد ، "الصراع الدولي : مفاهيم و قضايا"، ط1، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.
- 26 - غريفنتش، مارتن ، أو كلاهان و تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث ، المعرفة للجميع، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2002.
- 27 - غضبان، مبروك ، المدخل للعلاقات الدولية، شركة باتنيسست للمعلومات و الخدمات المكتسبة، باتنة، الجزائر 2006.
- 28 - فرانكل، جوزيف، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، السعودية: د د ن ، ط 2، 1984.
- 29 - فطاجة، رانيا حسين ، المتغيرات الدولية و الإقليمية و آثارها على مساعي التكامل الإقليمي ، القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي ، 2005.
- 30 - فهمي، عبد القادر محمد، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
- 31 - كرين، وود، كريستوفر، "هل هناك حق التدخل لأهداف إنسانية؟" عرض السياسة الدولية، العدد 115، كانون الثاني، 1998.
- 32 - الكيالي عبد الوهاب الموسوعة السياسية الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة و النشر، 1995.

- 33 - كينيدي، بول ، الإستعداد للقرن الحادي و العشرين،(تر: محمد عبد القادر، مصر : دار الشروق للنشر و التوزيع، 1993.
- 34 -المحبيب، أسامة ، العولمة و الإقليمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2000.
- 35 -مسعد، نيفين عبد المنعم ، الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1985.
- 36 -مصباح، عامر ، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 37 - مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971.
- 38 - مهنا، محمد نصر، العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف:2002.
- 39 - مورغانتو، هانز، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان و السلام، تر: خيرى حماد، القاهرة: دار القومية للطباعة و النشر، 1983.
- 40 -وهبان ، أحمد ، "الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات و الحركات العرقية"، الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2004.

الموسوعات:

- 1 -ناكرتبي ، نجدت صبري، ، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية ، ط1، لبنان: دار الدجلة ،2000.
- 2 -نديم ، البيطار ، حدود الهوية القومية: نقد عام، بيروت: دار الوحدة، 1982.
- 3 - نسبيرة ، هاني ، "مفهوم الهوية بين الثبات و التحول"، منتديات اليراع الأدبية.
- 4 -والترز، كنيث، الإنسان و الدولة و الحرب :تحليل نظري ، تر: عمر سليم النل ، ط 1 ، دار مشروع "كلمة" ، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي2013.

المجلات:

- 1 -إبراهيم، بغدادى عبد السلام ، "الوحدة و مشكل الأقليات في إفريقيا" ، أطروحة الدكتوراه ، رقم 23 ، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1995.
- 2 -الأسود، صادق ، علم الإجتماع السياسي: أسسه و أبعاده، كلية القانون و السياسة، بغداد، 1999.

- 3- بحري، طروب ، "التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد : دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة" ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة.
- 4- بوطالب، محمد نجيب ، "سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي" ، أطروحة الدكتوراه ، رقم 14، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، جوان 2002.
- 5- الجاسور، ناظم عبد الواحد ، الأمة العربية و مشاريع التفتيت ، سلسلة الأفاق، عدد 5، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1994.
- 6- مورافيسك، أندريه، ، "الفيدرالية و السلام: منظور ليبرالي بنيوي" ، مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، 2005 .
- 7- نافعة ، حسين، "تجربة التكامل و الوحدة الأوروبية": هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي" ، مجلة المستقبل العربي، عدد 135، 1991.

رسائل غير منشورة:

- 1- عبد الجبار، حيدر طالب ، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون و السياسة، 1992.
- 2- الغزاوي، وصال نجيب ، "القضية الكردية في تركيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1994.
- 3- الفلاح، حسين عبد الله ، التدخل في لبنان: دراسة في القانون الدولي ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون 1999.

مواقع الأنترنت باللغة العربية:

- 1 - علي محمود ، الإنتخابات التشريعية في كتالونيا، مقدمة للإنفصال عن إسبانيا، على الموقع الإلكتروني:
[http:// elbadil.com/2015/09/13](http://elbadil.com/2015/09/13).

Ouvrages :

- 1- Abou Salim, " **L'identité Culturelle suivi de Culture et droits de l'homme** ", presse de l'université Saint –Joseph, ed : Dar el Koutub,2002.
- 2- Barthelemy, C, **Régionalisme et Institution Territoriales dans L'union Européenne, Belgique, Espagne, France Royaume-Uni, Italie**, Paris,2006.
- 3- Battistella, Dario, **Théories des relations Internationales**, Paris : université des sciences politiques ,2003.
- 4- Baylis John, Steve Smith, **The Stabilization of World politics**, 3 Ed, New York, Oxford University, Press, 2001.
- 5- Baylis, John, Steve Smith, **The Stabilization of World politics**, 3 Ed, New York, Oxford University, Press, 2001.
- 6- Benedict, Anderson, **Imagined Communities: Reflections Ed, Origins and Spread of Nationalism**, Revised, Edition, New York: Verso, 1991.
- 7- Bertrand Favreau, **La Charte des Droits Fondamentaux de L'Union Européenne, Après le Traité de Lisbonne, Bruxelles**, Ed, Bruylant,2010.
- 8- Bizoux, Angélique, **Catalogne : L'Emergence d'un Politique extérieure**, Paris, L'Harmattan, 2006.
- 9- Boutayeb, Chahira, **La Solidarité dans L'union Européenne, Pierre Angulaire d'un Système Juridique**, Dalloz, Coll, Thèmes et Commentaire, 2010.
- 10- Boyer, Henry, La garde Christian, **L'Espagne et Les Langues : Un Modèle Ecolinguistique**, Paris, Ed, L'Harmattan, 2002,.
- 11- Breuilly, J, « **Dating The Nation: How Old is an Old Nation?** » , Gordana ,Uzelac, New York, Routledge 2005.
- 12- Budryte, D, **Timing nationalisme?** 1st ed. Aldershot, Hampshire, England: Ashgate. 2005.
- 13- Cabasse, Jean, **Europe des Région**, ED, Flammarion, 1992 .

- 14- Calhoun, Craig, Nations watter **Nation and Nationalism**, Ithaca, Cornell university plitiain dream, New York ,Routledge, 2007..
- 15- Carmen, Garcia Marie, **L'identité Catalan Analyse du Processus de Production de L'identité Nationale en Catalogne**, Paris : L'Harmattan, 1998.
- 16- Chaltiel, Florance, **Le Processus de Décision Dan L'union Européenne**, La Documentation Française, Coll, Reflexe Europe, Paris, 2006.
- 17- Contre d'Estudis D'opinio 2007- 2015, **Barometree d'opinio Politica**. Ed. Catalonia.
- 18- Convention Européenne, **une Personnalité Juridique Unique pour L'Europe**, Convention Européenne, Bruxelles, 2002.
- 19- Debbasch, Charles, **Lexique de politique**, 7ed, paris, France.
- 20- Debbasch, Charles, **Lexique de politique**,1 ed, Dalloz, 2001, Paris : France.
- 21- Dieckhoff, Alain, **La nation dans tous ses états**. Paris, Flammarion, 2000.
- 22- Feliu, G, **Historia Economica de Catalonia**, Ed, Rial Base, Barcelona, 2012.
- 23- Ferry, Thibaud Jean-Marc, **Discussion sur L'Europe**, Calmann-Lévy, Paris, 1992.
- 24- Foureau, Bertrand, **La Charte des Droits Fondamentaux de L'union Européenne Apres le Traité de Lisbonne**, Bruxelles, Bruylant ,2010.
- 25- Freeman, Michael **Theory of Secession**. London: Routledge, 1998.
- 26- Frreras, J, Nadal, Wolff , **Histoire de la Catalogne**, Toulouse, Ed, Priva, 1982.
- 27- Garcia -Fernandez Mathieu, Petithomme, Alicia, **Les Nationalismes dans L'Espagne Contemporaine ,1975-2011**, Paris : Armand, Colin .2011.
- 28- Geertz, Clifford, **Old Societies and New States: The Quest For Modernity In Asia and Africa**, New York, Free Press Of Glencoe, 1963.
- 29- Gellner, Ernest, **Nation and Nationalism**, Ithaca New York, Cornell University Press, 1983.

- 30- Generalitat de Catalonia, « **The Democratic Transition and the Debat about the New Constitutional Context of Multilingualism** », Cultural. G.E. Catalonia. 2012.
- 31- Godicheau François, **La Guerre d'Espagne République et Révolution en Catalogne, 1936-1939**, Paris, éd Odile Jacob, 2004.
- 32- Graham, Avery, **Independentism and the European Union**, Ed, European Policy Centre, 2012.
- 33- Guibernau, F, **The Identity Of Nations**, Queen Building University Of London, 2008.
- 34- Guibernau, Monserrat, **Catalan Nationalism, Francoism, Transition and democracy**, London: Routledg, 2004.
- 35- Guibernau, Montserrat, « Nations **Without Statien The Eu : The Catalan Case** », London, Routledge, 2006.
- 36- Gunther, Ammon, **L'Europe des Région**, Ed, Economica, Paris, 1996.
- 37- Gura, Radovan, et Rouet, Gilles, **Expression Culturelles et Identités Européennes**, Bruxelles, Bruylant, 2012.
- 38- H.J.N, Taylor, « **History of Aragon And Catalonia** », London : Methen , 1933.
- 39- Hargreaves, Joh, **Freedom For Catalonia?, Catalonia Nationalism, Spanish Identity and The Barcelona Olympic Games**, Cambridge University Press : Cambridge, 2000.
- 40- Haris, Simon , **Catalonia is not Spain, A Historical Perspective**, Ed, Rating, 2014.
- 41- Hearn, Jonathan, **Rethinking Nationalism: A Critical Introduction** , New York, Palgrave Macmillan, 2006.
- 42- Hix, Simon, Goetz, Klaus, « **European Integration and National Political System** » Klaus Goetz, Simon Hix, EDS, « Europeanized Politics? European Integration and National System, London Frank Cass, 2001.
- 43- Hobsbawm E, **The Age Of Empire, 1875-1914**, 1St , American, New York : Panthéons Books, 1987.

- 44- Hobsbawn, Eric J - **Nations and Nationalism since 1780**, Programmed Myth, Reality 2d edition, New York, Cambridge University Press 1990.
- 45- Horacio, **Capel Barcio, Barcelone**, Paris : Economica , Antropos, 2009.
- 46- Hutchinson, John, **Nationalism : Critical Concepts In Political Science**, New York, Routledge,2000.
- 47- Ithurralde, M, **le Pays Basque, La Catalogne Et l'Europe : Stratégies Politique des Autonomies Basques et Catalognes**, Paris, L'harmattan 2002.
- 48- Jordi, Casassas, Santacana , **Le Nationalisme Catalan**, Paris :Ellipses, Coll Les Essentiels de la Civilisation Espagnole,2004.
- 49- Josep, Sobrer, Ed ,Catalonia :A Self Portrait Bloomington Tndiana : Indiana University Press, 1992 .
- 50- Jouen, N, **La Cohésion Territorial de La Théorie a la Pratique**, Paris :ed, Notre Europe Paris, 2008.
- 51- Keating, Michael, **Europe The State and The Nation** , European Integration and Nationalities Question, London, Routledge,2006.
- 52- Keating, M, **Les Défis du Nationalisme moderne, Québec Catalogne, Ecosse**, Monterial, Presses de L'université de Monterial ,1997.
- 53- Kenneth, Mc Robert, **Catalonia: Nation Building .Thout A state**, Ontario, Oxford University Press , 2001.
- 54- Lacoste, Yves, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris Flammarion 1994.
- 55- Lacoste, Yves, **Géopolitique, La langue histoire d'Aujourd'hui**, 1^{er} ed, Larousse, Paris : France. 2003.
- 56- Landais, Benjamin, Mouville, Aymeric, **L'idiologie Européenne**, Bruxelles, Edition, Aden, 2008.
- 57- Lane, Kai-Olaf, « **Katalonien Auf Dem Weg In Die Unabhamgigkeit ? Der Schussel Liegt In Madrid** », Foundation, Aktual,2013.
- 58- Larib, Rinald, Waris Jose, **Peut-On Encore Rêver D'Europe ?** L'harmattan, 2012.

- 59- Lavrof , Dimitri Georges, **Le Régimes Politique Espagnol**, Coll Que Sais –Je ? , Paris, Puf, 1986.
- 60- Lawrence, Paul, **Nationalism: History and Theory**, 1 st, Harlow, England, New York, Pearson Education, 2005.
- 61- Le Tamendia, Pierre, **Les Partis Politique en Espagne**, Collection Que« Sais-je ? », Paris, Puf, 1995.
- 62- Lester, Thurow, **La Maison Europe Super Puissance du 21eme, Siècle** .Calmann-Lévy, Paris, 1992.
- 63- Loyer, Barbara , **Géopolitique de L'Espagne**, Paris, Armand colin, 2006 .
- 64- Macrone, David, **the Sociology of Nationalism**, New York, Routledge, 1998.
- 65- Maeéart, Françoise, **L'Action Extérieur des Entités sub-étatiques Approche Comparée Europe Amérique du Nord**, Louvain, Ed, Presses, Université de Couvain 2008.
- 66- Magnette, Olivier, Costa, Paul, **Une Europe des Elites ?, Réflexions sur la Fracture démocratique de L'union Européenne**, Edition de L'université de Bruxelles, 2008.
- 67- Maitei, Jean, François, **Le Procès de L'Europe, Grandeur et Misère de La Culture Européenne**, Ottawa, Presse de L'université, D'Ottawa, 2011.
- 68- Marcier, Arnaud, **Vers Un Espace Public Européen Recherche sur la Construction L'européen**, Ed, L'Harmattan, 2003.
- 69- Mc Garry, J, W Keating, **European Integration And Tue Nationalities**, Question, New York, Routledge. 2010.
- 70- Medhrst, Kenneth, **The Basque and The Catalans**, London, Minority Rights Group, 1982.
- 71- Medrano, Juan Diaz : **Class ,Blitics and Nationalism in The Basque Country and Catalonia**, Cornell University ,Pressthal, 1990.
- 72- Mercadé, F Catalonia : **Intelectuales Politique Y Custin National**, Barcelona, 1982.
- 73- Mondou, Christoph, **L'Action Extérieur des Collectivités Territoriales**, 2007.

- 74- Morata, Francesc, « **Spanish Regions In The Eu** » Barry Jones, Michael Keating, EDS, The European Union and the Regions, Clarendon Press, Oxford, 1995.
- 75- Moreno, Luis, Arriba, Ana & Serrano, Araceli, “**Multiple identities in decentralized Spain: The case of Catalonia,**” Regional & Federal Studies 8:3 (1998).
- 76- Moreno, Luis, **The Federalization of Spain**, London Frank Cass, 2002.
- 77- Morera, Jean Claude, **Histoire de la Catalogne**, Ed : L’Harmattan, 1993.
- 78- Nivard, Carole, **La Justiciabilité des droit Sociaux**, Bruxelles, Bruylant ,2012.
- 79- P. Vives, Ghemawat, **Apicture of the Economi and Business in Catalonia ,Threats and Opportunities** , Barcelone, Public Sector Rechearch Center ,2009.
- 80- Panagiotis, Grigorian, **L’Europe Unie et sa Fédéralisation**, Bruxelles, Bruylant,2009.
- 81- Panara, C , **De Becker A, The Role Of The Regions in Euro Governance**, Ed, Spainger, New York, 2011.
- 82- **Préambule Du Traité de Maastricht**, Official Journal Of The Européen Commuties ,N° c191,29,Juillet,1992.
- 83- Priolland François, - Xavisa , Siritzky David, **Les Traités Européens Après le Traité de Lisbonne**, Paris, La Documentation Françaises,2012.
- 84- R Josep, Liobera, **Fondation of National Identity From Catalonia To Europe**, New York: Berghahn Books, 2004.
- 85- R. Fullinwinder. **A Theory of Secession: The Case for Political Self-Determination**. Philosophical Books. 2008.
- 86- Rapport, Cécile, **Les Partenariats entre L’union Européenne et Les Etats Tiers Européens**, Collection Droit de L’union Européenne, Paris,2011.
- 87- Regol Joan Iroig, **Paraules del Prsident Joan Rigolirioig, Recull d’intervencions**, Textos, Alicante, Le 17 Juilis Publication del Parlament de Catalunya, 2004. .

- 88- Rideau, Joel, **Les droits fondamentaux dans L'Union Européenne dans le sillage de la Constitution Européenne**, Bruxelles, Bruylant, 2009.
- 89- Roccah, Aurélien, **Le Traité de Lisbonne, de Nouvelle Compétence pour l'Union Européenne ?**, Paris : L'Harmattan 2012.
- 90- Roche, Jacques Jean, "**Théories des relation Internationales**", 5em éd, Paris : Montchrestien E.J.A ,2004.
- 91- Sauron, Jean Luc, **Comprendre Le Traité De Lisbonne**, Galion, Ed, Paris, 2008.
- 92- Sawaniego, Bone Mercedes, « **L'action extérieur des Région Autonomes Périphérique de L'Espagne** » Carlos E, Pachelo, Editions L'Harmattan, 2011.
- 93- Schwok, Reve, **Théories des L'intégration Européenne**, Paris, Montchestien, 2005.
- 94- Smith, Anthony Douglas, **Myths and Memories of the Nations**, Oxford, New York, Oxford University Press, 1999.
- 95- Smith, Anthony Douglas, **Nationalism and Modernism: A Critical Survey of Recent Theories of Nations and Nationalism**, New York, Routledge, 1998.
- 96- Smith, Anthony Douglas, **Nationalism Identity**, London: Penguin Group, 1991.
- 97- Smith, Anthony Douglas, **The ethnic origins of nations**. New York: B. Blackwell, 1987.
- 98- Smith, Antony Douglas, **The Ethic Origins Of Nation** , Oxford ,UK New York ,NX,B Black Well, 1986.
- 99- Steven Crosby, « **The Primordial Kinship and Nationality in When is the Nation? ,Towards an under Standing of theories of Nationalism**, New York, Routledge ,2005.
- 100- Storm, E. **Regionalism in history 1890-1945: The Cultural Approach, European History**, Quaartrly, 33C2, 2003.
- 101- Traian Sandu, **Identités nationales, identité Européenne, visibilité internationales**, Paris, L'Harmattan, 2004.

- 102- Trépier, Cyril, **Géopolitique de l'indépendantisme en Catalogne**, Collection Logiques politiques, Paris, L'Harmattan, 2015..
- 103- Warumen, Garcia , **identité Catalan**, Paris, Ed :L'haramatan,P1998.
- 104- Xose, M, Seixas Nunez, «**Nacionalismos Y Politica Exterior** », Ed, La Politica Exterior de Espana 1800-2000 »Historia, Barcelona, Ariel, 2003.

Revues :

- 1- Aguilera, Julian Marias, « **Nacion Y ,Nacionalidades** » El,Pais,15 Janvier 1978.
- 2- Al, Bierrtie, **Le Nouveaux Statut d'Autonomie de la Catalogne**, Revue Française d'Administration Publique , 2007.
- 3- Andrieu Louis Assier, Frontières, **Culture Nation, La Catalogne Comme Souveraineté**, la Revus Européenne, 2014, N° 3.
- 4- Andrieu Louis Assier, Frontières, **Culture, Nation, La Catalogne comme Souveraineté culturelle**, Revue Européenne des Migrations internationales, Vol 13, N° 3, 1997, Les Catalogne, Laboratoire de L'Europe.
- 5- Applegatte, C, **A Europe of Regions: Reflection On The Historiography of Sub-nation Places in modern times**, American Historical Review,105, PP 1204.
- 6- Asegura , Barba Peces, **Que En España, No Hay Mzs Que Una Nacion Soberana**, Notice Europa Press du 22 Octobre 2011.
- 7- Barcells, Albert, **Catalan Nationalism**, New York, St. Martin's Press, 1996.
- 8- Camach, Ignacio, « **Paqual Maragall, » En Espana Hay Tres Naciones seguras Y Alguna Probable** »,Entrewiou avec Pasqual Margall Prisdent de Generalitat de Catalgne ,ABC, 6 Novembre,2005.
- 9- Colomer Joseph, « **The Spanish State of Autonomies: Non-Institutional Federalism** », West European politics, Vol 21,N°4.

- 10- David Eller Jack, Reed M. Coughlan, « **The Poverty Of Primordialism : The Demystification Of Ethnic Attachment** », Ethnic and racial Studies, Vol12,N°2,1993.
- 11- de Blas Guerrero Anorés, « **Veinticinco Anos de Constitution Nacionalismo** », Revisita de Dere Cho Politico,N° 58-59, 2004.
- 12- Der Berghe Van, Pierre L, « **Does Race Matters ?** » Nations and Nationalism, Vol 1, N3,1995.
- 13- Diego Muro, and Alejandro Quirogu, « **Building The Spanish Nation :The Centre Periphery Dialectic** » Studies in Ethnicity and nationalism, N°1, 2015.
- 14- Genieys William, « **L’Espagne : Un Eldorado pour L’analyse du Politique sur Europe ?** » in Pole Sud (N° 16),2002.
- 15- Gonzalez, Felp, « **Mas Que Nunca, Necesitamos** »,EL Pais, mars,1999
- 16- Guibernan, Monserrat, « **Anthony D Smith on Nation and National Identity ,A Critical Assessment, Nations and Nationalism,N1,10,N°1-2,** 2004.
- 17- Keating, Micheal, **La question de las Nationalidas, l’integration Europea** , Hermès, N° 11,2004 .
- 18- Kymlica, Will et Straehle Christine, « **Cosmopolitanism, Nation-States, and Minority Nationalism : A Critical Review Of Recent Literature** », European Journal Of Philosophy, Vol, 34,N° 3, 2006.
- 19- Laurani, Duclos, **L’Europe et Le Dialogue**, Coll, Les Cahiers du Plan, N° 14,La Documentation Française, 2005.
- 20- Pujol Jordi, « **Conclusions dans Jordi Pujol, Catalunya ,Espanya ,Una Crisi de Project** », Barcelona, Centre d’estudio Jordi pujol,2009.
- 21- Tourain Alain, « **Y-A-T-Il un Modèle Espagnol ?** ».In Pouvoirs CN° 125, 2009.
- 22- Urbano Pilar, Miguel Herrero Minow : « **Hemo sHecho Una Constitucion Larga, Ambigua de Compromisa** » ,Abc,10 Janvier,1978.

- 23- Vantol B Pierre, **Autonomie Politique et Réforme Statuaires En Espagne : Regard sur le « blindage des Compétences », Autonomes dans le Nouveau Statut de la Catalogne** , Revue Français de droit Constitutionnel ,(81),2010.
- 24- Wichael Keatine, « **Les Nationalités d'Espagne Face Europe** », Revue Etudes internationales, Vol 10,N° 4, 1999.
- 25- Yolaine Cuctiaux, **Le Nouveau Statut D'Autonomies de la Catalogne**, Act 2, De L'Etat des Autonomies, Critique internationale, N°37,2007.

Sites internet :

- 1- 10. [http:// G :Catalogne / La situation Politique 209, Iris,html](http://G:Catalogne/La%20situation%20Politique%20209,%20Iris,html), 24Mars 2014.
- 2- 4. **Qutre moteur pour L'Europe** ,2006.
- 3- 5.N .Baron, **Etat Compose ou Décompose ? la Reforme des Autonomies Espagnoles et les Effets sur La Fragmentation Territorial Et Institutionnelle Du Pays**, L'Espagne Politique ,P20, Consulté le 20-03-2016 sur le sit :
- 4- 6. Generalitat de Catalonia ,Gdp At Market Prices ,by Components of the demand At Current Price,20 Mars 2010.Consulté le 10-03-2016.
- 5- 7. Billion Didier, **La Situation Politique En Catalogne : Quels Défis ?**
- 6- 8. Institut Ramonliull, **the Language, Catalan in Europe**.
- 7- 9. WWW .alyara3 .com/ Yara3vb/show Thread .php.
- 8- F Tetari, **Les Nationalismes Régionaux en Europe Facture de Fragmentation Spatiale ?** L'espace Politique ,2010.consulté :
- 9- Generalitat de Catalunya, **Le Catalan, Une Langue d'europe**,28 Juin 2008.
- 10- Goergen P, **Europe des Régions : Autre Chose Qu'UN Slogan ?**,28 Février2006.sur le siet

- 11- [http// WWW.4Motorss .eu/ Organisation-html](http://WWW.4Motorss.eu/Organisation-html) .Consulte le: 09- 04-2016.
- 12- [http:// espacepolitique,reve.org/idex 1789/htm /2016-04-28](http://espacepolitique,reve.org/idex1789/htm/2016-04-28).
- 13- [http:// espacepolitique,revués,org/073/html](http://espacepolitique,revués,org/073/html).
- 14- [http:// www.Euroduvilage,eu / Europe –Aut-Html](http://www.Euroduvilage.eu/Europe-Aut-Html).
- 15- [http:// www.idscat.capt/Rug/Aec 13](http://www.idscat.capt/Rug/Aec13).
- 16- [http:// www.ilull.Cat/eng/cultura/Catalana](http://www.ilull.Cat/eng/cultura/Catalana), 10 Février 2016. Consulté le 6 Mars 2016.
- 17- [http://www.20 genecat.com/ doc /Catala08.pdf](http://www.20genecat.com/doc/Catala08.pdf). Consulté le 12 Mars 2016.

الملاحق

الملحق: رقم(1): الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في اسبانيا.

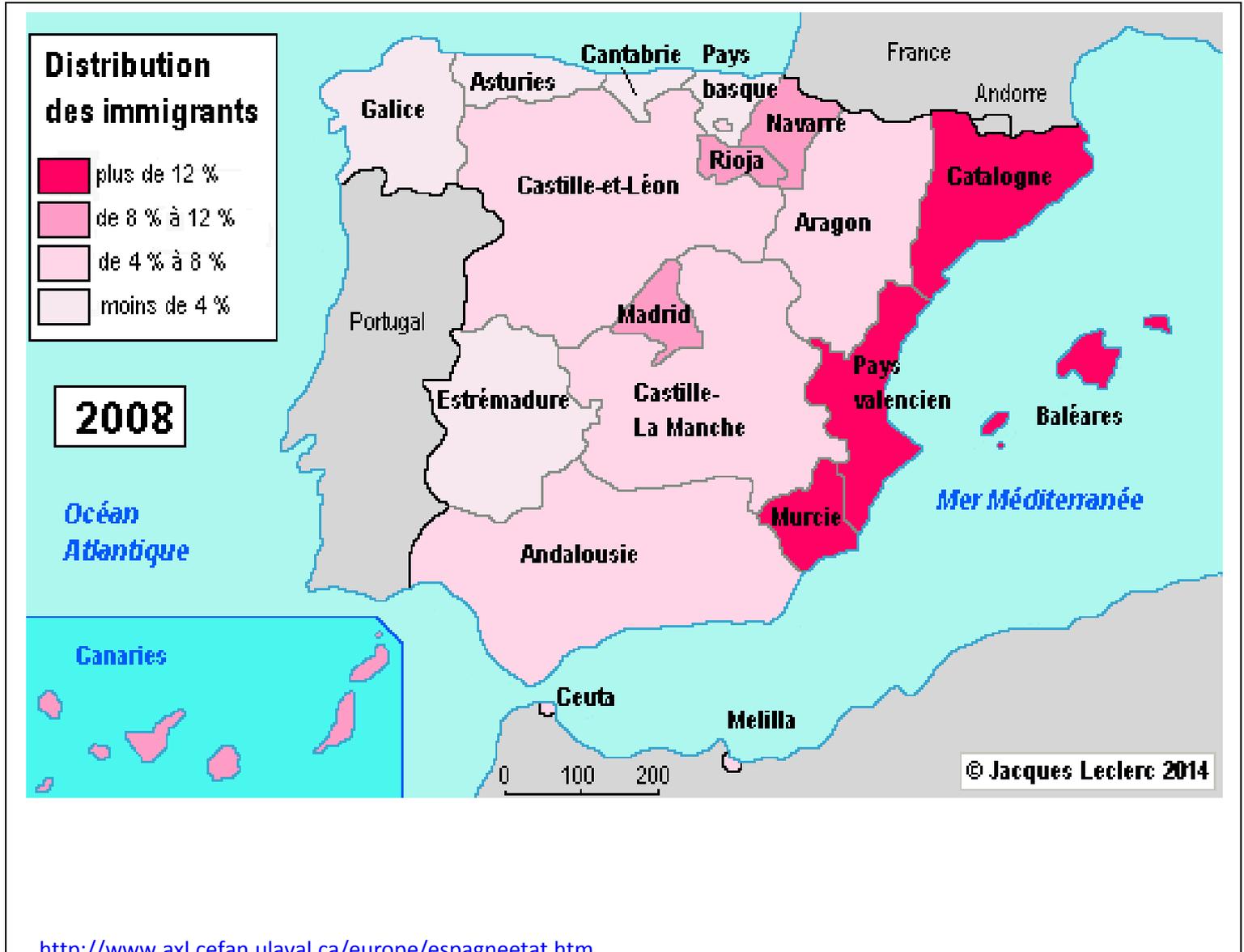


<http://www.axl.cfan.ulaval.ca/europe/espagneetat.htm>



http://www.axl.cfan.ulaval.ca/europe/espagne_histoire.htm

الملحق رقم (3): خارطة لمناطق جذب المهاجرين في اسبانيا لسنة 2008.



الملحق رقم(4) : خارطة القوميات بدون سيادة في أوروبا.



الفهرس

الإهداء

كلمة شكر وعرفان

الملخص باللغة العربية

مقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

- ❖ إشكالية الدراسة..... 5
- ❖ فرضية الدراسة:..... 6
- ❖ حدود الدراسة:..... 6-7
- ❖ أهمية الدراسة..... 7
- ❖ أهداف الدراسة..... 7-8
- ❖ أسباب إختيار الموضوع..... 8-10
- ❖ صعوبات الدراسة..... 10
- ❖ الدراسات السابقة..... 10-14
- ثانياً : مناهج الدراسة..... 15-16
- ثالثاً : الإطار المفاهيمي 16-27
- رابعاً: الإطار النظري..... 27-38
- خامساً : تقسيم الدراسة..... 39

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للقومية

- المبحث الأول: إيتيمولوجية القومية.....42
- أولا : تعريف القومية..... 46-43
- ثانيا : جذور القومية..... 49-46
- ثالثا : أثر القومية في العلاقات الدولية..... 54-49
- المبحث الثاني : النظريات المفسرة للقومية..... 56-55
- أولا: النظرية البدائية..... 57
- الأمة و تطورها السوسيولوجي :..... 58-57
- الجذور الثقافية للأمة..... 59-58
- القوميات في العصور القديمة..... 60-59
- ثانيا: النظرية الإثنية الرمزية..... 62-61
- دراسة القومية على مدى زمني بعيد..... 63
- العلاقة القومية بين الماضي، الحاضر و المستقبل..... 64-63
- ثالثا: نظرية الحداثة..... 65-64
- التصنيع كناقل للقومية..... 65
- القومية : الطرح النخبوي..... 67-65
- المبحث الثالث : القوميات "بدون سيادة" في أوروبا الغربية..... 67

73-68.....	أولاً: معاهدة ماستريخت و "القوميات بدون دولة" في أوروبا
76-73.....	ثانياً : الإتحاد الأوروبي كفضاء للحوارات الإقليمية.
80-76.....	ثالثاً: الإتحاد الأوروبي و القوميات التاريخية الإسبانية.
81	إستنتاجات.

الفصل الثاني:

الإقليمية الأوروبية و الحركة القومية الكاتالونية

83.....	المبحث الأول: أوروبا الأقاليم، التاريخ، المؤسسات و الرهانات.
88-84.....	أولاً : تاريخ أوروبا الأقاليم.....
91-88.....	ثانياً: دور المؤسسات الأوروبية في تنمية الأقاليم.....
95-92.....	ثالثاً: الإتحاد الأوروبي كفضاء للأقاليم الأوروبية.....
95.....	المبحث الثاني: الحركة القومية الكاتالونية.....
97-95.....	أولاً: موقع كتالونيا من الإتحاد الأوروبي.....
100-97	ثانياً: تاريخ كتالونيا و ميلاد القومية الكاتالونية.....
102-100.....	ثالثاً: المطالب الكاتالونية في إطار إسبانيا.....
103	المبحث الثالث: أبعاد القومية الكاتالونية.....
109-103.....	أولاً: المرتكزات السياسية للقومية الكاتالونية.....
111-109.....	ثانياً : المرتكزات الاقتصادية للقومية الكاتالونية.....
114-111.....	ثالثاً: المرتكزات الثقافية للقومية الكاتالونية.....
115	الإستنتاجات.....

الفصل الثالث

تأثيرات القومية الكتالونية على التجربة التكاملية الأوروبية

المبحث الأول: رهانات القومية الكتالونية داخل الإتحاد الأوروبي.....	119
أولاً: أجندة العمل السياسي.....	119-123
ثانياً: الرهانات الإقتصادية.....	123-125
ثالثاً: الرهانات الثقافية.....	125-127
المبحث الثاني: حدود المطالب الكتالونية على الصعيد الأوروبي.....	128
أولاً : محدودية الوسائل السياسية.....	129-130
ثانياً: محدودية المعايير الإقتصادية.....	130
ثالثاً: محدودية المطالب الثقافية.....	131-132
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للقومية الكتالونية ضمن الإتحاد الأوروبي.....	133-135
أولاً: سيناريو الإستمرارية.....	136-138
ثانياً: سيناريو الانضمام بنظام خاص.....	138-139
ثالثاً: سيناريو الانضمام بالنظام العادي.....	140
رابعاً: سيناريو الإقصاء كدولة عضو في الإتحاد الأوروبي.....	141
الإستنتاجات.....	142
الخاتمة.....	143-144
قائمة المراجع.....	145-159
الملاحق.....	160-163
الملخص باللغة الفرنسية	

Résumé de l'étude

La présente étude c'est fixer comme objectif d'analyser la relation d'impacte existante entre la Catalogne et l'UE dans son processus d'intégration. Comme elle c'est étaler dans son cadre théorique sur les fondements de la notion de nationalisme et son propre socle théorique. Tout en faisant une projection sur les nationalismes non souverains en Europe occidentale, en particulier dans le cas des nationalismes historiques en Espagne, post-franco.

L'étude propose de décortiquer les relations existantes entre l'Union Européenne et les régions européennes sub-étatique, ou l'espace européen représente une arène politique assez précieuse au mouvement nationaliste européen.

La Catalogne est un territoire à forte connotations politique, juridique et économique au sein même de l'Etat espagnol. Comme elle englobe trois dimensions essentielles sous forme d'enjeux : politiques, économiques et culturelles.

En guise de conclusion la présente étude a abouti à certain nombre de résultats dont on peut citer :

Les mouvements nationalistes européens représentent un sujet de préoccupation non négligeable pour les Etats européens.

Les instances supra nationales européennes constituent un champ institutionnel prisé par les mouvements nationalistes en Europe, à leur tête la Catalogne, connu pour son dynamisme politico-économique (lobbying).

Néanmoins, le nationalisme catalan retrouve ces limites sur le plan européen, face à la prépondérance de « l'Etat nation ». Par ailleurs l'indépendance de ce territoire constituera un modèle pour les autres entités nationalistes sub-étatiques en Europe.

Mots clé : Nationalisme, Catalogne, Union Européenne, Espagne

Université Mouloud Mammeri

Faculté de droit et des sciences politiques

Département des sciences politiques



L'impacte de l'intégration Européenne sur mouvement nationaliste Catalan poste guerre froide

**Mémoire pour compléter les exigences de Master académique en
sciences politiques, spécialité : Etudes méditerranéennes**

Directeur de mémoire :

Pr. Boukerkeb Omar

Membres de Jury :

M ; Sibachir Mohamed Président : Université Mouloud Mammeri

M ; Boukerkeb Omar Encadreur : Université Mouloud Mammeri

Melle ;Atiche Yamina Examineur : Université Mouloud Mammeri

M ; Iourari Ali Examineur : Ecole nationale supérieur des sciences politiques

Année universitaire 2015–2016